www.kassioun.org

1173

الاثنين 06 ايار 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

## قراءة في بيانات 2023: الأزمة أشدّ والتراجع الاقتصادي تعززه السياسات

[12]

## الافتتاحية

# كي نكسب الجولان... ونكسب سورية!

تواصل واشنطن دعمها غير المحدود لتل أبيب، بما في ذلك عبر محاولات قمع الطلاب الأمريكيين المحتجين على الإبادة الجماعية، وذلك في بحثٍ متواصلٍ ومضنٍ عن مخرجٍ من مأزقهما المشترك...

في الميدان، لم تتمكن «إسرائيل»، ورغم كل الدعم المالي والإعلامي والعسكري والسياسي الغربي، من تحقيق أيٍّ من أهدافها المعلنة في غزة، ناهيك عن التصاعد التدريجي للمقاومة بمختلف أشكالها في الضفة الغربية. أكثر من ذلك، فإنّ «إسرائيل» ومعها واشنطن، لم تتمكنا من ضبط الجبهات المتعددة المساندة المفتوحة على الكيان، والمرشحة للتصاعد، من جنوب لبنان إلى الحوثيين إلى إيران إلى العراق ومؤخراً حتى البحرين!

على المستوى الإعلامي والشعبي، بما في ذلك في الغرب، فحدّث ولا حرج عن تهافت وسقوط السردية الصهيونية، وتظاهراتُ الطلاب في الولايات المتحدة والتي بدأت بالانتقال نحو أوروبا، هي مؤشر مهم في هذا السياق.

على المستوى السياسي، يجري البحث عن صفقة من شأنها أن تشكل مخرجاً جزئياً للكيان ولواشنطن، وأيضاً لبايدن الذي تنتظره انتخابات حامية، وذلك عبر تطبيع مع السعودية. المؤشرات الواقعية جميعها، ورغم كل الدجل الإعلامي الأمريكي، والتابع للأمريكي عربياً، تقول: إنّه ليس هنالك أي أفق لمثل هذا المخرج، وأنّ «المغريات» المزعومة المعروضة على السعودية، لم تعد لها أيّ قيمة عملية؛ ابتداءً من الحديث عن «أنظمة دفاع غربية» فشلت في اختبار السعوديين أنفسهم لفاعليتها في حرب اليمن، وفشلت في اختبار الأشهر السبعة الماضية في غزة وما جرى على هوامشها، ومروراً بالمفاعلات النووية السلمية التي بات لدى السعودية خياران آخران معلنان لتقديمها دون شروط سياسية هما الصين وروسيا، ووصولاً إلى «الفوائد الاقتصادية» المدّعاة، والتي اختبرتها دول اتفاقات أبراهام، وقبلها وادي عربة وكامب ديفيد، ولخصها الشاعر أحمد فؤاد نجم منذ زمن طويل، حين قال: «يا فرحتنا بيوم النصر كسبنا سينا وخسرنا مصر».

ضمن هذه الإحداثيات، يبدو أنّ الأمريكي ومعه الصهيوني، يبحثان عن مخرجٍ آخر غير متوقع: عبر سورية!

ليس جديداً الحديث عن مشروع «خطوة مقابل خطوة» الذي سبق وفصّلناه مراراً، والذي يتلخص في اتفاق من تحت الطاولة ينسف الحل السياسي عبر نسفٍ 2254، ويكرّس تقسيم الأمر الواقع، وينقل سورية بشكلٍ نهائي من ضفة إلى ضفة في إطار التموضع الجيوسياسي على المستوى الإقليمي والدولي.

الجديد، هو تعاظم المؤشرات في العمل الأمريكي الصهيوني في هذا الاتجاه، ابتداءً من التدخل المباشر لبايدن في منع تمرير قانون «منع التطبيع»، ومروراً بتسارع تنفيذ توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين في الداخل السوري بما يخص الاقتصاد ودور جهاز الدولة فيه وفي المجتمع ككل، وغيرها من المؤشرات المشابهة بما في ذلك التحركات الأوروبية، ووصولاً إلى عمليات كيّ الوعي الاجتماعي في سورية عبر كسر كل المحرمات الوطنية السابقة عبر وصف «إسرائيل» بأنها «معتد»، بمقابل إيران بوصفها «عدو»، كما حدث على شاشةٍ تلفزيون إماراتية خلال استضافتها لأحد المتحدثين من داخل سورية!

إنّ الموقف المبدئي والوطني للشعب السوري ضد الكيان «الإسرائيلي»، هو موقف كان صحيحاً دائماً، واليوم هو أكثر جوهرية وضرورة من وجهة نظر وجود سورية نفسها ومستقبلها.

أكثر من ذلك، فإنّه إذا كان هذا الموقف في التوازنات الدولية السابقة موقفاً مبدئياً، فهو اليوم موقف مبدئي وعملي وقابل للتطبيق حتى النهاية، وصولاً إلى تحرير الجولان بشكلٍ فعلي، وليس على طريقة كامب ديفيد حين «كسبنا سينا وخسرنا مصر»؛ علينا أن نكسب الجولان ونكسب سورية معاً!

المضي بالخيار الوطني حتى النهاية، يتطلب أوسع تحالف بين الوطنيين السوريين بغض النظر عن اصطفافاتهم الحالية، باتجاه تصليب الموقف الوطني لسورية عبر أداة أساسية هي استعادة الشعب السوري لحقه في تقرير مصيره بنفسه، عبر حل سياسي شامل على أساس 2254، بالتعاون مع أستانا والصين ودول عربية أساسية بينها الجزائر والسعودية، وبالضد من الرغبة الأمريكية إذا لزم الأمر...

شؤون عمالية

لماذا لا يعترفون بحقوق العمال؟

02

ملف «سورية 2024»

صحافة الكيان تتحدث عن «جبهة حربٍ قانونية»

06

شؤون عربية ودولية

الأسباب الحقيقية المعيقة للاتفاق الأمريكي- السعودي

17

شؤون استراتيجية

الإرهاب والمرتزقة الذين يقاتلون مع «إسرائيل» في غزة

18

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام

### الكلمة الآن للطبقة العاملة وحلفائها

تنتفض الحكومات في أقاصي البلاد وأقربها بسبب نزول العمّال إلى الشوارع، ليس في الأول من أيار فحسب بل في كل الأوقات التي يرى فيها العمّال ضرورة لتحرّكهم رافعين راياتهم، وقبضاتهم القوية، ووجعَهم المزمن الذي تجدِّدُه كلَّ يوم آلةُ النَّهب الرأسماليّ لقوّة عملهم، حيث لا يملكونَ سواها من أجل أن تستمرَّ دورة حياتهم.

حين ينزل العمّال إلى الشوارع والساحات يعني ذلك إرسال إشارات ورسائل واضحة إلى ذاك الحلف غير المقدَّس، بين رأس المال والحكومات، بأنّ الطبقة العاملة ستكسر تلك القيود، وليس لديها ما تخسره في سياق كفاحها المتواصل من أجل حقوقها السياسية الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، التي تُطوِّرُ أشكالَ النضال من أجلها وتوسِّعُ دائرة المطالب بها، وتجلَّى هذا الأمر بوضوح مع تطور العدوان الصهيونيّ وتحالف الغرب وأمريكا معه في الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني ومحاولة منعه من انتزاع حريته واستقلاله، وهذا يعكس التناقض العميق الذي يزداد عمقاً بين الشعوب من جهة، وفي مقدمتها الطبقة العاملة، وبين قوى رأس المال الفاشيّ وفي مقدّمتها أمريكا.

لقد سعى الرأسماليّون إلى احتواء الحراك العمّالي بطريقتين؛ الأولى، بتقديم تنازلات جزئيّة للعمّال، وهذا ترافق بشراء بعض القيادات العمالية التي تقبل بما يقدَّم لها، وبالتالي تجري المساومة على الحقوق الأساسية للعمال بما فيها التفاوض على نسبة زيادة الأجور التي يطالب بها العمال، ويعلنون من أجلها الإضراب كما يحدث الآن في الكثير من الدول التي قدمت تنازلات للطبقة العاملة في مرحلة سابقة، لتعاود الهجوم مرة أخرى على تلك المكتسبات في ظل السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اجتاحت العالم ومن ضمنها حقوق العمال ومكاسبهم، حيث تلعب المؤسسات المالية الإمبريالية «صندوق النقد والبنك الدوليان ومنظمة التجارة العالمية» دوراً أساسياً في توجيه الحكومات نحو تقليص حقوق الطبقة العاملة إلى الحدود القصوى.

الطريقة الثانية هي القمع المباشر لأيّ حراك عمّالي، حيث تتعرض العديد من القيادات النقابية للتضييق والملاحقة والاعتقال بسبب نشاطهم العمالي المدافع عن حقوق الطبقة العاملة، كما هو حادث في بعض دول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية والآسيوية بما فيها منطقتنا العربية.

إنّ الطبقة العاملة السورية قد خاضت تلك التجارب التي خيضت في كل الدول، واستطاعت انتزاع بعض حقوقها بما فيها الإضراب، حتى في ظل الاستعمار الفرنسي، وعهد الاستقلال وما بعده بقليل ليتغير الوضع تدريجياً، وكان يختلف الموقف من العمال حسب الظرف السياسي السائد في كل مرحلة من المراحل، ولكن الناظم والجامع للمواقف من حق العمال في كل الأوقات هو تقييد حركة العمال بالتعبير عن مصالحهم وحقوقهم، وإطلاق يد قوى رأس المال بشرعنة نهبه. ولكن هذا الأمر لن يدوم طويلاً، بسبب التغيرات الجارية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، حيث ستطالُه التغيُّرات المترافقة مع تطوّر وعي وتنظيم الطبقة العاملة التي ستجعل التغيير حقيقياً.

# لماذا لا يعترفون بحقوق العمال؟

**لماذا لا تعترف الحكومة بحقوق العمال الدستورية وخاصةً حق الإضراب كما اعترفت بعيدهم في الأول من أيار؟ حيث أتى العيد وانهالت التهاني والتبريكات الحكومية والرسمية ومن أعلى المستويات ومن النقابات، على العمال الذين حيَّتْهم ووصفتْهم بأنهم اليد المنتجة وبناة المستقبل وما إلى هنالك من العبارات والشعارات الطنانة، والتي كعادتها تأتي فارغةً من أيّ مضمون حقيقي فعلي وواقعي وخالية الدسم وخالية من أي تأييد ولو كلامي للقضايا والحقوق العمالية رغم إقرارها بالدستور.**

جاء ذلك على الرغم ممّا مرّت، وتمرُّ به، الطبقةُ العاملة في البلاد من أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة وصلت إلى حدود أزمة إنسانية تهدّد العمّال وعائلاتهم بالجوع. ووسط انعدام الأمن الغذائي الذي بات منتشراً بين أوساط السوريين جميعاً بسبب عدة عوامل أهمها السياسات الحكومية نفسها المناهضة للعمال والنّاهبة لإنتاجهم، عدا عن هَضم حقوقهم التنظيمية والنقابية والقانونية والدستورية التي تقرّها أغلب القوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

### قضايا العمال ورقة عباد الشمس

فمن يؤيّد العمال وحقوقهم عليه تبنّي قضاياهم في برامجه السياسية والاقتصادية والدفاع عن استقلالهم واستقلال نقاباتهم، والدفاع عن حقهم الدستوري في ممارسة حق الإضراب وفق ما تنصُّ عليه اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وخاصّة الاتفاقية رقم 87 الخاصّة بالحرّيات والحقوق النقابية، لا أنْ يقوم باختطاف نقاباتهم وتجييرها لتتحول إلى جمعيات خيرية لا أكثر ولا أقلّ، وتفريغها من أيّ مضمون نضاليّ، من خلال فرض الوصاية عليها وتحويل أعضائها إلى موظّفين عند الحكومة، لتجريد الطبقة العاملة من تنظيمها الذي يفترض به أن يكون سداً منيعاً للدفاع عن الطبقة العاملة، ويؤمّن فرض رؤيتها في المجتمع ويكون ذا وزن حقيقي وفاعل ويحسب له حسابٌ في إقرار السياسات الحكومية.

فمن خلال القضايا العمالية والموقف من هموم الطبقة العاملة يبرز إلى السطح البرنامج الحقيقي لمختلف القوى السياسية، بغضّ النظر عن أيديولوجيّتها وما تطرحه من الشعارات التطوير والبناء التي تطرحها هذه القوى أو تلك، وهنا تتبيّن حقيقية الكلمات والتهاني التي ترسَل إلى العمال في أعيادهم وما المقصود منها.

### الدستور يجب أن يحكم

ولكن مهما كانت توجّهات الحكومة اليوم مع العمال أو ضدهم، فهذا لا يعيطها الحق بتجاوز نصوص الدستور التي تشدّد على تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف للسياسات الاقتصادية، وعلى ضرورة ربط الأجور بالأسعار وفق سلم متحرك، وعلى الضمان الدستوريّ لاستقلالية الحركة النقابية وإقرار حق الإضراب للطبقة العاملة. فاحترام الدستور واجب على كل سلطة سياسيّة مهما كانت توجّهاتها. وما أقرّه الدستور للطبقة العاملة لا يعبر بأي حال عن تحيُّز كامل أو تسليم للطبقة العاملة، بل هو حدٌ أدنى من الحقوق الطبيعية والمشروعة التي يجب أن يتمتع بها العمال في أيّ بلد، لأنّها تحفظ نوعاً من التوزان داخل المجتمع من خلال إعطاء الحرية للعمال كما لمنظّمات أرباب العمل للتعبير عن مصالحهم والدفاع عنها.

### إلغاء مفاعيل المادة 8 القديمة

إنّ منحَ الاستقلالية للنقابات يبدأ من خلال إلغاء تطبيق نص المادة الثامنة من الدستور السابق، والتي ما تزال مسيطرةً على عقول البعض رغم عدم قابليّتها للتطبيق في عالَم اليوم، حيث تجاوزها الزمن وتجاوزها العمّال أنفسُهم. وإنّ عدم التدخل في الانتخابات النقابية وتطبيق مبدأ التعددية السياسية والانتخابات الحرة والقائمة المفتوحة هو ضمانة لإيصال مناضلين وممثلين حقيقيين للعمال إلى النقابات، ويفتح باب التطور للحركة النقابية وإعادة الروح إلى هذه المؤسسة الهامّة التي تمثّل غالبية السوريّين في المجتمع من أصحاب الأجور.

والطبقة العاملة تعلم ومن خلال تجربتها التاريخية أنّ الحقوق تنتزَع ولا تُعطى، ولا ينتظرون من أحد أن يمنَّ عليهم بها، فهُم ومن خلال احتكاكهم على أرض الواقع مع أصحاب العمل باتوا يعلمون خصمهم الطبقيّ ويمارسون حقَّهم الطبيعيّ في الإضراب رغم كلّ الضغط الذي يواجهونه من أرباب العمل ومن الحكومة وأجهزتها المختلفة.

# الأول من أيار يوم من أيام الكفاح العمالي

**تقديراً لقيمة العمل والعمال يحتفي العالم في بداية شهر أيار من كل عام بعيد العمال العالمي، يوم النضال والتضامن العمالي من أجل المصالح والحقوق الاجتماعية الاقتصادية النقابية والوطنية. وذلك تأكيداً وتأييداً لنضال الطبقة العاملة من أجل الحصول على حقوقها. فالعمال هم بناة الأوطان ويعد يوم الأول من أيار من أهم المناسبات التي ترسخ النضال والتضامن العمالي، وتظهر فيه قيمة وقدسية العمل، خاصة أن العمال هم أصحاب التنمية والتقدم وهم عصب الاقتصاد في عملية الإنتاج في المجتمع.**

■ نبيل عكام

في هذا اليوم تدعو النقابات المناضلة والمكافحة في العالم ملايين العمال للإضراب عن العمل لمراجعة أوضاعهم وظروفهم، والنظر فيما تحقق لهم وما لم يتحقق، ورفع مطالبهم بصوت عال في احتجاجات وتظاهرات كبيرة. ويعود هذا الاحتفاء بالأول من أيار لأواخر القرن التاسع عشر عندما نظم العمال في الولايات المتحدة إضراباً عاماً شارك فيه مئات آلاف العمال يمثلون آلاف المصانع، يطالبون بثالوثهم المقدس: ثماني ساعات عمل، ثماني ساعات راحة، ثماني ساعات نوم. حيث كان العمال يعملون ساعات طويلة في اليوم ويأخذون أجور زهيدة مقارنة بما ينتجونه من قيمة زائدة يعود جلُّها إلى جيوب أصحاب العمل الرأسماليين، وقد حقق الإضراب نجاحاً كبيراً حيث شُلَّت الحركة الاقتصادية في المدينة.

قامت السلطات بافتعال مجزرة كبيرة وقتلت العديد منهم، وقامت السلطات بإعدام عدد من قادة الإضراب والمظاهرات العمالية. الاحتفال بهذا اليوم ليس مجرد تظاهرة بروتوكولية لتقديم شهادات تكريم أو غيرها من الأنشطة الثقافية أو مهرجانات خطابية تتحدث فيها النقابات عن مكانة العمّال والعمل، في الوقت الذي تعاني فيه الطبقة العاملة في أرجاء الوطن ظروفاً تعسّفية لا تحترم فيها إنسانية العامل وحقه في العيش بكرامة من خلال فرض الشروط القاسية على العمال وخاصة الأجور التي لا تتناسب بالمطلق مع مستوى المعيشة بسبب الغلاء والنهب والفساد المستشري في البلاد.

الأول من أيار لهذا العام يختلف فيما يحيط به من ظروف ووقائع دولية وإقليمية، وشكل غير مسبوق من تسارع النهب لمُقدّرات وإمكانيّات وثروات البلاد والعباد، وما عانته الطبقة العاملة من فقر وبؤس وشقاء، إضافة إلى عرقلة تقدم الصناعة سواء في قطاع الدولة أو في القطاع الخاص، واستمرار السياسات الاقتصادية التي لا تخدم إلا قوى النهب والفساد وتساهم في الاستغلال المكثف للعمال ونهب قوة عملهم، من خلال انهيار قيمة الأجور واستفحال الغلاء الذي أسهم في زيادة الإفقار وتدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة، مما جعل الوضع المعيشيّ للعمال يزداد سوءاً. وإنكار حقهم من أجل الدفاع عن مطالبهم ومصالحهم باستخدام ادواتهم الكفاحية من إضراب واعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج، وافتقاد الضمانات الاجتماعية والتنكر للمصالح وللحقوق الأساسية، لعمال قطاع الدولة والقطاع الخاص المنظم وغير المنظم.

اليوم في ذكرى الأول من أيار، اليوم العالمي لتضامن العمال، يوم إعادة شحذ الهمم والنضال من أجل حقوق ومصالح العمال المسلوبة، اليوم الذي تعبّر فيه الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي عن استمرار نضالها لتحصيل حقوقها من خلال المظاهرات والإضرابات والاعتصامات، لكي تذكّرَ قوى الاستغلال بأنّ الطبقة العاملة لا يمكن أن تستغني عن هذه الأدوات. ويأتي هذا اليوم تتويجاً لنضال العمال وكفاحهم المرير لانتزاع حريتهم وحقوقهم الاقتصادية والتشريعية والديمقراطية من براثن الاستغلال. حيث استطاع العمال آنذاك انتزاع العديد من الحقوق الهامّة والمكتسبات الضرورية ودفعوا ثمناً باهظاً لتحقيق ذلك من شهداء واعتقالات وسجون. وبهذه المناسبة العالمية والأممية نتوجّه إلى عمال وطننا الكادحين القابضين على الجمر بالتحية في هذا اليوم المجيد الذي يرمز إلى الكرامة والحرية.

## الطبقة العاملة

### إضراب عمال التوصيل في بروكسل

أعلنت نقابة السائقين عن قرار سائقي توصيل منصة **Uber Eats** في بروكسل الإضراب عن العمل في **30** نيسان و**1** أيار، احتجاجاً على ظروف العمل السيئة وللمطالبة بأجور أفضل. والمطالب الرئيسية لسائقي التوصيل تتعلق بزيادة أجورهم بما يعادل متوسط المعيشة، وأشارت النقابة إلى أنه لم يجرِ تحسين الأجور منذ عام **2019**، في حين ارتفع التضخم بنسبة تفوق **20%** على الأقل. تقول النقابة لا يمكننا الانتظار بعد الآن، كما تُحمِّلُ السلطات المسؤولية عن تراخيها في هذا الشأن، مؤكدةً الظلم والتمييز الذي يتعرض له سائقو التوصيل. وخلال الإضراب، يتوجّه سائقو التوصيل إلى أصحاب المطاعم لطلب دعمهم، وتنظيم مسيرة احتجاجية في الأول من أيار أمام مقر شركة أوبر في بلجيكا، للتأكيد على مطالبهم بالحقوق والكرامة المهنية.

### الأرجنتين: إضراب جديد لمدة 72 ساعة

أعلنت نقابة عمال الدولة بالأرجنتين عن إضراب لمدة **72** ساعة في «المصلحة الوطنية للصحة والجودة الغذائية الزراعية» يبدأ اعتباراً من الإثنين **29** نيسان ويستمر حتى يوم الأربعاء الأول من أيار. ويأتي هذا الإضراب رفضاً لسلسلة مشاريع الخصخصة التي تروج لها الحكومة وتعتبرها النقابة تفكيكاً كاملاً للخدمة الوطنية للصحة والجودة الغذائية الزراعية. وقال الأمين العام لنقابة عمال الدولة أن حزمة المقترحات التي عرضتها الحكومة للمرة الثانية على أنظار مجلس النواب لمناقشتها اعتباراً من يوم الإثنين تعتبر «متطرفة وستؤدي بالتأكيد إلى خسائر بملايين الدولارات». وفي كل الأحوال، اعتبر أن الجهة الوحيدة والحصرية المسؤولة عن ذلك هي الحكومة، وأنه في حال إقرار هذه المقترحات ستدمر الدولة. وكانت النقابة العمالية الأبرز في الأرجنتين، قد دعت مؤخراً إلى إضراب عام جديد يوم **9** أيار.

### كندا: عمال التعدين في فانكوفر يصوتون للإضراب

صوت أعضاء نقابة شركة التعدين في فانكوفر، كولومبيا البريطانية بنسبة **98%** لمصلحة اتخاذ إجراء إضراب قانوني ضد مناجم النحاس إذا لم يتم التوصل إلى تسوية عادلة في أيار **2024**. قال رئيس النقابة: «يجب على لجنة التفاوض التابعة لأصحاب العمل أن تكون جادة بشأن حل القضايا الرئيسية المعلقة بمطالب العمال إذا أرادت تجنب الإضراب». ويقول المفاوضون إن الشركة تقاوم زيادة الأجور. بدأت شركة التعدين في فانكوفر والنقابات مفاوضات العقد الجديد في شباط **2024**. وفي ذلك الوقت، سلط أعضاء النقابة الضوء على الأجور وتحسينات السلامة والصحة المهنية في مكان العمل باعتبارها الأولويات القصوى. وتمتلك الشركة وتدير ثاني أكبر منجم مفتوح لمَعدَنَي النحاس والمُوليبْدينُوم في كندا وأكبر صاحب عمل في منطقة كاريبو.

### بريطانيا: عمال التزود بالوقود في مطار هيثرو ينهون إضرابهم

كان من المقرر أن يستمر إضراب العمال لدى شركة **AFS** الذين يعملون كمزودين بالوقود لمدة **72** ساعة بدءاً من **4** أيار. وقد ألغى عمال التزود بالوقود في مطار هيثرو إضرابهم المخطط له، والذي كان من المقرر أن يبدأ هذا الأسبوع، بعد أن قبلوا عرضاً محسَّناً للأجور والشروط من صاحب العمل، حيث وافقت شركة **AFS** على تحسين المعاشات التقاعدية والإجازات المرضية المقدمة للعمال المؤقتين لجعلهم أقرب إلى الموظفين الدائمين. وعلق الأمين العام لاتحاد عمال النقابات «هذا انتصار آخر للنقابات في حملتها من أجل أجور الأعضاء وظروفهم ويجب تهنئة العمال في **AFS** لوقوفهم بثبات ضد صاحب العمل والفوز بهذه الشروط المحسنة، فهم لا يريدون سوى شروط لائقة للعمل. إن تصميمهم هو ما أدى إلى هذا النصر وهُو يظهر قوة الاتحاد».

# بيان اتحاد النقابات العالمي بمناسبة الأول من أيار 2024

**إن الاتحاد العالمي لنقابات العمال، الصوت المناضل ذو التوجه الطبقي، الذي يمثل أكثر من 105 ملايين عامل يعيشون ويعملون ويناضلون في 133 دولة في القارات الخمس، يكرّم الذكرى 138 لنضال العمال في شيكاغو عام 1886، النضال الذي شكل علامة فارقة دائمة للطبقة العاملة ومنارة مشرقة لنضالات اليوم والغد، منارة للنضال الطبقي المتواصل من أجل عمل مستقر مع الحقوق والضمان الاجتماعي والصحة الشاملة والمجانية والتعليم والحياة الكريمة.**

ستُسجَّل ذكرى عيد العمال هذا العام في التاريخ باعتبارها ذكرى دموية. لأنه بينما ينظم ملايين العمال حول العالم أنفسهم، ويرفعون مطالب ضد السياسات الرأسمالية المناهضة للشعوب وضد حكوماتها بما فيها في الاتحاد الأوروبي، فإن زملاءنا في فلسطين سوف يدفنون عشرات الجثث التي تُقتل كل يوم في الإبادة الجماعية التي تنفذها «إسرائيل». إن العمال في كل ركن من أركان المعمورة لن يظلوا صامتين على الجريمة التي ترتكب. وسوف يحولون كل نشاط في عيد العمال إلى مظاهرة تضامن مع الشعب الفلسطيني المكافح، وإدانة «لدولة إسرائيل» القاتلة وحلفائها الإمبرياليّين الذين يدعمون المذبحة بطريقة أو بأخرى.

وبالمثل، فإن العمال لا يصمتون عن كل جريمة أخرى ترتكب ضد الشعوب، من أجل أرباح الإمبرياليين والاحتكارات. في الوقت الذي يقطر فيه الكوكب الدماء في أماكن مختلفة بسبب التدخلات العسكرية، تناضل الحركة النقابية العالمية ذات التوجه الطبقي، بشكل منظم وحاسم، من أجل السلام. نقول لا للخطط الإمبريالية والصراعات العسكرية. إن النضال من أجل السلام له محتوى محدد. إنه يعني أولاً وقبل كل شيء النضال من أجل تفكيك حلف شمال الأطلسي وجميع التحالفات العسكرية، النضال من أجل الدفاع عن حق كل شعب في اختيار طريق تنميته الاقتصادية والاجتماعية دون تدخلات وعقوبات وحصارات وحروب اقتصادية. ضد سياسة المعايير المزدوجة حيث يصبح القانون الدولي في الممارسة قانون الأقوياء.

ولا تزال رسائل ومطالب رواد شيكاغو عام 1886 ذات صلة حتى يومنا هذا. لقد أصبحت أزمة الرأسمالية معممة وتتعمق. وتتسع الفوارق الاجتماعية بشكل كبير. إن الحريات الديمقراطية، وبما في ذلك الحقوق النقابية، تتعرض للهجوم في جميع أنحاء العالم.

إن ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم يقوض بشدة مستويات معيشة العمال والمتقاعدين. إن الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية والحق المقدس في الإضراب يتعرضان للهجوم.

العقود الفردية، والخصخصة، والاستعانة بمصادر خارجية، والعمل عن بعد، و«تأجير الخدمات» ليست سوى بعض من الأشكال التي اتخذها هذا الهجومٌ النيوليبرالي القاسي.

وتتم خصخصة الإنجازات الاجتماعية الكبرى، مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية العامة، بينما تستمر الزيادة الاستبدادية والتعسفية في سن التقاعد بشكل منهجي.

ومن الواضح أن عبء الأزمة الرأسمالية، تتم محاولة وضعه مرة أخرى على أكتاف الطبقة العاملة والشرائح الشعبية الضعيفة بشكل عام.

العمال في جميع أنحاء العالم لا يقبلون بصمت الهجمات الرأسمالية المناهضة للقاعدة الشعبية والعمال. إنهم يرفضون دفع فاتورة الأزمة الرأسمالية. ومع النضالات والتعبئة الكفاحية في جميع أنحاء العالم، فإنهم يطالبون بتلبية احتياجاتهم المعاصرة. إنَّ اتحادَ النقابات العالمي وأعضاءه كانوا، وسيظلون، بثبات في طليعة هذا النضال!

وفي احتفالات ومظاهرات عيد العمال هذا العام، سيرفرف العلم الفلسطيني بفخر بجوار أعلام اتحاد النقابات العالمي وأعلام أعضائه. بروح التضامن والأممية، نقف بثبات إلى جانب شعب كوبا البطل، والشعوب التي تكافح ضد العقوبات القاتلة والتدخلات والعدوان الإمبريالي والحصار والحروب الاقتصادية.

بمناسبة عيد العمال 2024، يدعو اتحاد النقابات العالمي النقابات العمالية الطبقية والمناضلة في جميع أنحاء العالم إلى تنظيم حملة وأنشطة هذا العام تحت شعارات:

- في مقابل أرباحهم، نحن ننهض من أجل حياتنا!
- أكثر جماهيرية ونضالاً.
- من أجل احتياجات العمال المعاصرة، ضد الاستغلال!
- من أجل الحريات الديمقراطية والنقابية!
- تضامناً مع فلسطين ضد الحروب والتدخلات الإمبريالية!

بالنسبة للحركة النقابية ذات التوجه الطبقي، وللعمال المقاومين، الذين لا يتنازلون عن النضال ضدّ القمع والتمييز والاستغلال، ليس هناك سوى طريق واحد للكرامة: طريق النضالات!

إن النضالات التي حدثت تشير إلى الأمل، وتظهر القوة الهائلة للطبقة العاملة المنظمة، وتنير الطريق المنظور ضد الاستغلال الرأسمالي.

# بيان حزب الإرادة الشعبية في عيد العمال العالمي

**إلى كل العاملين بسواعدهم وأدمغتهم... يأتي الأول من أيار لهذا العام والعالم يشهد تغيرات كبرى في ميزان القوى الدولي؛ أمريكا والغرب في حالة تراجع والطرف الصاعد يتقدم، وحراك شعبي وعمالي تتطور فاعليته ودوره في قيادة المواجهة مع النظام الرأسمالي المتوحش الناهب للثروة والناهب لحقوق العمال. فهذا النظام ليس لديه أي هم سوى تحقيق الربح الأعلى وإشعال الحروب ولو كان على حساب الملايين من البشر الذين وصلوا إلى مستوى الجوع والتشرد والفقر.**

أيتها العاملات والعمال،

أنتم منتجو الثروة التي تتمتع بها قوى رأس المال وقوى الفساد الكبير، ولكنكم محرومون منها بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنحاز كلياً لتلك القوى على حساب مصالحكم وحقوقكم ومستوى معيشتكم التي تسير نحو التدهور، وكذلك بسبب انعدام الحريات النقابية والسياسية التي تمنعكم من الدفاع عن مصالحكم، وفي مقدمتها أجور عادلة تؤمن حاجاتكم ومستلزمات حياتكم الكريمة.

أيتها العاملات والعمال،

إن الحل الحقيقي لحصولكم على حقوقكم هو قوة تنظيمكم ووحدة مطالبكم وإرادتكم الصلبة في انتزاع تلك الحقوق، وهذا الفعل النضالي سيكون دافعاً نحو الحل السياسي الذي يعيقه المتشددون في الطرفين، حيث يتيح الحل السياسي القائم على أساس القرار 2254 وحدة البلاد والعباد، ويجعل إمكانية وقدرة الطبقة العاملة وكل العاملين بأجر أعلى في النضال من أجل العدالة الاجتماعية، وسيعزز الحريات السياسية والحريات النقابية والديمقراطية التي هي مفتاح انتزاع حقوقكم.

إلى الأمام أيتها العاملات والعمال من أجل توزيع عادل للثروة ومن أجل أعمق عدالة اجتماعية.

ولنناضل معاً من أجل:

- زيادة الأجور وفق سلم متحرك مع الأسعار.
- تمويل أية زيادات من مصادر حقيقية، على حساب الأرباح أولاً، وليس من مصادر تضخمية «طباعة عملة – رفع أسعار المشتقات النفطية...إلخ».
- ربط الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى لمستوى المعيشة كما ينص الدستور.
- فتح سقف الأجور والرواتب.
- إلغاء جميع الضرائب المفروضة على الأجور.
- حق الإضراب من أجل الدفاع عن مصالحنا وهو حق دستوري.
- تفعيل الحق الدستوري باستقلالية حركتنا النقابية وتعزيز دورها وفاعليتها بمواجهة ناهبينا.

حزب الإرادة الشعبية
الأول من أيار 2024

حزب الإرادة الشعبية
People's Will Party

# لا حلّ اقتصادياً للكارثة الاقتصادية-الاجتماعية في سورية!

**«نشرت هذه المادة في العدد الخامس من مجلة «تقدّم»، بتاريخ 1 أيار 2024»**

■ د. عروب المصري*

عادةً ما يتم تقييم الوضع الاقتصادي–الاجتماعي في بلد من البلدان، بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكبرى. رغم ذلك، فإنّ المؤشرات الرقمية – على تعددها وتنوعها– لا تكفي وحدها، ورغم فداحتها ومأساويتها في الحالة السورية، لا تكفي لتكوين صورة متكاملة عن اقتصاد يرزح تحت وطأة أزمة سياسية متكاملة الأركان.

المؤشرات الرقمية التي سنعرض لها هي التالية:

**أولاً:** رقم النمو.

**ثانياً:** توزيع الدخل الوطني «أجور–أرباح».

**ثالثاً:** العلاقة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة.

**رابعاً:** معدل البطالة.

**خامساً:** نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.

**سادساً:** الفاقد الضريبي.

## أولاً: رقم النمو

منذ عام 2011 وحتى اللحظة، ووفقاً لوسطي الإحصاءات المختلفة، المحلية والدولية، فإنّ معدل النمو الاقتصادي في سورية بقي دون 4% سنوياً، ناهيك عن أنّه بقي سالباً طوال 6 سنوات من 2012–2017، حيث بلغ قرابة سالب 26% عامي 2012 و2013. وبالإجمالي، فقد كان الرقم الرسمي للناتج المحلي الإجمالي عام 2011 هو بحدود 60 مليار دولار، في حين لم يتجاوز 10 مليارات دولار عام 2023 وفقاً لمختلف التقديرات.

## ثانياً: توزيع الدخل الوطني «أجور-أرباح»

وفقاً لحسابات قاسيون، ولحسابات محلية مختلفة، فإنّ كتلة الأجور من الدخل الوطني تتراوح بين 10–15% بمقابل 85–90% لصالح الأرباح؛ وهو رقمٌ يُعبر عن حجم التفاوت الهائل ضمن المجتمع السوري، الذي تعيش فيه قلة قليلة من الأغنياء في أوضاع ممتازة، بينما تعيش الغالبية العظمى من السوريين تحت خط الفقر. وهو في الوقت نفسه رقمٌ يُعبر عن الطريقة التي يُدار بها الاقتصاد السوري؛ أي لمصلحة من يُدار. وفوق ذلك، فهو رقمٌ يتجاوز في عدم عدالته حتى أكثر الدول في العالم رأسمالية، التي تتراوح حصة الأجور فيها من الدخل الوطني بين 30–40%.

## ثالثاً: العلاقة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة

يوضح الرسم البياني التالي العلاقة بين الحد الأدنى للأجور الرسمية، وكلاً من وسطي تكاليف المعيشة، والحد الأدنى لتكاليف المعيشة، لأسرة سورية من 5 أشخاص، منذ العام 2014 وحتى مطلع العام 2024.

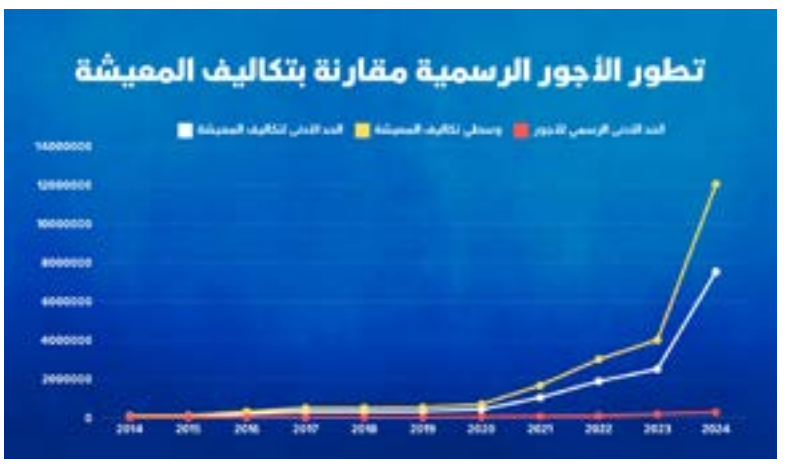


يظهر من الرسم، أنّ سرعة ارتفاع الأجور الرسمية، هي سرعة بطيئة جداً مقارنة بارتفاع الأسعار؛ إلى ذلك الحد الذي لا تستطيع اليوم أسرة سورية من خمسة أشخاص ضمنهم معيلان، أن تؤمن «عبر الأجور» أكثر من 5% فقط من التكاليف الأساسية للمعيشة.

## رابعاً: معدل البطالة

توجد عدة نماذج رياضية لاحتساب معدل البطالة، ويصبح الأمر أكثر صعوبةً بغياب آليات الإحصاء الشامل. لكنّ أحد هذه النماذج هو الاستناد إلى نسبة المشمولين بالتأمينات الاجتماعية، والتي بلغت عام 2022، 39%، ما يعني أنّ معدل البطالة الرسمي في سورية يفوق 60% وفقاً للباحثة د. رشا سيروب.

## خامساً: نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية

كتلة الأجور في اقتصاد ما، لا تحسب فقط بجمع الأجور المباشرة، بل يُضاف إليها الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، والذي يفترض به أن يعوّض عن تدني الأجور مقارنة بالأسعار. في الحالة السورية، وعام 2022، بلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية 215000 ليرة سورية «حوالي 14,5 دولار سنوياً!».

## سادساً: الفاقد الضريبي

إذا قارنا طريقة تعامل الدولة مع أصحاب الأجور، التي تتجلى في كتلة الأجور وكتلة الإنفاق الاجتماعي، مع طريقة تعاملها مع أصحاب الأرباح، إذاً لتبين لنا انحيازها الكامل لهؤلاء الأخيرين.

إذا أخذنا عام 2022 كمؤشر، وبافتراض أنّ ضريبة الأرباح هي 10% فقط، «وليست 20–30% كما هي في معظم دول العالم»، فإنّ التحصيل الضريبي الاسمي للدولة كان ينبغي أن يصل إلى 3,3 تريليون ليرة سورية، وما تم تحصيله فعلياً هو 810 مليارات ليرة سورية فقط. ما يعني من جهة أنّ الفاقد قد بلغ 75%، ومن جهة أخرى، فإنّ قيمة هذه الفاقد «2,49 تريليون» إذا ما تم تحصيلها وتوزيعها على السوريين، لبلغت حصة الفرد الواحد «بافتراض تعداد 18 مليون سوري»، 13,8 مليون ليرة سورية سنوياً، أي 64 ضعفاً من حصة الفرد الحالية من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية!

**إنّ حلاً سياسياً حقيقياً يتطلب التوقف فوراً عن المضي في السياسات الليبرالية المتوافقة مع توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين ويتطلب التوجه شرقاً قولاً وفعلاً**

يتوضح هذا الرقم أكثر عند المقارنة بين معدلات النمو وبين معدلات نمو العجز في الموازنة؛ مثلاً: عام 2022، كان معدل نمو الاقتصاد الحقيقي هو 0,5%، في حين وصل معدل نمو العجز إلى 65%.

## الأبعاد السياسية-الاقتصادية

اللوحة السوداوية، ولكن الواقعية، التي تكشفها الأرقام التي عرضناها أعلاه، ورغم سوداويتها القاتمة، فهي لا تعبر بشكل كامل عن مدى سوء الأوضاع الحقيقي في الجانب الاقتصادي الاجتماعي في سورية.

إذ يضاف إليها، العقوبات والحصار الغربيان، اللذان يعمقان مفاعيل هذه المؤشرات، وأسوأ من ذلك أنهما يحفزان الاقتصاد الأسود الإجرامي بكل أشكاله وأنواعه.

ويضاف أيضاً، أنّ هنالك تقسيم أمر واقع في سورية يوزّعها على أربع مناطق متمايزة على الأقل، في كل منها سلطة مختلفة. ولكنّ التقسيم على أساس دورة إنتاج– استهلاك، بات أشد خطورةً حتى؛ فالدولة الوطنية تستند، فيما تستند، إلى سوق واحدة؛ وفي سورية لم يعد يتجاوز قطر الدائرة الاقتصادية، وفقاً لأبحاث عديدة، 70–100 كم!

## هل من مخرج؟

دائماً ما قلنا إنّه لا حلّ اقتصادي للأزمة الاقتصادية في سورية، وإنما الحل سياسي بالدرجة الأولى. ضمناً، فإنّ حلاً سياسياً حقيقياً، يتطلب التوقف فوراً عن المضي في السياسات الليبرالية المتوافقة مع توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، ويتطلب التوجه شرقاً قولاً وفعلاً، بما يوقف النهب الاستعماري الجديد لبلادنا، عبر استبداله بعلاقات متكافئة تشتغل على تنمية حقيقية في البلاد.

كل ذلك يتطلب إرادة سياسية لا يمكن تشكيلها دون تثقيل وزن غالبية السوريين المسحوقة في القرار؛ والمدخل لذلك هو الحل السياسي الشامل عبر تنفيذ القرار 2254 الذي يضمن وحدة البلاد وأهلها، وخروج القوات الأجنبية منها، وإنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه على مختلف الصُعد، وضمنها حقه في تقرير مصيره بالمعنى الاقتصادي– الاجتماعي.

■ *عضو هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية
رئيسة تحرير جريدة قاسيون/ سورية

# صحافة الكيان تتحدث عن «جبهة حربٍ قانونية» ضده...

**انتشرت أخبار خلال الأسبوع الماضي حول احتمال توجيه المحكمة الجنائية الدولية اتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد مسؤولين «إسرائيليين» كبار بمن فيهم نتنياهو ووزير الدفاع غالانت.**

■ مركز دراسات قاسيون

ورغم أنّ هذه الأخبار تأتي في خضم اقتراب دخول عدوان الكيان على غزة شهره الثامن، إلا أن الاتهامات التي يجري الحديث عنها، مرتبطة بتحقيق بدأته المحكمة في عام 2021 ويغطي أحداثاً بدأت في عام 2014. ولكن بالتأكيد لا يمكن فصل ما يحصل الآن في فلسطين وبالأخص في غزة وتصاعد الحراك الشعبي على المستوى الدولي الداعم للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية والمناهض للكيان وممارساته وعدوانه، عن توقيت انتشار أخبار كهذه واحتماليات حصول ذلك.

ومن المفيد التنويه إلى أن التحقيق الذي بدأ قبل ثلاثة أعوام لم ينته بعد، كما لم يتم تحديد المدة الزمنية التي يغطيها التحقيق، لذلك فهو فعلياً سارٍ على العدوان الحالي وكل ما يحصل في الأراضي الفلسطينية، ما يعني أنه يمكن للمحكمة أخذ العدوان الجاري بعين الاعتبار في تحقيقاتها.

بالمقابل، لم يكن هناك تعليق رسمي من المحكمة الجنائية الدولية حول الموضوع أو صحته من عدمها. ومن الجدير بالذكر بأنه يجب أن يكون لدى المدعي العام للمحكمة طلب لإصدار أمر اعتقال مصادق عليه من قبل ثلاثة من قضاة المحكمة، ودون إكمال هذه الخطوة النهائية لا يتم توجيه اتهامات لأي جهة أو إصدار مذكرات توقيف.

كما أنه من المفيد هنا التذكير بأن للكيان مشكلة مع المحكمة تعود إلى عام 2021، عندما قررت المدعية العامة آنذاك فتح تحقيق في ارتكاب الكيان لجرائم حرب في الأراضي الفلسطينية، وهي إحدى الطرق التي يمكن فتح قضايا لجرائم يشملها نظام روما الأساسي، حتى وإن لم تكن الدولة المعنية موقعة عليه، ولكن فلسطين كانت قد أصبحت رسمياً عضواً في المحكمة الجنائية الدولية في عام 2015، ما يتيح لها قانونياً رفع قضايا في المحكمة ضد مسؤولي الكيان بتهم الجرائم التي لدى المحكمة الاختصاص للنظر فيها، ومن بينها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

عودة إلى الأنباء التي تم تداولها الأسبوع الماضي حول الموضوع، والتي أثارت ردود أفعال من قبل مسؤولين في الكيان على الرغم من أنه لم يتم إصدار أي شيء رسمياً من قبل المحكمة حتى الآن، إلا أنه على الأغلب لم يغب عنهم أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، في بيان له من القاهرة في نهاية تشرين الأول الماضي، قال: «عندما أصبحت مدعياً عاماً في حزيران 2021، قمت لأول مرة بتشكيل فريق متخصص للتحقيق في الحالة في فلسطين... وقمت أيضاً بزيادة الموارد والموظفين بشكل مطرد للتحقيق في فلسطين... لأن التحقيق في فلسطين كان ولا يزال تحقيقاً مهماً للغاية بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية»، وبينما تطرق إلى ما حصل يوم 7 تشرين الأول، إلا أنه ركز على أن هذا لا يُعفي الكيان من التزاماته أو أن مسؤوليه لن يخضعوا للمسائلة القانونية وفق اختصاص المحكمة.

على خلفية ذلك كله، بدأت ردود الفعل على احتمال صدور مذكرات اعتقال بحق مسؤولين كبار في الكيان وعلى رأسهم نتنياهو، وتفاوتت ردود الفعل بين الرافضة والتي حملت في طياتها تهديدات بحق المحكمة والمدعي العام، وبين تلك التي نظرت في تداعيات ذلك على الكيان وصورته التي تزداد قتامة في الرأي العام الدولي، وصولاً إلى تلك التي حاولت تبديد المخاوف من خلال تصوير المحكمة وحتى المدعي العام على أنهم جزء من المنظومة الغربية–الأمريكية التي لا يمكنهم الخروج عن توجهاتها.

## هستيريا نتنياهو

وفق مقالة نشرها موقع «أكسيوس» في 29 نيسان، «طلب نتنياهو من الرئيس بايدن... المساعدة في منع المحكمة الجنائية الدولية من إصدار مذكرات اعتقال بحق مسؤولين «إسرائيليين» كبار فيما يتعلق بالحرب في غزة». وفي تغريدة له على منصة «X» في 26 نيسان، قال نتنياهو: «تحت قيادتي، لن تقبل إسرائيل أبداً أي محاولة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لتقويض حقها الأصيل في الدفاع عن النفس. إن التهديد باعتقال الجنود والمسؤولين في الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والدولة اليهودية الوحيدة في العالم، أمر مثير للغضب. ونحن لن ننحني لها. ستواصل إسرائيل شن حربها العادلة ضد إرهابيي الإبادة الجماعية لتحقيق النصر، ولن نتوقف أبداً عن الدفاع عن أنفسنا. ورغم أن المحكمة الجنائية الدولية لن تؤثر على تصرفات إسرائيل، فإنها تشكل سابقة خطيرة تهدد الجنود والمسؤولين في كل الديمقراطيات التي تحارب الإرهاب الوحشي والعدوان الغاشم».

> **يقول الكاتب حول أنباء احتمال إصدار أوامر اعتقال بحق مسؤولين في حكومة الكيان وجيشه بأنها تثير مخاوف كبيرة في «إسرائيل» ويجب التعامل معها بجدية**

ومن الواضح، أن الأمر يشكّل مصدر قلق كبير لنتنياهو، حيث نشر قبل أيام، في 1 أيار، تصريحاً مصوراً حول الموضوع قال فيه: «تتوقع إسرائيل من زعماء العالم الحر أن يقفوا بحزم ضد اعتداء المحكمة الجنائية الدولية الفظيع على حق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن النفس. ونتوقع منهم أن يستخدموا كل الوسائل المتاحة لهم لوقف هذه الخطوة الخطيرة». وأضاف في تصريحه: «إن المحكمة تحاول وضعنا في قفص الاتهام بينما ندافع عن أنفسنا ضد إرهابيي وأنظمة الإبادة الجماعية، إيران، بالطبع، التي تعمل علناً على تدمير الدولة اليهودية الوحيدة. إن وصف قادة إسرائيل وجنودها بأنهم مجرمو حرب سوف يصب الوقود على نيران معاداة السامية، تلك النيران المشتعلة في الجامعات الأمريكية وفي جميع العواصم حول العالم... إن محاولة المحكمة الجنائية الدولية هذه هي محاولة لشلّ قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها».

في منشور على موقع «معهد دراسات الأمن القومي» وهو مركز أبحاث «إسرائيلي»، في 2 أيار، يقول الكاتب حول أنباء احتمال إصدار أوامر اعتقال بحق مسؤولين في حكومة الكيان وجيشه، بأنها «تثير مخاوف كبيرة في إسرائيل... ويجب التعامل معها بجدية. هذه الأوامر يمكن أن تؤذي صورة إسرائيل ومكانتها الدولية، وأن تُستخدم أساساً لخطوات أخرى من أجل عزل إسرائيل بواسطة العقوبات والمقاطعات... سلوك إسرائيل يؤثر في الإجراءات القانونية المتخذة ضد مواطنيها... ولا تستطيع إسرائيل التباهي بأنها دولة ديمقراطية لديها منظومة قضائية محترمة، وتسمح جهة أخرى، بصدور تصريحات عديمة المسؤولية من وزراء وأعضاء في الائتلاف تتعلق بنيات إسرائيل في الحرب، مثل: «تسوية القطاع بالأرض»، و «لا يوجد في غزة غير ضالعين في القتال»، أو القول: إنه يوجد عدد كبير من المعتقلين، والتساؤل عمّا إذا كان من الممكن «قتل عدد منهم». مثل هذا الكلام الصادر عن مسؤولين رفيعي المستوى، ولا يدينه رئيس الحكومة بوضوح، يُستخدم أساساً للمطالبة بتسريع الإجراءات في المحاكم. كما أنه يقوّض التعامل مع إسرائيل كدولة ديمقراطية تحترم القانون، ويزعزع الثقة بها، وبالتحقيقات والتوضيحات الصادرة عنها. وبذلك، تساهم الحكومة الإسرائيلية، بيديها، في تصاعُد المعركة الدولية ضد إسرائيل».

في مقالة نشرها موقع «معاريف» الإخباري في 30 نيسان، تطرق الكاتب كذلك إلى التداعيات المتوقعة لإصدار المحكمة مذكرات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين كبار، ويقول: «من المتوقع أن تثير مذكرات الاعتقال ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين، في حال صدورها، غضباً في إسرائيل وتغير علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من الدول، ومع ذلك ستحد بشكل كبير من قدرة كبار المسؤولين على التحرك. وأعربت الولايات المتحدة عن معارضتها لاختصاص المحكمة على الإسرائيليين، لكنها أظهرت في السنوات الأخيرة استعداداً أكبر للتعاون معها».

# كيف يتم التعامل مع ملف الجنائية الدولية؟

### «الحرب القانونية»

في مقالة أخرى نشرها موقع «معاريف» في 4 أيار، يقول الكاتب: «منذ 7 تشرين الأول، واجهت إسرائيل عدة مناطق حرب: في غزة ضد حماس، في الشمال ضد حزب الله، في الجنوب ضد الحوثيين، وفي الشرق ضد إيران، وبالإضافة إلى ذلك، تحاول ميليشيات إيرانية مختلفة من سورية والعراق إلحاق الضرر بها. وفي الأسابيع الأخيرة اتضح أن هناك جبهة أخرى مثيرة للقلق، تتطلب العلاج وإقامة خطوط دفاع، وهي الحرب القانونية. أدت الحرب في غزة إلى تسريع كبير لجهود جيراننا للإضرار بدولة إسرائيل على الساحة السياسية والقانونية من خلال فرض عقوبات على إسرائيل، إلى جانب الإجراءات القانونية المختلفة ضد الدولة. وكان الإجراء الذي بدأته جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية في لاهاي، هو المحاولة الرئيسية منذ 7 تشرين الأول لبدء حرب قانونية ضد إسرائيل... وهناك الآن مخاوف من أن تصدر المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق مسؤولين «إسرائيليين» كبار، وعلى رأسهم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان، كجزء من التحقيق الذي يجريه... إن إصدار أوامر اعتقال شخصية بحق رؤساء الدول سيكون بمثابة زلزال يصعب التنبؤ بعواقبه. وأمل ألّا يقع المدعي العام للمحكمة، الحقوقي البريطاني كريم خان، في هذا الخطأ... وهذا سيرسل إشارة إلى الدول الأخرى وإلى المحاكم في لاهاي بأن هجمات الحرب القانونية على إسرائيل يمكن أن تتزايد».

ووفق مقالة في موقع «غلوبز» الإخباري، فإن «وزارة العدل تستعد جدياً لاحتمال صدور أوامر اعتقال بحق إسرائيليين، حتى من دون إشعار إسرائيل، وربما حتى أفراد لم يتم ذكرهم من قبل. إن هذا الوضع، الذي ظل لسنوات يعتبر مروعاً في جميع معاقل الثقة في علاقات إسرائيل الخارجية وسياستها القانونية على المستوى الدولي، يتيح الفرصة للحديث عن الرجل الذي يملك صلاحية إصدار الأوامر المذكورة آنفا – كريم خان، المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية»، ويمضي الكاتب في تقييم مهنية المدعي العام، ويضيف في محاولة لتخفيف المخاوف: «تم تعيين خان في هذا المنصب بدفع بريطاني وأمريكي، ويقال: إن ميوله مؤيدة للغرب بشكل عام. ويقول مصدر آخر يعرف خان: «إنه صادق ومستقل، لكنه يفهم السياسة... على عكس المدعي السابق، فهو يأتي من بريطانيا، من قلب المؤسسة». وبالمناسبة، فقد أغلق القضية المتعلقة بالتعذيب المزعوم الذي قامت به وكالة المخابرات المركزية أثناء الحرب في أفغانستان... إنه حساس لرغبات الغرب. ويرى أحد الخبراء أنه بعد أن حددت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المستوطنين كهدف مشروع وفرضت عليهم عقوبات، فإن أوامر الاعتقال، إن وجدت، ستحصر استهدافها بهم أيضاً».

ويبدو أن توجه البعض هو نحو تبديد هذه المخاوف بالطريقة ذاتها، أي من خلال تصوير المدعي العام على أنه لا يمكن أن يتخذ خطوة ضد «إسرائيل»، حيث يقول الكاتب في مقالة نشرها موقع «والا» في 2 أيار: «مسؤولون في وزارة العدل ووزارة الخارجية يزعمون بقوة أن الرجل لا يكره إسرائيل وليس معاديا للسامية».

### الجنائية الدولية: ضغوط «غير لائقة»

يجدر بالذكر، أنه بسبب الحملة الشرسة التي يشنها الكيان وبالأخص نتنياهو ضد المحكمة، أصدر مكتب المدعي العام للمحكمة تصريحاً قبل يومين من خلال حساب المحكمة على منصة «X»، قال فيه: «يدرك مكتب المدعي العام أن هناك اهتماماً عاماً كبيراً بتحقيقاته، ويرحب بالتعليقات والإبلاغ عن المخاوف والمشاركة في أنشطته من المسؤولين الحكوميين والمنتخبين والمنظمات غير الحكومية والعلماء والناشطين. ويسعى المكتب إلى المشاركة بشكل بناء مع جميع أصحاب المصلحة عندما يكون هذا الحوار متسقاً مع ولايته بموجب نظام روما الأساسي للعمل بشكل مستقل ومحايد. إلا أنه يتم تقويض هذا الاستقلال والحياد عندما يهدد الأفراد بالانتقام من المحكمة، أو من موظفي المحكمة إذا اتخذ المكتب– تنفيذاً لولايته– قرارات بشأن التحقيقات أو القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصه. مثل هذه التهديدات، حتى في حالة عدم اتخاذ إجراء بشأنها، قد تشكّل أيضاً جريمة ضد إقامة العدل بموجب المادة 70 من نظام روما الأساسي... ويصرّ المكتب على أن تتوقف فوراً جميع المحاولات الرامية إلى إعاقة مسؤوليه أو تخويفهم أو التأثير عليهم بشكل غير لائق».

> **يبدو أنه من المحق تماماً ما جاءت عليه إحدى صحف الكيان بتوصيف ملف الجنائية الدولية وملف محكمة العدل الدولية بأنهما «جبهة حرب قانونية»**

وعلى الرغم من أن تصريح مكتب المدعي العام لم يسمّ الجهات التي تحاول إعاقة عمله، إلا أنه ليس من الصعب التكهّن بأن المقصود بهذا التصريح هو الكيان بالدرجة الأولى، ومن بعده مباشرة الجهات التي تحاول الدفع باتجاه وقف المدعي العام عن المضي قدماً في عمله بالتحقيق وإصدار مذكرات الاعتقال، وعلى رأس تلك الجهات، واشنطن.

وفي مقالة في «معاريف» في 4 أيار، يقول الكاتب حول التصريح: «رغم أن المدعي العام لم يشر على وجه التحديد إلى دولة معينة، نظراً للسياق والتوقيت، فإنه من الصعب عدم رؤية العلاقة المباشرة بين نشر هذه الرسالة وتصريحات ومنشورات كبار المسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين بشأن الشائعات أن المدعي العام ينوي الطلب من المحكمة إصدار أوامر اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين كبار، بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان». وينوه الكاتب إلى أنه من الصعب استخدام المادة المشار إليها في تصريح مكتب المدعي العام لأن الكيان وأمريكا ليسوا أطرافاً في نظام روما الأساسي، ولكن يضيف: «ومع ذلك، يجب عدم تجاهل تصريح المدعي العام والذي يشير إلى ما يلي: يعلن المدعي العام علناً أن تهديدات صريحة أو ضمنية ضده وضد المحكمة لن تثنيه. ويبدو أن الحملة التي تهدف إلى ترهيب المدعي العام وإثنائه عن طلب إصدار مذكرات اعتقال بحق المسؤولين الإسرائيليين والاكتفاء بإصدار مذكرات اعتقال بحق المسؤولين الفلسطينيين، قد تكون بمثابة سلاح ذي حدين، وتدفع المدعي العام إلى التحرك بالمطالبة بإصدار أوامر اعتقال أيضاً بحق الإسرائيليين حتى لا يتم تصويره على أنه شخص يستسلم ويخضع أمام التهديدات والتصريحات الموجهة ضده».

وينصح الكاتب: «إن الطريق الصحيح بالنسبة لإسرائيل هو التوقف عن الصدام العلني مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام... ولا شك أن سلوك إسرائيل تجاه المدعي العام والمحكمة نفسها قد يؤثر أيضاً على قراراتهما في المستقبل. وتحسن إسرائيل صنعاً إذا استغلت الوضع لترسيخ مكانتها كدولة ديمقراطية تحترم القانون بطريقة ذكية وغير عدوانية، والتصرف بطريقة تبعد المحكمة عنها. وإلا فسنجد أنفسنا في رحلة طويلة وشاقة قد تكون الأضرار التي لحقت بالبلاد كبيرة وغير مسبوقة».

### الجبهات تزداد

يبدو أنه من المحق تماماً، ما جاءت عليه إحدى صحف الكيان بتوصيف ملف الجنائية الدولية وملف محكمة العدل الدولية، بأنهما «جبهة حرب قانونية». ومن الحق أيضاً أنّ كل يوم إضافي ضمن عملية الإبادة الجماعية التي تمارسها «إسرائيل»، من شأنها أن تفتح مزيداً ومزيداً من الجبهات على كل من تل أبيب وواشنطن؛ جبهات عسكرية وقانونية وشعبية واقتصادية...

# بجرة قلم غير مسؤولة... زيادة مرتقبة على

**صدرت بتاريخ 2024/4/27 توصية اللجنة الاقتصادية بفرض ضميمة على مستوردات مادة السكر الأبيض الجاهز، وذلك بعد النقاش والمداولة بناء على طلب المنتجين المحليين لهذه المادة!**

التوصية أعلاه أثارت الكثير من التساؤلات حول مضمونها وفعاليتها، وحول مدى تأثيرها على الأسواق المحلية وأسعار السكر فيها، بالإضافة إلى أسعار الكثير من المنتجات التي تدخل مادة السكر في صناعتها، والأكثر من ذلك على حساب من ومِن جيوب من؟!

بالإضافة إلى الطرح المتجدد للكثير من الاستفهامات التي تبدأ بحال محصول الشوندر السكري الاستراتيجي، الذي تراجع إنتاجه وصولاً إلى تحويل المتبقي منه إلى علف للحيوانات، ولا تنتهي بمآل معامل السكر العامة، وكل ما لحق بقطاع إنتاج السكر العام من تدمير وتفشيل، ووصولاً إلى التوقف بالنتيجة!

## مسيرة إنهاء صناعة السكر العامة!

قبل الخوض بتفاصيل وتداعيات قرار اللجنة الاقتصادية أعلاه لا بد من التذكير بصناعة السكر العامة ومآلاتها على أيدي الحكومة والرسميين!

فالحديث عن صناعة السكر العامة في سورية ينقسم إلى شقين: الأول زراعي مرتبط بالشوندر السكري، والثاني بمعامل صناعة السكر.

فالشوندر السكري كان ثالث أهم المحاصيل الاستراتيجية بعد القمح والقطن، لكن تمت التضحية به تباعاً وعاماً بعد آخر، خلال العقود الماضية وحتى الآن، وصولاً إلى عزوف الفلاحين عن زراعته، وذلك لعدة أسباب مرتبطة بجملة السياسات الرسمية المتبعة، اعتباراً من سياسات تخفيض الدعم على الإنتاج الزراعي، مروراً بارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، وليس انتهاءً بإجراءات التسويق واستلام المحصول، وضمناً سياسات التسعير غير المجزية التي حالت دون استمرار زراعة هذا المحصول الهام لما تسببه من خسائر متراكمة على حساب الفلاحين!

وعلى ضوء تراجع إنتاج الشوندر السكري تم وأد الصناعات المرتبطة به، وخاصة معامل وشركات القطاع العام!

وللتذكير لمن نسي أو تناسى من المسؤولين والرسميين حجم التضحية التي نتحدث عنها، فقد كان يتبع المؤسسة العامة للسكر الشركات التالية:

شركة سكر حمص وتضم معامل سكر وخميرة وزيت وصابون وكحول- شركة سكر الغاب- شركة سكر تل سلحب- شركة سكر الثورة «مسكنة»- شركة سكر الرقة- شركة سكر دير الزور- معمل خميرة الفيحاء «دمشق»- معمل الخميرة الوطنية «حرستا»- معمل خميرة الشهباء «حلب».

مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض هذه المعامل والمنشآت سبق لها أن توقفت قبل سني الحرب والأزمة بسبب تراجع إنتاج الشوندر السكري، ولأسباب وصعوبات أخرى لم يتم التعاطي معها بإيجابية رسمية من أجل تذليلها بحينه، وقد تم توقف بعض المعامل الأخرى بسبب ما تعرضت له من دمار جزئي أو كلي خلال سني الحرب، بالإضافة إلى أن بعضها لا تزال خارج سيطرة الدولة حتى تاريخه، ومع ذلك فما بقي من معامل توقفت عن العمل والإنتاج بشكل شبه كلي خلال السنوات الماضية، فحتى ما يتم استلامه من بقايا إنتاج الشوندر السكري يتم تجميعه لبيعه علفاً بسبب عدم الجدوى الاقتصادية من تصنيعه!

فعلى سبيل المثال ففي دورة التصنيع لعام 2010 بلغت الكميات المصنّعة أكثر من 1,5 مليون طن من الشوندر السكري، نتج عنها 70 ألف طن سكر أبيض، و42 ألف طن من مادة الميلاس، التي تدخل في صناعة الكحول الإيتيلي، وأكثر من200 ألف طن تفل رطب تستخدم علفاً للماشية.

لكن وبدلاً من أن تتحرك الحكومة مسرعةً لإنعاش هذا القطاع العام الاستراتيجي والهام، عمدت إلى استكمال دفنه!

## سابقة من نوعها!

ربما يكون قرار اللجنة الاقتصادية غير مفاجئ، فهو شكل من أشكال الجباية المتبعة والمعتادة رسمياً، والتي يتم تحصيلها من جيوب المواطنين بالنتيجة، وهو أمر اعتيادي بات غير مستغرب بالنسبة لهؤلاء بالرغم من الإجحاف به!

أما الغريب في الأمر فهو التبرير الذرائعي الذي أوردته اللجنة الاقتصادية على شكل معلقة مطولة تضمنت ما سمّته «الاعتبارات» التي استندت إليها في دراسة فرض الضميمة!

فهذه هي السابقة الأولى التي تعلن فيها اللجنة الاقتصادية اعتباراتها التي تمت مداولتها والنقاش فيها وصولاً إلى اتخاذ قراراها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما أوردته اللجنة من اعتبارات ضمنتها في 5 فقرات، يغلب عليها الطابع الإنشائي، بعيداً عن إيراد أي معطى أو مؤشر رقمي يعززها!

## نقاط هامة مغيبة لتبرير استسهال اتخاذ القرار!

غاب عن معلقة اللجنة الاقتصادية التبريرية مثلاً حجم الإنتاج المحلي المطلوب حمايته من مادة السكر الأبيض، وكم من هذا الإنتاج يدخل في الاستهلاك المحلي وكم منه معد للتصدير، كما غابت إحصاءات كم المستوردات السنوية من هذه المادة لتغطية الاحتياجات المحلية، بالإضافة لغياب حجم الاحتياجات الفعلية منها، سواء للاستهلاك المباشر من قبل المواطنين أو كمدخلات في بعض الصناعات!

كذلك غابت المقارنة بين أسعار المادة المستوردة وبين أسعار تكلفة الإنتاج المحلي منها، باعتبارها السبب الرئيسي لفرض الضميمة، حيث تم الاكتفاء بعبارة «انخفاض تكاليف المنتج النهائي المستورد مقارنة بالمنتج المحلي»!

ومن ضمن ما غاب أيضاً حجم المدخلات المحلية في صناعة السكر، التي طلب أصحاب معاملها الحماية، مقابل حجم المدخلات المستوردة في هذه الصناعة، والقيمة المضافة المحسوبة عليها بالنتيجة!

أما أهم النقاط الغائبة فهي أسباب ارتفاع تكاليف المنتج المحلي، والمسؤوليات تجاه مساعي تخفيضها!

**اللجنة الاقتصادية استسهلت الأمر وتهربت من استحقاقات دعم الإنتاج المحلي ومحاولة تذليل صعوباته وتخفيض تكاليف إنتاجه من خلال فرض ضميمة على السكر المستورد بجرة قلم غير مسؤولة**

فاللجنة الاقتصادية، والحكومة من خلفها، استسهلت الأمر كالعادة وتهربت من استحقاقات دعم الإنتاج المحلي ومحاولة تذليل صعوباته وتخفيض تكاليف إنتاجه من خلال فرض ضميمة على السكر المستورد، بجرة قلم غير مسؤولة!

## مزيد من الموارِبة!

أكد معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لإذاعة شام إف إم بتاريخ 2024/05/01 أن الضميمة على مادة السكر موجودة سابقاً ولكن كانت 50 دولاراً، وأصبحت 100 دولار على كل طن مستورد، مشيراً إلى أن المصطلح قديم ويعني قيمة التكاليف الإضافية التي تضاف إلى عملية الاستيراد وهو أمر مشابه للرسوم الجمركية كنوع من الأدوات السعرية. وبأن الهدف منها إتاحة الحرية للمنتج المحلي، وخلق حالة تنافسية مع المواد المستوردة، بحيث تصبح قدرته على المنافسة أعلى، لافتاً إلى أن تكاليف الصناعات خارج سورية مستقرة منذ سنوات طويلة وتكاليفها لا تختلف ويمكن أن تكون في الأسواق بأسعار أقل من المنتج المحلي. مبيناً أن الضميمة لن ترفع سعر المنتج المحلي ولن تؤثر على سعره، حيث من الضروري دعم الصناعة الوطنية، لعدة أسباب منها أن هناك كثيراً من العائلات تعمل في المصانع وتعتاش من هذا العمل، منوهاً إلى أن ذلك لن يؤثر على سعر المادة المقننة لأنها تباع بسعر التكلفة.

حديث معاون الوزير أعلاه فيه الكثير من الموارِبة، فالحديث عن سعر المنتج المحلي في واد، والحديث عن سعر المادة في الأسواق في واد آخر تماماً!

فبالحسابات التقريبية فإن الضميمة المطبقة على مادة السكر الأبيض المستورد كانت تقارب مبلغ 700 ليرة لكل كيلو غرام سكر، وقد أصبحت الضميمة الآن بموجب توصية اللجنة الاقتصادية بمبلغ 100 دولار للطن المستورد من مادة السكر الأبيض، أي بنسبة زيادة 100%، وهي تقارب مبلغ 1400 ليرة لكل كيلو غرام سكر بالحد الأدنى، وهي ستظهر من خلال زيادة سعر المادة في الأسواق المحلية باعتبارها ستدخل ضمن حسابات تكاليف الاستيراد!

# سعر السكر والمنتجات التي يدخل بمكوناتها!

ومجدداً يستعرض معاون الوزير موضوعة تكاليف الإنتاج المحلي، دون الخوض بالحديث عن مساعي تخفيض هذه التكاليف كما هو مفترض من بوابة المسؤوليات الحكومية!

أما الأكثر فجاجة في الحديث الرسمي الموارب أعلاه فهو الإشارة إلى عدم تأثر سعر المادة المقننة لأنها تباع بسعر التكلفة، مع العلم أن توزيع المواد المقننة متوقف منذ أكثر من عام، والمستهلكون يحصلون على احتياجاتهم منها من السوق وبأسعاره، وهذا معروف من قبل المعاون والحكومة طبعاً!

## حماية القطاع الإنتاجي!

من جملة ما تم طرحه من قبل اللجنة الاقتصادية في معلقتها التبريرية العبارة التالية: «فالظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني تستوجب تقديم الحماية للقطاع الإنتاجي من منظور استراتيجي طويل الأجل وليس من منظور ربحي آني ولا سيما أن إقامة صناعة وطنية تكلف عشرات ومئات المليارات السورية لا يمكن اتخاذ قرار بتشغيلها أو إيقافها لمجرد وجود بعض الفوارق السعرية مع أسعار المنتجات المثيلة المستوردة».

لا شك أنه من الجيد الحديث عن حماية القطاع الإنتاجي، لكن هل تقف الحماية بأدواتها الرسمية على أسلوب الجباية وفرض المزيد من الرسوم على حساب المواطنين ومن جيوبهم؟!

فمفردة «بعض» الواردة حول الفوارق السعرية بين المنتج المحلي والمستورد لا تبررها زيادة بنسبة 100% على الضميمة، بل ربما كان يكفي لردم هذا الفارق تقديم جزء من الدعم المباشر للمنتج المحلي لتخفيض تكاليفه «مواد أولية– حوامل طاقة– تصريف منتجات...» بدلاً من زيادة الأعباء على المستهلكين من خلال الزيادات السعرية على الكثير من السلع والمواد في الأسواق!

فالوعود بحماية الإنتاج المحلي من قبل الحكومة والرسميين سبق أن سقطت مراراً وتكراراً، وخير دليل على ذلك مطالبات الصناعيين المتكررة من أجل الحصول على ساعات إضافية من الكهرباء للاستمرار بالعملية الإنتاجية في منشآتهم دون جدوى، أو مطالبتهم بتخفيض أسعار حوامل الطاقة مع ضمان استمرار توريداتها كي لا يضطروا للجوء إلى السوق السوداء!

ولا ندري كيف استقامت سرعة الاستجابة واستسهالها من قبل الحكومة بما يخص مطالب منتجي السكر المحليين عبر فرض الضميمة على مستوردات السكر الأبيض، وعلى حساب المستهلكين بالنتيجة، ولم نلمس هذه الاستجابة مع مطالب كل الصناعيين الآخرين في البلاد، مع العلم أن هؤلاء مهددون بالتوقف عن العمل والإنتاج أيضاً، وبحال الوقوف على رساميل صناعاتهم ومنشآتهم فالحديث يدور عن مئات المليارات من الدولارات وليس الليرات السورية، وكذلك فإن الحديث يدور عن عشرات آلاف الأسر التي تعمل في هذه المنشآت الصناعية الذين باتوا مهددين بعملهم وبلقمة عيشهم؟!

## التعاطي بمسؤولية!

حديث اللجنة الاقتصادية عن «توقف خطوط إنتاج بمئات مليارات الليرات السورية»، وبأنه «لا يمكن للفريق الاقتصادي إلا أن يتعاطى بمسؤولية مع مثل هذا الواقع»، يستدعي إلى الأذهان مباشرة التساؤل حيال المسؤولية الرسمية عن واقع صناعة السكر العامة في سورية وما آلت إليه؟!

فأين هو التعاطي بمسؤولية مع معامل الشركة العامة لصناعة السكر التي تم ذكرها أعلاه؟

وأين التعاطي بمسؤولية مع زراعة وإنتاج الشوندر السكري وقد وصل إلى الحضيض؟!

ففي الوقت الذي يجري فيه الحديث عن حماية القطاع الإنتاجي، وعن التعاطي بمسؤولية من قبل الفريق الاقتصادي، يتم استكمال السير نحو إنهاء الدعم على القطاعات الإنتاجية بشكل نهائي، مع مساعي محمومة لتقويض الإنتاج الزراعي والصناعي!

## صحة المواطن ذريعة إضافية لمزيد من الموبقات!

اللجنة الاقتصادية تحدثت أيضاً عن صحة المواطن، فقد ورد في حيثيات فقراتها المطولة ما يلي: «تحرص الحكومة، عبر ذراعها الاقتصادية متمثلة باللجنة الاقتصادية على توفير المواد والمنتجات الأساسية للمواطنين بأفضل النوعيات وأرخص الأسعار الممكنة. إلا أن اللجنة الاقتصادية معنية أيضاً بتناول الأبعاد الصحية والاقتصادية والسعرية كافة للمنتجات. وكما هو معروف فإن دول العالم كافة تسعى إلى ضبط كميات استهلاك مادة السكر لما لزيادة استهلاك هذه المادة من آثار ضارة على الصحة العامة. وقد يكون التوجه لرفع الدعم عن مثل هذه المنتجات، والوصول إلى مرحلة تقديمها بأسعار التكلفة منسجماً مع متطلبات الصحة والسلامة العامة للمجتمع».

تجدر الإشارة بداية إلى أن صحة المواطن والحرص عليها هي من واجبات ومسؤوليات الحكومة المفترضة، وليس منّة منها!

لكن هذا المفترض من الواجبات والمسؤوليات عمدت الحكومة إلى التضحية به، ليس من بوابة تراجع وترهل القطاع الصحي فقط، بل من خلال تراجع وترهل القطاعات الخدمية الأخرى كافة، والأهم من خلال نهج الإفقار المعمم!

فتخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم والأجور الهزيلة كلها مسببات متراكبة مباشرة لما وصل إليه حال المواطن من الإنهاك، فقراً وعوزاً وجوعاً وصحةً! فعن أية صحة يتم الحديث هنا في ظل تعميم الجوع؟!

فجوهر الحديث عن صحة المواطن وفقاً للرؤية الرسمية يدور حول استكمال إنهاء الدعم وعبر فرض المزيد من الرسوم والضرائب فقط لا غير!

**من الجيد الحديث عن حماية القطاع الإنتاجي لكن هل تقف الحماية بأدواتها الرسمية على أسلوب الجباية وفرض المزيد من الرسوم على حساب ومن جيوب المواطنين**

## مقارنات سعرية!

تراوح سعر كيلو غرام السكر محلياً بين 13000–17000 خلال السنة الماضية، وهو الآن بسعر 14000 ليرة/كغ، وذلك تبعاً لتذبذب سعر الصرف كذريعة رئيسية، بالإضافة إلى أسباب أخرى أهمها هوامش الربح الكبيرة المضافة، ومن المؤكد أن سعر السكر خلال الأيام القليلة القادمة، وعلى ضوء فرض الضميمة الجديدة، سيرتفع ليناطح حدود 16000 ليرة/كغ، إن لم يكن أعلى من ذلك!

مقابل ذلك فإن السعر الوسطي في السوق العالمية لمادة السكر الأبيض الآن بما يعادل 6600 ليرة/كغ!

فهل من المعقول أن المستورد المحلي يتكبد أكثر من ضعف سعر المادة عالمياً لتصل إلى السوق المحلي بسعرها المرتفع أعلاه؟!

وعلى اعتبار أن الحديث عن الضميمة الجديدة أشار إلى أن تكلفة المنتج المحلي من السكر الأبيض غير منافس مع سعر المستورد، فهذا يعني أن التكلفة التي يتم الحديث عنها بحدود 14000 ليرة/كغ، وهي مرتفعة لا شك!

لكن بالمقابل أيضاً تجدر الإشارة إلى أن سعر كيلو السكر الأبيض الآن بمصر بما يعادل 12200 ليرة، متداخلاً بين الإنتاج والتصنيع المحلي وبين المستورد!

من الواضح أن هناك تفاوتاً وتبايناً كبيرين بين الأسعار أعلاه، سواء بالمقارنة مع بعض دول الجوار أو مع غيرها من بقية الدول، وسواء كان بالنسبة للسكر المستورد أو المصنع محلياً، وهذا التفاوت الواضح يتم تجميعه كأرباح كبيرة في جيوب بعض كبار الحيتان من جيوب المواطنين!

## عشرات السلع قيد الزيادة السعرية!

جرة قلم اللجنة الاقتصادية بحسب توصيتها أعلاه ليست بسيطة بنتائجها وتداعياتها، فالتاجر المستورد سيقوم بتحميل التكاليف الإضافية التي تكبدها نتيجة الضميمة على سعر المادة، بتأثيراتها المتشعبة التي ستطال السوق ومعدلات الاستهلاك والقدرة الشرائية للمواطن، كما ستطال أسعار عشرات السلع التي يدخل السكر في إنتاجها، اعتباراً من الحلويات والشوكولا والبسكويت، مروراً بالصناعات التقطيرية والدوائية، وليس انتهاء بالمعجنات والخبز، أي على الكثير الكثير من السلع والمواد، وعلى مجمل الاقتصاد الوطني بالمحصلة!

فقرار اللجنة الاقتصادية عسير على الهضم ويعجز المواطن على تقبله، ولعل هذا ما دفع باللجنة الاقتصادية إلى الخروج بملحمة تبريرات ذرائعية على غير العادة!

# محصول الثوم... هل يعزف الفلاحون عن زراعته العام القام؟

**تزامناً مع بدء موسم حصاد محصول الثوم ظهرت التأرجحات والتباينات السعرية في الأسواق، بين ارتفاع غير منطقي إلى هبوط كبير ومن ثم ارتفاع طفيف!**

وصل سعر الثوم في الأسواق مع نهاية فصل الشتاء إلى 125 ألف ليرة، وقارع خلال شهر رمضان سعر 140 ألف ليرة كسعر قياسي غير مسبوق، وهو سعر استغلالي مرتفع جداً، استفاد منه بعض حيتان السوق الذين خزنوه من الموسم الماضي، بعد أن اشتروه من الفلاحين بأبخس الأسعار، بالإضافة إلى حيتان الاستيراد!

مع بدء الموسم الجديد الأخضر وزيادة العرض هبط سعر الثوم في الأسواق مباشرة إلى حدود 10 آلاف ليرة، ثم وصل إلى 7000 ليرة، ثم بدأ يعاود الارتفاع مجدداً حسب النوعية ودرجة الجفاف!

هذه التذبذبات ما بين أسبوع وآخر، والهبوط الكبير من سعر 125 ألف إلى ما يقارب 7 آلاف ليرة، أثارت مخاوف الفلاحين الذين كانوا ينتظرون الموسم بفارغ الصبر بغية تعويض خسائر العام الفائت، عندما اضطر بعضهم لبيع محصولهم دون سعر التكلفة، والبعض الآخر لإتلافه!

كذلك الأمر بالنسبة للمستهلك الذي اعتراه الخوف من تكرار سيناريو العام الماضي وعجزه عن شراء الثوم، سواء بغاية الاستهلاك أو المونة.

## السيناريو المتكرر!

المراقب لمشهد السوق يستطيع الجزم بعدم منطيقة الأحداث، فانهيار الأسعار على هذا النحو وخلال أسبوع واحد فقط، يشير دون أدنى شك إلى تلاعب مقصود واستغلال واضح!

لكن لصالح من، ومن المستفيد؟

دعونا نعيد سرد سيناريوهات الأحداث ليتضح المشهد السينمائي أكثر:

– مع نهاية فصل الشتاء، وقبل قدوم شهر رمضان الكريم وارتفاع معدلات الاستهلاك، ارتفع سعر الثوم ليقارب 145 ألف ليرة/كغ، أي بلغ سعر سن الثوم الواحد 2000 ليرة، والذريعة كانت قلة العرض مقابل زيادة الطلب.

– وافقت الحكومة على السماح باستيراد كمية 1000 طن من مادة الثوم، بغض النظر عن بلد المنشأ، على أن ترد الكمية خلال موعد أقصاه 45 يوماً من تاريخ صدور توصية اللجنة الاقتصادية، وكان ذلك بتاريخ 2024/2/14.

– تأخر صدور الموافقة الحكومية على الاستيراد، وسقف المهلة المحددة بشهر ونصف لوصول الكميات المستوردة، أتاح الفرصة لاستمرار الأسعار الاستغلالية حتى نهاية شهر رمضان.

– انتهى شهر الصيام والعيد وبدأت أسعار السلع بالانخفاض، عدا الثوم الذي قارب حينها 125 ألف ليرة سورية.

– استمر عرض وبيع الثوم المستورد في الأسواق تزامناً بدء حصاد موسم الثوم الحالي.

– الثوم المستورد جاف والجديد المحصود ما زال أخضر، والمنافسة السعرية في أسواق الاستهلاك كانت لصالح الناشف طبعاً، بما فيه المخزّن من الموسم الماضي الذي استمر عرضه بأسعار تقارب المستورد!

– انهارت أسعار الثوم مع بدء موسم الحصاد وزيادة كمياته، ووقع الفلاح بموسمه الجديد مجدداً تحت رحمة التجار المسيطرين على الأسواق الذين اشتروه بأقل من 5000 ليرة/كغ.

– تزايدت فرص التجار لشراء المحصول بأبخس الأسعار من الفلاحين للتخزين حالياً وإعادة طرحه لاحقاً بأسعار أعلى في الأسواق، أو من أجل التصدير كما جرى في الموسم الماضي.

– الأسعار الآن في السوق تتراوح بين 15–20 ألف ليرة/كغ، حسب النوع والجودة ودرجة الجفاف.

– فرصة التمون بالثوم وفقاً للأسعار أعلاه تضاءلت بالنسبة للمواطنين.

هذا السيناريو المكرر كل عام لم تتغير مفرداته وحيثياته، والمستفيدون منه هم حيتان أسواق الهال والمستوردون والمصدرون، على حساب الفلاحين والمستهلكين، مع رعاية رسمية تتمثل بمواعيد صدور الموافقات الحكومية على عمليات استيراد المادة وتصديرها بما يتوافق مع مصالح هؤلاء الحيتان كالعادة!

## أرباح طائلة VS خسائر فادحة!

حسب تصريحات مدير زراعة حماة أشرف باكير فإنه تم زراعة 247 هكتاراً من الأراضي التي أنتجت 4240 طناً من مادة الثوم، ومنه فإن الهكتار الواحد ينتج وسطياً 17 طناً من المادة!

بالنسبة للفلاحين فإن تكلفة إنتاج الكيلو للموسم الحالي تقدر وسطياً بمبلغ 3500 ليرة، وذلك بحسب حديث بعضهم، ويبيعون الكيلو بما يقارب 5000 ليرة للتجار، على ذلك فإن ما يحققه الفلاح من كل كيلو وسطياً هو مبلغ 1500 ليرة بالحد الأعلى، لم يدخل فيها حساب تعبه ومجهوده وريع الأرض، مع العلم أن مدة الموسم من بدء الزراعة إلى بدء الحصاد هي 6 أشهر!

فإذا كان وسطي إنتاج الفلاح من أرضه 5 أطنان من الثوم خلال الموسم، فإن ذلك يعني عائداً بحدود 7,5 ملايين ليرة فقط، أي ما يعادل 1,250,000 ليرة شهرياً، وهو مبلغ لا يعادل تعبه ومجهوده، كما أنه لا يغطي الحدود الدنيا من تكاليف معيشته مع أفراد أسرته!

وبمقارنة عائد موسم الثوم مع عائدات غيره من المواسم الزراعية الأخرى فإن الفلاحين سيعزفون عن زراعة الثوم للموسم القادم، ويستبدلونه بغيره من المحاصيل ذات الجدوى الاقتصادية الأفضل بالنسبة إليهم!

مقابل ذلك فإن التاجر يشتري الكيلو بسعر 5,000 ليرة من الفلاح، ويبيعه وسطياً الآن بسعر 10,000 ليرة، وبحال تم اقتطاع 2000 ليرة كتكاليف عن كل كيلو بين نقل وتحميل وتنزيل، فإن وسطي ربح التاجر من كل كيلو يقارب 3000 ليرة، وكمية 5 أطنان تحقق أرباح صافية تقارب 15 مليون ليرة، وهي أرباح سريعة وآنية، أما بحال التخزين لطرح المادة لاحقاً فإن الأرباح تتضاعف!

لا شك أنه لا يمكن المقارنة بين ما يحققه الفلاح من عائدات بما يعادل مليون ليرة وسطياً، لا تغطي لا تعبه ولا تكليف معيشته، مع ما يحققه التاجر من عائدات بمبلغ 15 مليون ليرة كأرباح سريعة وصافية ودون تعب!

وكما هو متعارف فلكل منطقة تجارها المعدودون والمحسوبون، فمحصول حماة والبالغ 4240 طن بحسب التصريح أعلاه سينفرد تجارها بكمية 4000 طن منه على أقل تقدير، محققين أرباحاً صافية وسهلة وسريعة منه تقارب 12 مليار ليرة، قد تتضاعف بحال التخزين للطرح لاحقاً عند قلة العرض في السوق، أو بحال الموافقة على التصدير!

**السيناريو المكرر لم تتغير حيثياته والمستفيدون منه هم الحيتان على حساب الفلاحين والمستهلكين مع رعاية رسمية تتمثل بمواعيد صدور الموافقات على عمليات استيراد المادة وتصديرها!**

## تصريحات فاقعة واتهام مشين!

العجيب والمشين بعد كل ما سبق هو اتهام الفلاح بالاحتكار!

حيث صرح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف لصحيفة الوطن الأسبوع الماضي «أن حالة انخفاض سعر الثوم منذ نحو أسبوعين لم تعجب الفلاحين، لذلك لجأوا نتيجة ذلك إلى تخزين الثوم في مستودعاتهم!»

فهل يعقل هذا الاتهام التبسيطي... مستودعات وتخزين وفلاح!! شيء مضحك فعلاً!

فلا ندري من هو ذلك الفلاح الذي يملك مستودعات للتخزين؟!

فالتخزين بالمستودعات يحتاج إلى مساحات واسعة وظروف مناسبة للتخزين، وهي موجودة فقط لدى بعض التجار الكبار!

فهذا النمط من الاتهام لا يمكن تبريره إلا من بوابة إبعاد الشبهات عن كبار التجار، وهو ما لا يجب أن يكون من الأدوار المفترضة للاتحاد العام للفلاحين!

وفي تتمة التصريح المنقول عن لسان رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين، حول إنتاج الثوم في هذا الموسم، أنه «يعتبر عالياً، فقد ازداد بنسبة تجاوزت الـ20% عن العام الماضي... ولم يتم تصدير ولو كيلو غرام واحد منه هذا العام، وليست هناك نية لتصديره. ولا خوف على الثوم، فهو متوافر وبكثرة ولن تتكرر حالة العام الماضي ويرتفع سعره لأرقام كبيرة».

التصريح بأن هناك زيادة في الإنتاج بنسبة 20% عن العام الماضي، وعلى الرغم من نفي نوايا التصدير، إلا أنه قد يكون بوابة لتبرير الموافقة على التصدير لاحقاً بذريعة الفائض كالعادة!

فمضمون التصريح أعلاه يتطابق مع سيناريو أزمة الثوم نتيجة تصديره في العام الفائت، حيث نشرت صحيفة «الوطن» ذاتها بحينه خبراً يقول بأن «تجار سوق الهال في دمشق طالبوا بالسماح لهم بتصدير الثوم إلى الخارج، بذريعة وجود فائض كبير من المادة في الأسواق وهي مهددة بتعرضها للتلف».

وكانت تلك المطالبات بمثابة مقدّمة لقرار صدر بعد عدة أيام أتاحت فيه الحكومة تصدير مادة الثوم، مما تسبب بظهور أزمة ترافقت مع أزمة تصدير مادة البصل التي سبقتها بوقت قصير، وارتفاع سعر المادتين إلى أضعاف مضاعفة في الأسواق!

بالنتيجة وبعد أن تمت السيطرة على غالبية الإنتاج من قبل حيتان النهب، على حساب الفلاح بسعر بخس، وعلى حساب المستهلك بالسعر المرتفع الذي وصل إليه، فسواء تم تصدير المادة أم لا فالغاية حُقّقت، وتم وبنجاح منقطع النظير ضرب مصلحة الفلاح والإنتاج الزراعي، وتحويل محصول آخر نحو المشرحة الحكومية، وتم كذلك الإضرار بمصلحة المستهلكين واحتياجاتهم لمصلحة حيتان السوق وداعميهم!

# المأكولات الشعبية نحو ارتفاع سعري رسمي سبقته الأسواق بأشواط!

**مسلسل ارتفاع الأسعار لا نهاية له، فالارتفاعات السعرية باتت أمراً معتاداً في مشهد الحياة اليومية للمواطن السوري، على الرغم من تصريحات الجهات المعنية التي صدعت آذاننا بتطميناتها، وتأكيدها المستمر بأن المأكولات الشعبية ستحافظ على شعبيتها، وستبقى على حالها السعرية الشعبية دون تعديل، لتبقى صديقة الطالب والعامل والأسرة، أي في متناول يد عموم المواطنين!**

إلّا أن أصحاب المحال والمطاعم رفعوا الأسعار دون الرجوع إلى التسعيرة الرسمية والتقيد بها، وهو ما يعني أن معظم قرارات التموين والتسعيرات الرسمية التي تصدر ليست سوى حبر على ورق، لا يُعترف بها ولا يتم التقيد بها، بل وكأنها شرعنة واضحة لأسعار السوق المرتفعة، مع فتح باب واسع أمام زيادة جديدة لأسعار السوق، وبصورة غير رسمية!

فالتجار هم من يحدد التسعيرة ويفرضونها، والجهات المعنية ما عليها إلّا أن تنفذ وتشرعن هذه التسعيرة!

مما يدفعنا للتساؤل عن دور هذه الجهات في ضبط السوق وتحديد الأسعار؟

وعن ماهية المأكولات الشعبية، وهل ما تزال شعبية فعلاً؟

## مقدمات لزيادة سعرية مرتقبة بنسبة 30%!

بحسب تصريحات رئيس جمعية المطاعم في دمشق، حسن بواب، لموقع «أثر برس» بتاريخ 2024/4/22 حول صدور تسعيرة جديدة لأسعار المأكولات الشعبية، بيّن أنه وفق الدراسة سترتفع أسعار الفلافل، والفول، والحمص، والبطاطا، وغيرها.. وكذلك أسعار وخدمات المقاهي والكافتيريات بنحو 30%، مبرراً قرار الرفع بارتفاع كلف الإنتاج خلال الفترة الماضية بنسبة وقدرها 70%، حسب تقديراته، ومؤكداً، أن الجمعية حاولت قدر الإمكان أن تكون نسبة الارتفاع قليلة، بهدف الوصول إلى تسعيرة وسطية ترضي الناس وأصحاب المطاعم للمحافظة على استمرارية عمل المطاعم بشكل عام!

التصريح أعلاه يبشرنا بزيادة سعرية جديدة مرتقبة ستصدر عن الجهات الرسمية المعنية على أسعار المأكولات الشعبية!

فهل الزيادة السعرية بنسبة 30% على المأكولات الشعبية ترضي الناس؟

وهل ستلتزم المحال بالسعر المرتقب؟!

فالنسبة التي يتم الحديث عنها سبق أن تم استنفادها خلال الفترة القريبة الماضية في الأسواق والمحال، وبحال صدور النشرة السعرية الجديدة فلن تكون إلّا قوننة للأسعار الحالية، مع فتح البوابة مجدداً لفرض زيادات سعرية من خارجها كما جرت عليه العادة!

## هل يتحول قرص الفلافل إلى حلم؟!

برصد بسيط وسريع لأسعار بعض المأكولات الشعبية «حمّص، وفلافل، وفول، وفتة» في الأسواق، لاحظنا ارتفاع أسعار هذه المأكولات أضعاف ما كانت عليه منذ فترة قريبة!

حيث ارتفع سعر قرص الفلافل من 350 ليرة ليناطح سعر 500 وإلى 700 ليرة في بعض المحلات، وكيلو الحمص المسلوق كان يتراوح سعره من 20 إلى 22 ألف ليرة، ليرتفع إلى 30 ألف ليرة/كغ، وإلى 38 و40 ألفاً للمتبل الجاهز منه، أما كيلو الفول السادة فقد كان 20 ألف ليرة، ليرتفع إلى 30 ألف ليرة، وإلى 40 ألف للمتبل، وسجّل كيلو المسبحة 30 و35 ألف ليرة، وزبدية «الفتّة» سعرها متباين من محل إلى آخر، فكلّ يبيع على هواه!

أما سعر سندويشة الفلافل، فيبدأ سعرها من 8000 ليرة بالخبز السياحي، أما بالصاج فسعرها يصل إلى 9500 ليرة، وبالصمون 10000 ليرة!

ولا شك أن هذه الأسعار سترتفع مع صدور النشرة المرتقبة!

فهل، مع هذه الأسعار الخيالية، ما تزال مأكولات الفقراء الشعبية لهم، أما أنها حذت حذو غيرها من السلع والمستهلكات، وباتت حُلماً بالنسبة إليهم؟!

فواقع الأسعار سوداوي يُحارب من خلاله المواطن بلقمة عيشه!

وقد يقول قائل: إن زيادة التكاليف هي السبب، وهو ما يعتبر مبرراً للزيادات السعرية المستمرة، لكن ماذا عن قدرة المواطن الشرائية التي باتت عاجزة عن تحمل تكلفة أسعار ما كانت تسمى مأكولات شعبية؟!

وماذا عن استمرار المسلسل بتأثيره على حياة المفقرين، الذين باتوا عاجزين حتى عن تأمين حصة غذائية، غير كافية وغير صحية، لهم ولأفراد أسرهم؟

ومن المسؤول عن زيادة التكاليف وعن استمرار سوء الواقع المعيشي للمواطن؟

تساؤلات كثيرة ومشروعة تتبادر للأذهان دون إجابات!

فالحكومة وجهاتها الرسمية مستمرة بلا مبالاتها بحياة المواطنين المفقرين، كما وتشرعن بشكل مباشر وغير مباشر كل أنماط وأشكال الاستغلال الممارسة بحقهم، لمصلحة كبار حيتان السوق!

فهل من نهاية لهذا المسلسل المكسيكي الطويل بحلقاته غير المنتهية؟!

# توالف أسطوانات الغاز على حساب المواطن!

**تفاقمت مجدداً أزمة الغاز المنزلي، فرغم صعوبة تبديل وشراء أسطوانة الغاز، ظهرت مشكلات جديدة تتعلق بوجود أعطال فنية في الأسطوانات الموزعة، كتردي وسوء الصمامات، بالإضافة إلى مشكلة التسريب المستمر، والأكثر خطورة هو وجود بعض الأسطوانات المنتفخة، وكل ذلك على حساب سلامة المواطن وأمنه هو وأسرته!**

واللافت هنا هو انتشار هذه الأسطوانات بكثرة في الأسواق، منذ منتصف العام الماضي للآن، وتفاقمت المشكلة أكثر فأكثر مع تحولها إلى قضية أمن وسلامة عامة، خاصة بعد حوادث انفجار أسطوانات الغاز العديدة خلال الفترة الماضية!

فعلى سبيل المثال وضمن السياق ذاته أوضح مدير فرع محروقات حلب «رشاد سالم» لموقع أخبار حلب نهاية العام الماضي، وتحديداً بعد كثرة الشكاوى: أن الفرع استلم منذ فترة 15 ألف صمام جديد، وتم تركيبهم على الأسطوانات المعطلة... الأعطال إما تسريب من الصمام وهو خطر جداً أو عدم تركيب الساعة على الأسطوانة...

ولفت إلى ضرورة عدم استلام الأهالي للأسطوانات التي يرونها منتفخة لتتم إعادتها إلى معمل الغاز، كما أكد أنه يتوجب على المعتمد استلام الأسطوانة التي يكتشف الأهالي عطلاً في صمامها واستبدالها بأخرى!

وسط كل ما سبق فإن المشكلة تتفاقم، وبالرغم من الشكاوى العديدة التي قدمها المواطنون، فالجهات المعنية لم تحرك ساكناً... سمعان مو هون!

## قرار ظالم آخر!

وبدل قيام الجهات المعنية بتشديد الرقابة على الأسطوانات، والتواصل مع شركات التعبئة لإجراء الصيانات اللازمة، تخرج الجهات الرسمية بقرار اعتباطي ينص على زيادة مبالغ التغريم، ولكن من جيوب المواطن المعدم الذي ينتظر ما يقارب 100 يوم وأكثر للحصول على أسطوانة الغاز، التي يعاملها كالعين الرمدانة، وكما يعامل أبناءه بحذر وحب، كيف لا وهي فرحة المنزل!

فقد تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي يوم الثلاثاء الماضي قراراً صادراً عن مدير عمليات الغاز في شركة المحروقات ينص على رفع قيمة قسيمة الاهتلاك لتصبح 50 ألف ليرة بدلاً من 20 ألف ليرة لكل قسيمة بيع نقدي، وتغريم الصمام المكسور بمبلغ 100 ألف ليرة، والأسطوانة بدون قاعدة بمبلغ 60 ألف ليرة والأسطوانة بدون واقية 50 ألف ليرة.

وبالتجربة فإن المعتمدين يُحمّلون التغريم للمواطنين غالباً، الذين يضطرون للقبول بها وإلا يفقدون إمكانية استبدال أسطوانتهم!

وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن مسؤولية الصمام المكسور أو تلف القاعدة والواقية؟

فهل التوالف من أسطوانات الغاز هي مسؤولية المواطن ليتكبد تغريماً يصل إلى ثلث راتبه، أم هي مسؤولية شركات التعبئة أساساً؟

وهل التوالف سببها المواطن الحريص كل الحرص على أسطوانته، أم المعتمدون وشركات التعبئة الذين يرمون الأسطوانات كيفما شاؤوا وأينما كان ومهما كانت النتائج؟

أما السؤال الأهم فهو أين الأسطوانات الجديدة التي من الواجب توفرها لاستبدال التوالف غير الصالحة للاستخدام؟!

فالمواطنون لم يشاهدوا أية أسطوانات جديدة مطروحة للتوزيع عبر مراكز التعبئة والمعتمدين، اللهم باستثناء الصور المتداولة للأسطوانات الجديدة السابحة في اللاذقية إثر السيول المطرية، ولمرتين على التتالي خلال عامين!

## تهرب من المسؤوليات والمواطن ضحية!

حولت مديرية عمليات الغاز في شركة المحروقات معاناة المواطن من توالف أسطوانات الغاز وخطورتها وجيرتها على المعتمد بعلاقته مع المواطن وبتحميله مبالغ التغريم، وكأنها لا دور لها ولا واجب عليها!

فعند مراجعة المواطن للمعتمد لاستبدال الأسطوانة المعطوبة، ومن المعتمد نفسه الذي استلمها منه، لا يستلمها منه المعتمد بحجة أنها غير صالحة للاستخدام، وصمامها معطل مثلاً، فيجبره على دفع مبالغ إضافية تفوق مبالغ الغرامة المنصوص عليها لتبديلها، أو يعود المواطن بالأسطوانة التالفة ليجبر على استخدامها والتعامل معها كقنبلة موقوتة قد تعرض حياته وأسرته للخطر، أو اللجوء للسوق السوداء بأسعارها الخيالية!

# قراءة في بيانات 2023: الأزمة أشد

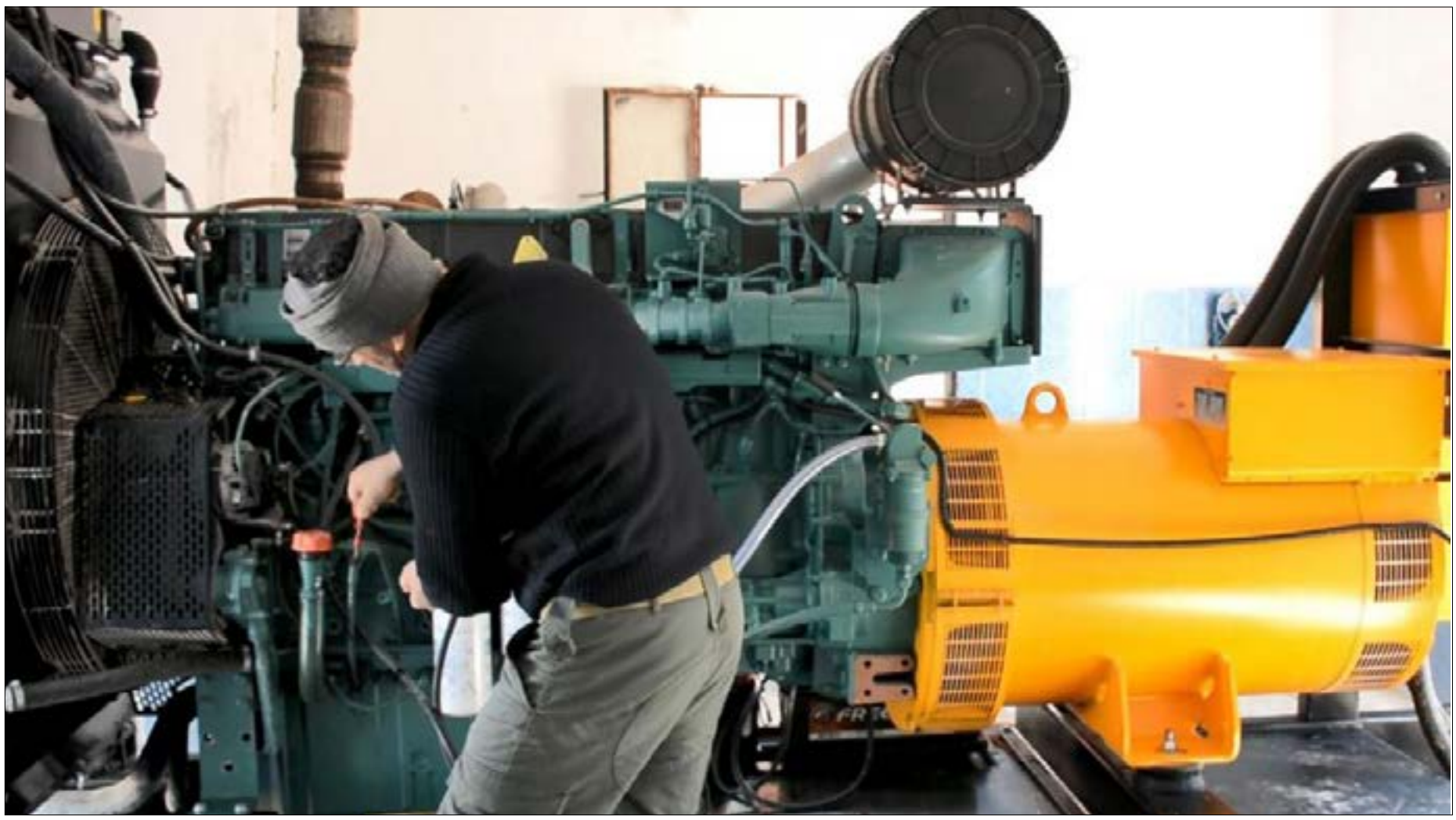

**تقدّم البيانات صورة قريبة للأوضاع الاقتصادية المريرة التي تعصف بالشعب السوري، فالتراجع الاقتصادي في سورية يظل أمراً لا ينكر ولا يُخفى. حيث لا يقتصر دليل هذا التدهور على دراسات الخبراء والمحللين، بل يتجلى أيضاً في الأرقام الرسمية التي تصدرها الحكومة، بما في ذلك الأرقام المتعلقة بالموازنات العامة للدولة. ومع ذلك، يصر أصحاب القرار في البلاد على تقديم صورة مختلفة، ويحاولون بكل جهد تلوين الواقع بألوان زائفة.**

■ قاسيون

ليست موازنة عام 2023 استثناءً من هذا السياق، بل هي دليل جديد على الحالة الاقتصادية المأساوية التي يواجهها السوريون.

في هذا الصدد، قامت منظمة اليونيسيف، بإصدار تقرير لها بعنوان «موجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية للعام 2023»، حيث ألقت الضوء على بعض بيانات الموازنة والوضع الاقتصادي بشكل عام في سورية خلال سنوات الأزمة. وفيما يلي نقدم قراءة في بعض البيانات الواردة في التقرير المذكور:

### تركيب الناتج المحلي الإجمالي عامي 2010 - 2021

تغير تكوين الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ بين عامي 2010 و2021 «أنظر الشكل رقم 1»، حيث شهدت حصة قطاع الخدمات «الخدمات الحكومية وخدمات النقل والتخزين والاتصالات» من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً كبيراً من 27% في عام 2010 إلى 53% في 2021. أما حصة القطاع الصناعي والتعدين والمحاجر فقد انخفضت انخفاضاً حاداً من 24% في عام 2010 إلى 10% فقط في عام 2021. وخلال الفترة ذاتها، انخفضت حصة التجارة من 20% إلى 16%، وحصة قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية من 16% إلى 14%.

### سورية تشكل مفارقة عالمية في أسعار الغذاء

كثيراً ما نسمع من الحكومة حججاً مختلفة لتبرير ارتفاعات أسعار المواد الغذائية في البلاد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: تبعات الحرب في أوكرانيا.

لكن المفارقة التي توضحها البيانات هي أن أسعار المواد الغذائية في سورية ارتفعت بشكل أسرع من الارتفاع العالمي منذ بداية الحرب في أوكرانيا، وكمثال على ذلك، سجّلت أسعار سلة الغذاء «المعتمدة وفق تصنيفات الأمم المتحدة» في سورية ارتفاعاً بالقيمة الدولارية بنسبة 84% بين شهري شباط وكانون الأول من العام 2022 «أنظر الشكل رقم 2». لكن في الفترة ذاتها، انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المواد الغذائية بالدولار الأمريكي بنسبة 6,7%.

**أسعار المواد الغذائية في سورية ارتفعت بشكل أسرع من الارتفاع العالمي منذ بداية الحرب في أوكرانيا**

### 2023: حصة الأجور تتضاءل... والإنفاق الاستثماري يتراجع

تضاءلت حصة أصحاب الأجور من الناتج

**الشكل 1: تركيب الناتج المحلي الإجمالي السوري بين أعوام 2010 - 2021**

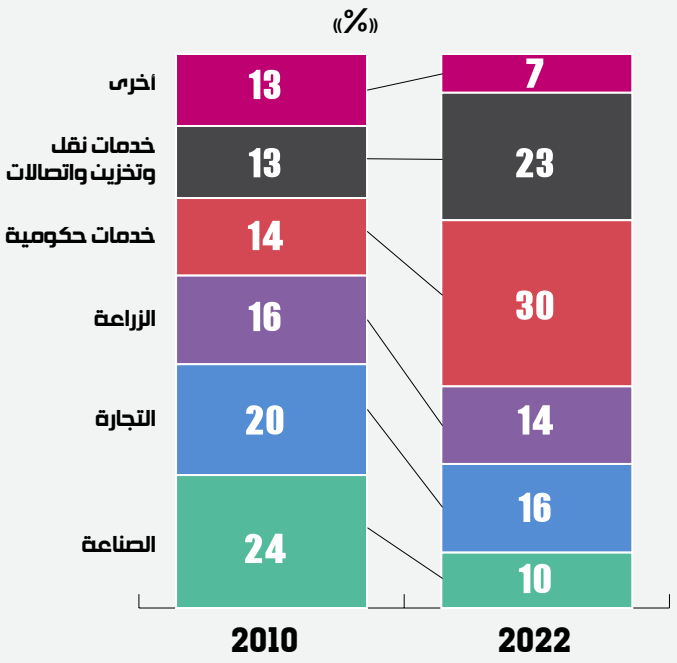


**الشكل 2: سعر سلة الغذاء «المعتمدة من الأمم المتحدة» بين شهري شباط وكانون الأول 2022**

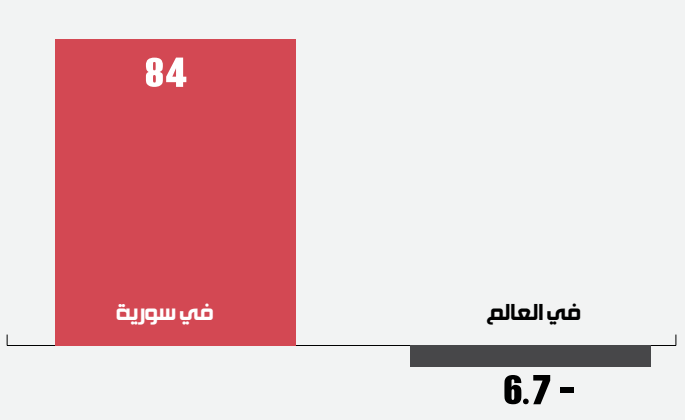

# والتراجع الاقتصادي تعززه السياسات

**الشكل 3: حصة أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023**

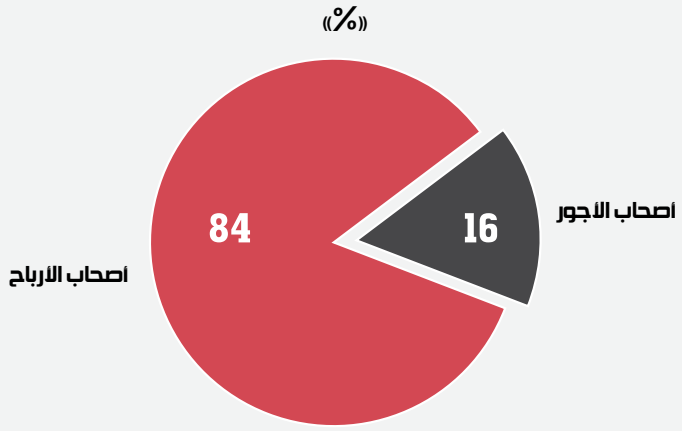


**الشكل 4: حصص الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من مجمل الإنفاق**

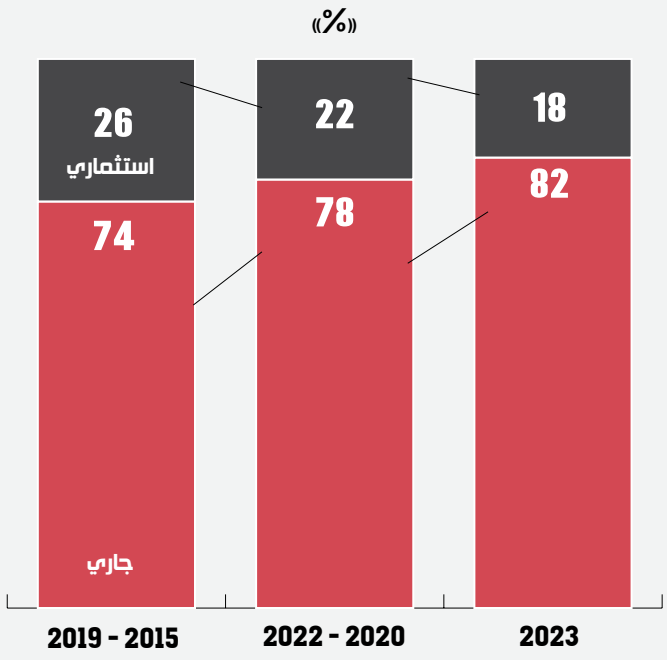


المحلي الإجمالي عام 2023 بشكل حاد، حيث لم تتجاوز 16% من الناتج، ما يعني أن حصة أصحاب الأرباح تصل فعلياً إلى 84% «أنظر الشكل رقم 3».

ومع تراجع الإنفاق الحكومي العام في سورية، من الملاحظ استمرار ارتفاع نسبة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري «أنظر الشكل رقم 4»، فوسطياً، كانت حصة الإنفاق الاستثماري في سنوات 2015–2019 نحو 26%، ثم تراجعت إلى 22% في سنوات 2020–2022، أما في عام 2023 فانخفضت النسبة إلى 18% فقط. وفي المقابل، ارتفعت حصة الإنفاق الجاري من 74% في سنوات 2015–2019، إلى 78% في سنوات 2020–2022، وصولاً إلى 82% في موازنة 2023.

### التراجع الفعلي لاعتمادات جميع المجالات الحيوية

ضمن بند الدعم الاجتماعي في موازنة 2023، هنالك اعتمادات بمقدار 4,5 تريليون ليرة سورية، مخصصة لدعم المشتقات النفطية والطحين والخميرة. وتمثل الاعتمادات المخصصة لدعم المشتقات النفطية والغذاء 29% من الموازنة العامة للدولة في العام 2023، مقارنة بـ38% من الموازنة العامة للدولة في العام 2022، ما يمثل انخفاضاً بنحو 9% بين العامين.

تشير موازنة الدولة للعام 2023 على تراجع الاهتمام بقطاع التربية. حيث انخفضت مخصصات قطاع التربية بشكل كبير خلال الأزمة. ومن 2019 إلى 2023، انخفضت الحصة المخصصة للقطاع من 5,8% من إجمالي الموازنة إلى 3,8%، بعد أن كانت تشكل 7,1% في 2011. وبالقيم الحقيقية، شكلت مخصصات القطاع في 2022 نحو 26% من مخصصاته في العام 2019.

على هذا النحو، انخفضت مخصصات قطاع الشؤون الاجتماعية بشكل كبير طوال فترة الأزمة. حيث انخفضت الحصة المخصصة للقطاع من إجمالي الموازنة إلى 0,05% بين عامي 2019 و2023، بينما كانت 0,18% في العام 2011.

**تضاءلت حصة أصحاب الأجور في موازنة عام 2023 «التي تعادل نحو 5,88 مليار دولار» بشكلٍ حاد حيث لم تتجاوز 16% من الموازنة**

وبالقيم الحقيقية، كانت مخصصات القطاع للعام 2022 أقل بنحو 4,8 مرات مما كانت عليه في العام 2019.

تؤكد موازنة الدولة للعام 2023 أيضاً على ضآلة حصة قطاع المياه والصرف الصحي أيضاً. فمن 2019 إلى 2023، انخفضت الحصة المخصصة للقطاع بنحو النصف، أي من 1,96% من إجمالي الموازنة في 2019 إلى 0,75% في 2022، قبل أن ترتفع قليلاً إلى 0,96% في العام 2023.

وكانت مخصصات العام 2022 قد انخفضت بنسبة 27% بالقيم الحقيقية مقارنة بالعام 2021. وقد كانت هذه الحصة تبلغ 3,31% في العام 2011. وبالقيمة الحقيقية، فإن مخصصات القطاع للعام 2022 أقل بخمس مرات مما كانت عليه في العام 2019.

أخيراً، يجدر التذكير أنه منذ زمن طويل، تتسم الموازنات السورية المعلنة بفارقٍ كبير جداً بينها وبين قطع الموازنات «أي الفرق بين ما تعلنه الحكومة من نوايا للإنفاق وتحصيل الإيرادات في الموازنة المعلنة، وما تنفقه وتحصّله من إيرادات فعلياً في نهاية العام، وهو ما يسمى بقطع الموازنة»، وبالتالي، لا يمكن الاعتماد على هذه الأرقام المعلنة سوى في حدود التقريب والقياس، أما الواقع الحقيقي، فهو ذلك التراجع الفعلي الذي يلمسه السوريون يومياً.

# ماذا لو قرر الأمريكيون من أصل صيني العودة إلى بلدهم الذي يحقق النمو؟

**هبّت على الأمريكيين نفحات مشرقة من النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي لبلادهم خلال العام الماضي. لكن لا أحد في أي مكان يأخذ في الاعتبار أنّ الاقتصاد الأمريكي، بكل مؤشراته ونموه المرتفع، هو أيضاً اقتصاد «صيني»، بمعنى أن الأمريكيين من أصل صيني يشكّلون إحدى أكثر روافع تطوره فعالية. يوجد ما يقرب من 5,5 مليون من هؤلاء الأشخاص اليوم، أي 1,5% من جميع المشاركين في التعداد السكاني الأمريكي لعام 2020. إنها أكبر مجموعة من الآسيويين في الولايات المتحدة، وأكبر جالية صينية مغتربة خارج آسيا.**

■ **ايلينا بوستوفيتوفا**
**ترجمة: اوديت الحسين**

مع ذلك، فقد نمت هذه النسبة البالغة 1,5% منذ فترة طويلة من كونهم أصحاب مطاعم الحي الصيني إلى رؤساء أكبر الشركات الأمريكية. الجميع يعرف أسماءهم الصينية. جنسن هوانغ هو رجل أعمال أمريكي من أصل صيني، ومؤسس مشارك ورئيس ومدير تنفيذي لشركة NVIDIA. توني شو هو الملياردير المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة DoorDash، التي تمتلك حصة سوقية تبلغ 56% في فئة توصيل الطعام إلى المنزل في الولايات المتحدة. إريك يوان، الرئيس التنفيذي لشركة Zoom Video، يحتل المرتبة الأولى في قائمة Glassdoor للرؤساء التنفيذيين لعام 2023 – وهو أول شخص ملّون يتصدر القائمة. طوّر يوان فكرة Zoom Video أثناء وجوده في سنته الجامعية الأولى في الصين. كان الأمر بسيطًا: كانت صديقته تعيش بعيداً، ممّا جعله يفكر في إنشاء جهاز يسمح لهما بإجراء مكالمات فيديو. ولكن الآن يوفر Zoom Video خدمات المؤتمرات عن بعد باستخدام الحوسبة السحابية. يانغ يوان تشينغ هو الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي لشركة لينوفو، إحدى الشركات الرائدة في مجال تصنيع الإلكترونيات الاستهلاكية. تعد شركة Dalian Wanda التابعة لشركة Wang Jianlin أكبر سلسلة دور سينما في الولايات المتحدة، حيث تبلغ حصتها في السوق 24%. ساني، هي شركة رائدة عالمياً في إنتاج الرافعات الشوكية الكهربائية والحفارات ومعدات الموانئ. إن قائمة الأسماء الصينية في الاقتصاد الأمريكي تستمرّ إلى ما لا نهاية، لذا فإن الألق الخاص بالاقتصاد الأمريكي ينبغي أن يأخذ ذلك في الاعتبار.

لكن هناك سؤال وجيه: ماذا قد يحدث للاقتصاد الأمريكي إذا استجاب الشعب الصيني على هذا النحو لدعوة بكين للعودة إلى الوطن؟ وهذه ليست مجرد دعوة، ولكن، مثل كل شيء آخر من بكين، هناك عمل مكثف ومنهجي لتقليل الخسائر المرتبطة بالضغوط والعقوبات الأمريكية ضد الشركات الصينية، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. لقد وجدت شركات تكنولوجيا المعلومات الصينية بالفعل طريقة بسيطة وفعالة بشكل لا يصدق لجذب ما هو أكثر من المواهب الصينية. وكما كتب المحلل دان نيستيدت، فإنهم يعرضون عليهم رواتب أعلى بثلاثة أضعاف، مما يجعل من الصعب جداً رفض العروض. علاوة على ذلك، فإن قيمة الخيارات الإضافية في الصين سوف تكون أعلى دائماً؛ وهذا يشمل تأميناً طبياً أفضل، وإجازة رعاية أبوية أطول، وفوائد موسعة للتعليم، وغير ذلك الكثير.

برنامج الإعادة إلى الوطن يعمل منذ بداية عام 2022 على الأقل. كانت بكين تستقطب العمال من شركات تكنولوجيا المعلومات الكورية الجنوبية، وتجذبهم على وجه التحديد بمبالغ تحتوي على عدد كبير من الأصفار في سلّم «الراتب» في عقد العمل. وكما ذكرت شبكة سي نيوز الإخبارية، فقد أصبحت هذه العملية منتشرة على نطاق واسع إلى حد أنّ كوريا الجنوبية، بعد أن لفت أحدهم نظرها إلى ما يحدث، وضرورة التصرّف حياله، أنشأت على وجه السرعة سجلاً للمهندسين لتتبع تحركاتهم، ومنعهم من الذهاب إلى العمل لدى الشركات الصينية. في كانون الثاني من ذلك العام، سارعت شركة ميكرون الأمريكية التي تقوم بتصنيع شرائح الذاكرة إلى إغلاق مركز تطوير ذاكرة DRAM الخاص بها في شنغهاي، لأن الشركات الصينية كانت تصطاد باستمرار الموظفين الذين يأخذون خبراتهم ومهاراتهم إلى الشركات الصينية بشكل روتيني.

**الحقيقة أنّ الإمبراطورية السماوية سوف تُلحق العار بالأمريكيين مرة أخرى إذا قامت كما تخطط بإرسال رواد فضاء إلى القمر بحلول نهاية هذا العقد كجزء من برنامجها لاستكشاف الفضاء**

## الصينيون في الولايات المتحدة أكثر قابلية للجذب؟

لكن حتى من دون هذا «النفوذ الحزبي» على الاقتصاد الأميركي، كما يصفه رئيس مجلس إدارة بنك جيه بي مورغان تشيس ومديره التنفيذي جيمس ديمون، فإنّ أزمة الديون الأمريكية الحالية هي «الأزمة الأكثر قابلية للتنبؤ بها» في التاريخ. يقترب الدَّين الخارجي للبلاد في عام 2024 بالفعل من 35 تريليون دولار، أي حوالي 86% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لساعة الدَّين الوطني الأمريكي. بينما الصين لديها أقل من 18%.

يحذر الخبراء الأمريكيون بالإجماع من أن الوقت قد حان للتوقف عن الإعجاب بالدَّين الوطني على أمل أعمى أن تكون هذه «الفقاعة» أكبر من أن تنفجر، وهو ما قد يكلف الأمريكيين منازلهم، ويقلل من القوة الشرائية، ويثير الشكوك حول الأمن القومي للبلاد. في الوقت نفسه، تشعر واشنطن بالفعل بأنها تواجه «انتفاضة» السوق العالمية بسبب الديون المتراكمة. ويعتقد البروفيسور فيلدكامب أنه «بدلاً من التركيز على مستويات الديون، ينبغي لنا أن نسأل: ما هو العائد على الاستثمار؟ إذا اقترضت الحكومة للاستثمار في مشاريع ذات عائد مرتفع، فهذا أمر جيد. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فسيكون من الصعب سداد الدَّين بسبب انخفاض الإنتاجية في المستقبل».

ماذا عن المنافسين؟ يعطي موقع Business Insider نفسه صورة معاكسة مفادها: أن «الصين سوف تلحق بالولايات المتحدة بالتأكيد». أعرب الجنرال أنتوني ماستالير، قائد قوات الفضاء الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، عن حيرته بشأن برنامج الصين لاستكشاف القمر في مؤتمر عقده الأسبوع الماضي: «من منظور عسكري، أشعر بالفضول... هل هناك ناقلات هجوم لم نأخذها في الاعتبار أو نحتاج إلى أخذها في الاعتبار، سواء كانت xGeo أو القمر القمري أو أي شيء آخر؟ إن استراتيجية الصين القمرية تحتاج إلى دراسة عاجلة». يشعر الجنرال ستيفن وايتنج، رئيس قيادة الفضاء الأمريكية، بالقلق أيضاً، والذي قال في جلسة استماع بالكونجرس في شباط: إنّ «الصين تعمل على توسيع مجالها العسكري وقدراتها الفضائية المضادة بوتيرة مذهلة لحرمان أمريكا وحلفائها من القدرات الفضائية وقتما يريدون».

الحقيقة، أنّ الإمبراطورية السماوية سوف تُلحق العار بالأمريكيين مرة أخرى إذا قامت كما تخطط بإرسال رواد فضاء إلى القمر بحلول نهاية هذا العقد، كجزء من برنامجها لاستكشاف الفضاء. وقال ريتشارد فيشر من المركز الدولي للتقييم والاستراتيجية لمجلة نيوزويك: «من القمر، يمكن للصين مراقبة الفضاء القمري بشكل أفضل، ونشر أنظمة الليزر أو الصواريخ لمهاجمة الأقمار الصناعية الأمريكية المهمة في الفضاء السحيق».

لكن دعنا نعود إلى الإحصائيات التي تسعد الأمريكيين، والتي تعتمد على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الاسمية، وخاصة بالعملات المختلفة. لكن بالقيمة الحقيقية، مع أخذ تعادل القوة الشرائية في الاعتبار مع خصم التضخم، سجّل الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة نمواً بنسبة 2,5% على مدار العام، وفي الصين بنسبة 5,2%. والآن لن يطول وقت انفجار الفقاعة... وهنا الوقت المناسب لذكر إحصائيات مشارك آخر في السباق الاقتصادي على القيادة – الهند، التي من المتوقع أن ينمو اقتصادها في السنة المالية 2024، التي بدأت في الأول من نيسان، بما لا يقل عن 7%.

صحيح أنّه من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت الصين ستسيطر على جزء ما من القمر أم لا. لكن حقيقة أنّها ستشدّ «خيط» الدَّين الوطني الأمريكي بشكل أكثر إحكاماً، هي حقيقة لا جدال فيها. لننتظر حتى تنفجر.

# الحكومة تضرب مطالب الصناعيين بعرض الحائط!

**في متابعة لما صدر رسمياً على إثر اجتماع الصناعيين بتاريخ 2024/4/20، الذي تناول صعوبات ومعيقات الإنتاج الصناعي، وخاصة ما يتعلق بالكهرباء وحوامل الطاقة!**

وعلى ضوء مضمون كتاب اتحاد غرف الصناعة الموجه للحكومة، والمتضمن نتائج اجتماع الصناعيين ومطالبهم، والذي أشار بوضوح إلى انعكاس ارتفاع أسعار الكهرباء بنسبة 120% على مختلف القطاعات الصناعية، وبأنها أعلى بكثير من دول الجوار، وما لذلك من تأثير على تكاليف الإنتاج، وعلى انخفاض تنافسية المنتج المحلي، وتراجع عجلة الإنتاج وتوقف الصادرات، وبالتالي نقص واردات القطع وتأثير ذلك على سعر الصرف، والمطالبة بإعادة توزيع الدعم ليشمل الصناعة أسوة بالقطاع الزراعي، مع منح فترة سنتين لهذا الدعم ريثما يتم تركيب الطاقات البديلة، وإلغاء الرسوم المفروضة على فواتير الكهرباء أو تخفيضها!

فقد سطرت اللجنة الاقتصادية كتاباً موجهاً إلى اتحاد غرف الصناعة بتاريخ 2024/4/30 يتضمن بوضوح عدم إمكانية تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية، مع تجيير الكثير من النقاط المطروحة من قبل الصناعيين كمطالب، للبحث والتنسيق حولها مع بعض الوزارات حسب الاختصاص «الكهرباء- الصناعة- الاقتصاد والتجارة الخارجية- المالية والمصرف المركزي- الزراعة والإصلاح الزراعي- الإدارة المحلية والبيئة»!

فالحكومة وبكل وضوح ضربت بعرض الحائط كل مطالب الصناعيين، سواء برفضها المباشر إعادة النظر بتسعيرة الطاقة الكهربائية المخصصة للمنشآت الصناعية، التي لم تكلف نفسها عناء البحث بأسباب ارتفاع أسعارها بالمقارنة مع دول الجوار، أو من خلال تمييع المطالب الأخرى والمماطلة بها عبر تجييرها للبحث والتنسيق مع الوزارات المعنية كل حسب اختصاصها، والأكثر من ذلك مطالبة اتحاد غرف الصناعة مجدداً بموافاة اللجنة الاقتصادية بالمطلوب من كل وزارة وجهة عامة أخرى لإعادة عرضه وإقرار اللازم بشأنه، أي مزيد من الوقت المهدور والضائع الذي يدفع الصناعيين ثمنه مزيداً من التراجع في الإنتاج، ومزيداً من المنشآت المعرضة للتوقف الجزئي أو الكلي عن العمل!

مع العلم أن غالبية مطالب الصناعيين ليست جديدة، فهي مكررة على أسماع الحكومة ووزارتها مراراً، سواء من خلال مؤتمرات الصناعة أو ورشات العمل والندوات وغيرها، بما في ذلك تلك التي حضرها ممثلي الحكومة وكانت تحت رعايتها المباشرة!

وكذلك فإن اتحاد غرف الصناعة سبق أن سطر الكثير من الكتب بمضمونها للحكومة، وكذلك سطرت غرف الصناعة بكل محافظة كتباً مشابهة وبالمضامين والمطالب نفسها للحكومة ووزاراتها، إلا أن الحكومة ولجنتها الاقتصادية ما زالت تماطل وتحتاج إلى المزيد من الكتب المسطرة بنفس المطالب والمضامين، وكأن الحكومة ولجنتها الاقتصادية جاهلتان بهذه المطالب، بل وكأنها بحاجة إلى المزيد من البحث والتدقيق والدراسة!

على الطرف المقابل نشهد كيفية التعامل الرسمي السريع مع مطالب البعض وتجاوب الحكومة معها، مثل توصية اللجنة الاقتصادية الصادرة مؤخراً، والتي فرضت ضميمة على السكر الأبيض المستورد، بناء على طلب أصحاب معامل تصنيع السكر المحلي، أو الصمت الرسمي على زيادة أسعار بعض خدمات شركات الخليوي، مثل خدمات النت وباقاتها!

فالتجاوب الحكومي مع مطالب الصناعيين، ومع بقية الفعاليات الاقتصادية، يبدو وبكل وضوح إنه انتقائي وغير عفوي!

فأمام هذا النمط من التعامل الرسمي مع مطالب الصناعيين، الضرورية والملحة من أجل استمرار عجلة الإنتاج، وقبل الوصول إلى مرحلة التوقف الكلي للمنشآت الصناعية في البلاد، يتبين أن ما يهدد هذه المنشآت في البقاء مرتبط بقرارات وتوجهات رسمية، مع الإصرار عليها، بغض النظر عن كل التداعيات الكارثية لذلك على الإنتاج والاستهلاك، وعلى الاقتصاد الوطني بمجمله!

# خبر عام وتعليق هام.. دمشق.. نسبة توزيع مازوت التدفئة وصلت إلى 95%

**يقول الخبر: مصدر في محافظة دمشق: نسبة توزيع مازوت التدفئة وصلت إلى 95%، علماً أن قلة التوريدات أوقفت حصة التدفئة بالكامل، ومن المتوقع أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه خلال هذا الشهر بوصول التوريدات الجديدة.**

تعليق: ولووووو.. لك خلص فصل البرد... وع هاد الشكل من نسب التوزيع معناتها راحت ع الناس حصتها من الدفعة التانية كمان.. هيك تعودنا ع إيدين المهتمين من الرسميين!!

يقول الخبر: عميد كلية الإعلام: دخول أعداد ضخمة إلى كلية الإعلام سواء العام أو المفتوح وحتى الافتراضي أثر على القدرة على التدريب وسوق العمل الذي لا يحتمل كل هذه الأعداد من الخريجين، طرحنا مقترح امتحان معياري مؤتمت للطلاب المقبلين للدخول إلى كلية الإعلام، ومن الممكن أن تليه مقابلة مع لجنة في الكلية.

تعليق: لك مو ع أساس أنو سياسات القبول الجامعي والاستيعاب والمفاضلات مبنية على دراسات وبيانات.. بما فيها احتياجات سوق العمل.. شو عدا ما بدا.. يعني وين المشكلة.. بالسياسات ولا بالمفاضلات ولا بسوق العمل.. ويا ترى الامتحان المعياري هو اللي ح يحل هالمشكلة... ولا المقابلة ح تطلع الزير من البير.. ولا ح تكون مشكلة إضافية بالنسبة للطلاب مو أكتر.. وح تشتغل الوسايط والمحسوبيات... لك معقول هالحكي يا رسميين؟!

يقول الخبر: وزير الكهرباء: مشكلة تردي الكهرباء سببه نقص توريدات المشتقات النفطية والتي من المتوقع أن تنتهي منتصف الشهر الجاري مع بدء وصول التوريدات، لتعود مخصصات الوزارة بما يكفي لتشغيل مجموعات التوليد المتوقفة. علماً أن المشكلة كانت قد بدأت منذ أكثر من 15 يوماً، نتيجة استهلاك كمية كبيرة من المخزون الإستراتيجي خلال فترة عيد الفطر، ما اضطرنا إلى إجراء كبح في الاستهلاك وإيقاف بعض محطات التوليد.

تعليق: ما في جديد بالحديث الرسمي عن نقص التوريدات... ذريعة قديمة وممجوجة من كتر ما تكررت.. مع العلم انو الاستمرار والتكرار بتتحملو الحكومة اللي المفروض تكون عاملة حساباتها مسبقاً... أو هيك يفترض... وكمان الاعتراف بكبح الاستهلاك... يعني بزيادة ساعات التقنين ع الناس.. وبوقف بعض محطات التوليد... مو جديد... غيرولنا هالنغمة الله يرضى عليكم.. لك والله ملينا وتعبنا من مبرراتكم وذرائعكم وانتو لا تعبتو ولا مليتو!!

يقول الخبر: انتهت فعاليات معرض ومؤتمر الدفع الإلكتروني الثاني EPEX الذي أقامته الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية بالتعاون مع شركة ثقة للمعارض والمؤتمرات في فندق داماروز، والذي يهدف إلى تسريع تبني الدفع الإلكتروني في سورية وتعزيز أمنه وفعاليته.

تعليق: لك ما حدا ضد تسريع التبني اللي عم ينحكى عليه.. بس وين البنية التحتية اللي ممكن الاعتماد عليها بهاد الموضوع.. كهربا زفت واتصالات ألعن وأدق رقبة... والنت بسلامتك... وفوقها عم يصير فرض التعامل بالدفع الإلكتروني ع الناس.. لك شو بتعمل الناس بحالها... وشو بتستفيد من مؤتمراتكم!!

يقول الخبر: مدير مؤسسة المياه والصرف الصحي: لا حالات تسمم بسبب المياه في مدينة التل في ريف دمشق، تم قطع المياه عن أحد الأحياء وإمداد الأهالي عن طريق صهاريج مياه نظيفة حتى تم إصلاح خط الصرف الصحي تحت الأرض.

تعليق: يعني منيح انو قطعتو المي.. ومنشكر الله انو ما في حالات تسمم.. بس يا ترى قصة صيانة شبكات الصرف الصحي الدورية وينها قبل ما نوصل لمرحلة التسرب وقطع المي عن الناس.. وهالحكي للتعميم طبعاً.. لأن المشكلة مو بس بالتل بكتير مناطق تانية كمان!!

يقول الخبر: وزارة التربية: تعمم بضرورة تقيد جميع العاملين المكلفين بالأعمال الامتحانية «مراقبة- تصحيح- مناقشة سلالم» بالحضور في المواعيد المحددة تحت طائلة المسؤولية، وتجنباً لفرض العقوبات المسلكية الأشد وذلك في حال الغياب دون عذر مبرر مسبقاً وبكتاب رسمي حصراً من مدير التربية في المحافظة.

تعليق: يعني ما بيصير بدون التهديد بالعقوبات... كأن المدرسين مو ناقصهم إلا زيادة ضغط عليهم فوق مو مضغوطين.. يعني مثلاً ما بيمشي الحال بلغة التشجيع... أنو اللي بيلتزم ألو مكافأة مجزية.. أو هدية محرزة.. أو إجازة مأجورة.. مثلاً يعني مثلاً.. لأن منعرف أنو هاد من المستحيلات!!

# ليسنكو وفافيلوف «5» – هل كان فافيلوف خائناً أم مظلوماً؟

**«سؤال: لقد تم القبض عليك كمشارك نشط في منظمة مناهضة للسوفييت وعميل لأجهزة استخبارات أجنبية. هل تعترف بذنبك في هذه التهم؟ الجواب: أعترف بنفسي مذنباً لأنني منذ 1930 كنت عضواً في منظمة يمينية مناهضة للسوفييت كانت موجودة في نظام مفوضية الشعب للزراعة في الاتحاد السوفييتي». بهذا أجاب العالِم نيكولاي فافيلوف وفقاً لأرشيفات التحقيق معه العائدة إلى العام 1940، والتي قام الباحث والمؤرخ الأمريكي غروفر فور بترجمة مقاطع منها في كتابه «أدلة على تعاون ليون تروتسكي مع ألمانيا واليابان»، 2009.**

■ د. اسامة دليقان

رغم قول فافيلوف، بحسب نصّ أرشيف التحقيق، بأنه كان عضواً في منظمة معادية للسوفييت لكنه يتابع بعدها مباشرةً فيقول: «أنا لا أعترف بنفسي مذنباً بالتجسس». بعد ذلك يسير التحقيق على النحو الآتي...

● المحقّق: ضع في اعتبارك أنك لن تنجح في إخفاء نشاطك التجسّسي وأن التحقيق سوف يستجوبك بشأنه، ولكن في الوقت الحالي اعترفْ بمَن كنت على اتصال معهم في العمل المناهض للسوفييت.

● فافيلوف: في العمل المناهض للسوفييت، كنت على اتصال بالأشخاص الآتين: ياكوفليف، مفوض الشعب السابق للزراعة. تشيرنوف، مفوض الشعب السابق للزراعة. إيخي، مفوض الشعب السابق للزراعة. مورالوف، نائب مفوض الشعب السابق للزراعة. جايستر، النائب السابق لمفوض الزراعة... «(نسخة من استجواب المعتقل نيكولاي إيفانوفيتش فافيلوف بتاريخ 24 آب 1940؛ فافيلوف 269–70)».

ويسجّل غروفر فور في كتابه ملاحظة تقول إنه من بين المفوضين الذين سمّاهم فافيلوف متآمرين يمينيين، ياكوفليف وإيخه. وقد تم إعدام إيخه أيضاً بسبب ارتكابه عمليات إعدام وقمع جماعية غير قانونية بالتعاون مع إيجوف. ويتابع الاقتباس من نصّ التحقيق أدناه.

● المحقّق: لقد اعترفتَ بذنبك بأنك شاركت منذ 1930 في منظمة يمينية مناهضة للسوفييت كانت في نظام مفوضية الشعب للزراعة في الاتحاد السوفييتي. أخبرنا من قام بتجنيدك في المنظمة المذكورة وتحت أيّ ظروف.

● فافيلوف: تمّ تجنيدي في المنظمة المناهضة للسوفييت من قبل مفوّض الشعب السابق للزراعة في الاتحاد السوفييتي ياكوفليف ياكوف أركاديفيتش، عام 1930. تمت عملية التجنيد من خلال استلامي، مباشرة من ياكوفليف، ومنه أيضاً عبر غايستر آرون إسرائيلوفيتش –النائب السابق لرئيس الأكاديمية الزراعية– وفولف مويسي ميخائيلوفيتش –النائب الثاني لرئيس الأكاديمية الزراعية– أوامرَ تخريبيّة واضحة، نفّذتُها في الأكاديمية الزراعية وفي معهد تطوير النباتات.

● المحقّق: ليس واضحاً لماذا قام ياكوفليف بتجنيدك في المنظمة المناهضة للسوفييت. على أيّ أساس قام بذلك؟

● فافيلوف: أثناء تنفيذي لتوجيهات ياكوفليف، أصبح على علم بمشاعري المعادية للسوفييت والتي تجلّت في البداية بشكل واضح في التقييم العالي الذي أعطيتُه للطّرق الزراعية الأمريكية والأوروبيّة الغربية، وفي تشديدي على تفوّقها بالمقارنة مع تطوُّر الزراعة في الاتحاد السوفييتي «(فافيلوف 271–2)». مما لا شك فيه أيضاً أن حقيقة قيامي بتنفيذ كل مهمة كلّفني بها ياكوفليف هي التي سهّلت انضمامي إلى المنظمة المناهضة للسوفييت.

● المحقّق: وبأيّ شكل كانت محادثتُك مع ياكوفليف بشأن مشاركتكَ في منظمة اليمينيين المناهضة للسوفييت؟

● فافيلوف: لم تكن هناك محادثة مباشرة حول هذا الموضوع. لقد فهمتُه من خلال المهام التخريبية الواضحة التي تلقّيتُها من ياكوفليف.

● المحقّق: لماذا تستنتج أنّ ياكوفليف هو بالتحديد الذي جنّدكَ في منظّمة اليمينيين المناهضة للسوفييت؟

● فافيلوف: إنني أستنتج ذلك لأنه منذ هذه الفترة على وجه التحديد – أيْ تنفيذي لتوجيهات ياكوفليف – بدأ عملي التخريبيّ الواضح في تنظيم العلوم وفي مجال الثقافة النباتية بمعنى تبرير مشاريع لزراعة النباتات.

● المحقّق: لقد اعترفتَ بأنّه تمّ تجنيدك في منظمة اليمينيين المناهضة للسوفييت من قبل ياكوفليف، وفي الوقت نفسه تعلن عدم إجراء أيّ محادثة مباشرة مع ياكوفليف حول هذه المنظمة. فأنتَ إمّا تقوم بالتشويش أو أنّك ببساطة لا ترغب في القول إنّه حتى قبل انضمامك إلى منظمة اليمينيين، كنتَ أحدَ منظّري وقادة المنظمة المناهضة للسوفييت التي تلتزم الصمت بشأنها الآن. «فافيلوف 273–4»... لقد اعترفت في وقت سابق بأن ياكوفليف قام بتجنيدك في المنظمة المناهضة للسوفييت، وأنه من المفترض أنه لم يجرِ أيّ محادثات مباشرة معك حول هذا الموضوع. نطالبك بأن تجعل اعترافك أكثر دقّة.

● فافيلوف: أؤكّد حقيقةَ أنّه تمّ تجنيدي في منظمة اليمينيين المناهضة للسوفييت من قبل ياكوفليف ياكوف أركاديفيتش. ومع ذلك، لم يقل ياكوفليف صراحةً أبداً أنني يجب أن أشارك في منظمة مناهضة للسوفييت، ولم تكن هناك حاجة خاصة له للقيام بذلك، حيث كان ياكوفليف يعرف آرائي المناهضة للسوفييت –والتي اعترفتُ بها في الاستجوابات السابقة– وأنّ بإمكانه الاعتماد عليّ بثقة للقيام بعمل مناهض للسوفييت. بالإضافة إلى ذلك، تمتّعتُ بثقة ياكوفليف الخاصّة، وقد قال لي بنفسه عدّة مرات: «نحن نعرفك جيداً، نحن نثق بك، ولهذا السبب أطلب منك تنفيذ توجيهاتي دون اعتراض». وعلى تصريحاتي المتكرّرة حول رغبتي في ترك عملي الإداري القياديّ في الأكاديمية الزراعية، أجاب ياكوفليف: «لن نسمح لك بالرحيل، نحن بحاجة إليك، نحن نفهم بعضنا بعضاً». «فافيلوف 278–84».

بحسب وثائق التحقيق، يقدم فافيلوف في المقطع التالي أدناه تفاصيلَ أكثر تحديداً...

● فافيلوف: كان من بين المهام التخريبية الأساسية التي تم تنفيذها بمشاركتي المباشرة بناءً على أوامر ياكوفليف، إنشاءُ عدد كبير من معاهد البحث العلمي ذات الاختصاص الضيّق والتي لم تكن ذات أهمية حيويّة على الإطلاق... العملُ التخريبي التالي ذو الأهمية الذي تم تنفيذه بمشاركتي المباشرة بناءً على أمر ياكوفليف والذي لا تزال عواقبه محسوسة حتى اليوم هو انهيارُ الشبكة الإقليمية المؤلّفة من محطّات زراعة المراعي التجريبية، والتي كان لإنشائها أهميّةٌ كبرى في ظلّ ظروف إعادة البناء الاشتراكي والتنوع الكبير في الظروف المناخية والتربة في بلادنا... بالإضافة إلى ذلك فقد شاركتُ بشكل مباشر في وضع خطط ضارّة عَمداً للزراعةً النباتية خلال الخطّتَين الخَمسيّتَين الأولى والثانية. لقد قمتُ بهذا العمل التخريبي بأمرٍ مباشرٍ من مفوّض الشعب السابق للزراعة ياكوفليف ي.أ. والنواب السابقين لرئاسة الأكاديمية الزراعية، فولف م. م. وجايستر أ. ي... على الرغم من ذلك، تلقيت تعليمات من ياكوفليف، من خلال فولف، بتوسيع المخطط الإلزامي للمساحة المزروعة في عام 1937 إلى 150 مليون هكتار، والتي كان واضحاً أنها لم تتوافق مع الإمكانيّات في ذلك الوقت... «فافيلوف 284–88».

**بحسب التحقيق اعترف فافيلوف باشتراكه في تخريب مشاريع زراعية ذات أهميّة كبرى للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي**

## تحليل اعترافات فافيلوف

بحسب رأي غروفر فور: تبدو اعترافات فافيلوف هذه ذات مصداقية كاملة، ولا سبب يدفع محقّقي الـ NKVD «مفوّضية الشعب للشؤون الداخلية» لجعله يختلق شهادةً ضد ياكوفليف، لأنّه بحلول 1940، عندما تمّ استجواب فافيلوف كان ياكوفليف قد أُعدم بالفعل وكان إيجوف ورجاله قبضَ عليهم وحوكِموا وأُعدموا بتهمة تلفيق قضايا كاذبة ضدّ عدد كبير جداً من الناس، والتي أعيد النظر بها خلال قيادة بيريا لجهاز NKVD حيث اكتُشفَت مظالم ضد كثير من الناس في عهد إيجوف، فتمّ إطلاق سراح العديد منهم.

ويضيف «فور»: هنا، كما في كلّ التاريخ تقريباً، لا يوجد دليلٌ قاطع. لكنّ الأدلّة تشير إلى أن ياكوفليف لم يكن يكذب، واتفقت شهادته مع اعترافات العديد من المتَّهمين في محاكمات موسكو. وقال فافيلوف نفسه في رسالته الخاصّة إلى بيريا «رئيس NKVD في ذلك الوقت» بتاريخ 25 نيسان 1942 أنه تعرض لـ 400 استجواب استغرقت 1700 ساعة. هذا الجهد والوقت يشير إلى تحقيقات جدّيّة هدفها معرفة الحقيقة، لا تلفيق اعترافات كاذبة تماماً أو إجبار أكاديميٍّ في منتصف العمر على تلفيقها بنفسه.

بعد إدانة فافيلوف قام بنفسه برفع طلبَ استرحام إلى لافرينتي بيريا «وزير الداخلية عملياً» فتمّ إلغاء حكم الإعدام بحقه وتخفيفه إلى الحبس 20 سنة. ولكن فافيلوف توفي أثناء نقله مع مجموعة سجناء إلى شرقي البلاد خلال تقدّم الغزو النازي من الغرب، بتاريخ 26 كانون الثاني عام 1943. وسبب الوفاة «نوبة قلبية» بحسب السلطات السوفييتية، و«الموت جوعاً» بحسب الروايات الغربية.

# الأسباب الحقيقية المعيقة للاتفاق الأمريكي- السعودي

**تجددت الأحاديث في الأيام الماضية عن احتمال حدوث اختراقات في المفاوضات الأمريكية- السعودية، وخصوصاً فيما يخص ملف التطبيع مع الكيان، وبالرغم من أن هذا الموضوع بات عنواناً متكرراً يعاد فيه تقريباً طرح المواقف ذاتها في كل مرة، إلا أنّه يخفي واحداً من الأسرار التي يمكن من خلاله تقديم فهم أوسع لما يجري حولنا.**

■ علاء ابوفرّاج

تتشابك القضايا في الشرق الأوسط إلى تلك الدرجة التي يستحيل نقاش إحداها دون الأخرى، لكن ما يثير الانتباه، هو أن الإجابات البسيطة التي كان يجري عرضها فيما يخص أي قضية من هذه القضايا باتت جُملاً منقوصة لا تلبي الغرض منها! ما يفرض علينا البحث عن الإجابات المركبة، فإذا طرحنا جملة من الأسئلة: ما هو جوهر المفاوضات السعودية- الأمريكية؟ ولماذا يتمسك كل طرف بشروطه؟ في الجهة الثانية: لماذا لا يبدي نتنياهو وأي من أعضاء الحكومة أيّ مرونة في نقاش الشروط السعودية؟ والسؤال الأخير: ما هو موقف القوى الدولية الأخرى من كل هذا؟

## عن المفاوضات الثنائية

تمتلئ الصحف والمواقع الإعلامية بتقارير وتحليلات و«تسريبات» حول هذه المفاوضات، لكن مضمونها لم يعد غامضاً كما كان في البداية، فالولايات المتحدة كانت تعمل على إنجاز اتفاق بين السعودية والكيان الصهيوني بهدف تطبيع العلاقات، الخطوة لم تكن تبدو معقدة، وخصوصاً بعد أن أنجزت واشنطن اتفاقيات مماثلة قبل ذلك مع دول خليجية وعربية أخرى، لكن السعودية سرعان ما وضعت شروطاً لإنجاز اتفاق من هذا النوع، وإن كنا لسنا في صدد عرض المواقف مجدداً، إلا أن خطوطها العريضة تنقسم في اتجاهين، الأول: مرتبط بالقضية الفلسطينية، وتحديداً قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس. أما الثاني: يتمحور حول تثبيت مستوى متقدم في العلاقة مع الولايات المتحدة، تلتزم الأخيرة فيها أمام السعودية بتعهدات مكتوبة للدفاع عن المملكة، وتُقدم برنامجاً نووياً سلمياً بمستوى عال من الاستقلالية بالإضافة إلى تفاصيل أخرى ترسم في مجملها ملامح الطموح السعودي بأداء دور إقليمي محوري أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، ويملك مقومات بقائه وتطوره.

أما في واشنطن، تبدو الصورة صعبة، إذ أن المطالب السعودية تتعارض مع السياسية الأمريكية المعروفة تاريخياً في منطقتنا والعالم، فلم يكن المطلوب أمريكياً أبداً تدعيم أي شكل من أشكال الاستقرار المستدام داخل أي من هذه البلدان، ولم تتعد الطموحات الأمريكية تقديم خدمات لواشنطن في مقابل «عطايا أمريكية» لا تخدم أبداً قيام دول مستقلة ذات سيادة حقيقة، والأصعب بالنسبة للولايات المتحدة، أن المطالب السعودية هذه لا يمكن قبولها لأن ذلك سيفتح الباب أمام تغيرات كبرى في مواقف دول أخرى كثيرة، وتفرض على أمريكا أن تتعامل بنوع من النِّدّية مع الدول الأخرى، وأن تبني سياستها على أساس المصالح والمنافع المشتركة، وهو ما يتعارض مع جوهر السياسة الخارجية الأمريكية! ورغم أن المفاوضين الأمريكيين، أبدوا مرونة على ما يبدو في نقاش هذه المسائل مع الجانب السعودي، إلّا أن تمرير اتفاقات من هذا النوع ضمن البنية السياسية الحالية كان ليكون أمراً شديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.

## الموقف «الإسرائيلي»

لم تبد حكومة نتنياهو تعاوناً في هذه المسألة، ورغم أن الحصول على اتفاق تطبيع مع السعودية ينظر إليه داخل الكيان بوصفه إنجازاً عالي القيمة، إلا أن المطالب السعودية بدت مرة جديدة لا يمكن قبولها، ولم يكن أيّ من الوجوه البارزة في الحكومة «الإسرائيلية» الحالية مستعداً حتى لإطلاق وعود بقبول قيام دولة فلسطينية، لا الآن ولا في المستقبل القريب!

فمن جهة أولى، قامت هذه الحكومة على أسس هشة، ويمكن لأي تصريح حتى وإن كان للاستهلاك الإعلامي أن يسقط التحالف القائم، ويُعيد الكيان إلى دوامة انتخابات غير منتهية.

ومن جهة ثانية لم تقبل أي حكومة صهيونية قيام دولة فلسطينية، أي أن المشكلة لا ترتبط فقط بحكومة نتنياهو كما يجري الترويج، فقيام الدولة الفلسطينية خطر وجودي على المشروع الصهيوني، ومن هذه الزاوية لم يكن مطروحاً للنقاش بشكل جدّي على طاولة القرار «الإسرائيلي».

وفي الوقت الذي ترتفع الأصوات القادمة من داخل «إسرائيل» القائلة بأن خطراً وجودياً يهدد بقاء الكيان الصهيوني، فهذا يعني أن رفض قيام دولة فلسطينية يمكن أن يشتد أكثر، وخصوصاً في ظل تبدل الظرف الدولي الذي بات يسمح فعلياً بطرح هذه المسألة وفرضها على «إسرائيل».

## حول المسألة الأخيرة

مشروع التطبيع الأمريكي يرتبط بخلق مناخ مناسب لبناء جبهة شرق أوسطية في مواجهة إيران، تُظهر الأصيل في المنطقة بوصفه هجيناً، وتحوّل الهجين الحقيقي إلى جزء من النسيج الإقليمي، وهو ما من شأنه أن يخلق حالة متفجرة لا تخدم مصلحة دول المنطقة، والأهم من ذلك أنه يستهدف في إطاره العام، تفجير المزيد من الألغام لإعاقة المنافسين الدوليين.

المطلوب أمريكياً، هو تجزئة مساحة واسعة وعزلها عن بعضها، وخلق حواجز تُعيق الحركة البينية بينها، بينما المطلوب بالنسبة لدول الجنوب العالمي اليوم هو عكس ذلك تماماً، ومن هنا تكون مواقف دول، مثل: روسيا والصين ملتزمة أكثر في المخارج الآمنة التي تضمن حل المشاكل بطرق مستدامة، ولا تبدي حماساً اتجاه مشاريع التطبيع الأمريكية، بل تعمل على تعطيلها وتقديم بدائل لها.

**لم يعد الظرف السياسي في الإقليم والعالم يسمح بهوامش كبيرة للمناورة، ولم يعد بإمكان أي طرف مهما كان وزنه أن يتنازل، ومن سيقدم تنازلاً لن يكون إلا مكرهاً على ذلك، فإن فشلت المحاولة الأمريكية الجديدة، فسوف تجبر واشنطن على تقديم تنازلات، وعندها فقط يمكن أن نشهد تطوراً نوعياً في كل ما نعيشه الآن.**

## قضايا الشرق

### الجمهور واللاعبون

**يكاد يستحيل في بعض الأحيان تتبع فكرة ما، من أين نشأت؟ وكيف تطورت؟ وما سر تبنيها من شرائح واسعة؟ فقبل بضعة عقود كانت شعوب الشرق الأدنى تراقب ما يجري في العالم حولها، كما لو أنّه مباراة كرة القدم، يجلسون خلف الشاشات يشجعون هذا الفريق أو ذاك، متيقنين أن ما يشاهدوه أبعد من مما يمكنهم تصوره.**

المشكلة أكثر تعقيداً، فمعاناة الحياة اليومية في بلداننا بدت أيضاً غائبة في ذلك العالم الآخر البعيد، مآس وحروبٌ مشتعلة لا يسمع عنها أحد، لكن وفي لحظة تحوّل تاريخي كانت أسماء مدننا وشوارعنا وحتى قرانا النائية تُقرأ في نشرات الأخبار العالمية... لحظة لم يكن من السهل إدراكها.

ومع ذلك ظل المنطق العام السائد أنّها «مباراة» لا أكثر، والفرق الوحيد أننا نصطف في مدرجات الجمهور بدلاً من الجلوس خلف الشاشات، وهكذا يهز الجميع رؤوسهم موافقين: «إنها حرب الآخرين على أرضنا» فهل هي كذلك فعلاً؟!

ما يجري فعلياً، هو إعادة تشكيل النظام العالمي، وإن كانت عملية التحول تبدو وكأنها صراعٌ بين دول عظمى – وهي كذلك بالفعل – إلا أن ذلك لا يعني أن الآخرين مجرد متفرجين! بل على العكس تماماً، فالنظام العالمي القائم لم يكن يحدد شكل وطبيعة علاقات دولنا مع العالم المحيط فحسب، بل فرض علينا أيضاً أدواراً محدّدة في شبكة العلاقات المتشابكة تلك، ومن هنا حُددت حصتنا لا من الثروة العالمية وحدها، بل من الثروة التي ننتجها، فكنا مضطرين في ظل النظام الدولي القائم أن نتنازل مكرهين على أجزاء مهمة من ثروتنا.

وهذه الفكرة بالذات تحوّلنا من مجرد متفرجين إلى معنيين مباشرين في كلّ ذلك، فالنظام العالمي الذي ساد منذ انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية لم يكن في مصلحتنا، ولم يحمل لنا إلا المآسي، ولم يساهم في إيجاد أرضية ملائمة لحل أي من مشاكلنا العالقة.

وبالتالي، فنحن أصحاب مصلحة، ونخوض في الواقع معاركنا نحن، ولسنا مجرّد متفرجين على معارك الآخرين، بل الأكثر من ذلك، هو أن هذه المنطقة بالتحديد حيوية وقادرة على تحديد بعض أهم ملامح العالم الجديد، وإدراك هذه الحقيقة يدفعنا إلى دائرة الضوء والفعل. والطريقة التي سيحسم فيها هذا الصراع ستحدد موقع المنطقة في صناعة القرار العالمي، ويضمن لنا وسائل دفاع كافية في وجه كل ما يمكن أن يهددنا في المستقبل.

# بينما يُصعّد الغربيون تُجيب موسكو: نستعرض مدرعاتكم ودباباتكم في ساحاتنا!

**ترفع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين من تصعيدهم ضد روسيا، سياسياً وأمنياً ومالياً، وخاصة فيما يتعلق بالملف الأوكراني، وتُجدد أوهام شن هجوم عسكري أوكراني مضاد جديد، وذلك بالتزامن مع اقتراب موعد عيد النصر على الفاشية، وإنسداد الأفق أمام المشروع الغربي الذي باتت ساعة نهايته تقترب.**

■ **يزن بوظو**

## تصعيد واستفزازات غربية

بعد موافقة الكونغرس الأمريكي على تمرير حزمة المساعدات المالية والعسكرية الجديدة لأوكرانيا، انتعشت مختلف البلدان الأوروبية وزادت من حدّة لهجتها تجاه موسكو، وكثرت الاستفزازات السياسية والأمنية لها، بضوء أخضر من واشنطن، لتأمل الأخيرة من ذلك إطالة أمد الصراع في أوكرانيا قدر الإمكان لتأجيل إعلان الهزيمة من جهة، ولابتزاز الأوروبيين من جهة أخرى، واستخداماً للملف الأوكراني والفلسطيني في الصراع الداخلي، أو لمواجهة التحركات الشعبية في الداخل، وفق نمطية العدو الخارجي أولاً، وبالتالي يكون ذريعةً للقمع.

ترافقت حزمة المساعدات الأمريكية الأخيرة مع مواقف استفزازية وتصعيدية خطيرة، حيث عبّرت مختلف الدول الغربية، ومنها: بريطانيا، عن إمكانية استخدام كييف للأسلحة الجديدة، بما فيها صواريخ ATACMS لاستهداف العمق الروسي، أو لضرب شبه جزيرة القرم والجسر الواصل مع روسيا. كما مضى الأمريكيون بخطوات جديدة تجاه استخدام الأموال الروسية المجمدة، أو السطو على أرباحها، لتمويل أوكرانيا.

أكثر من ذلك، ومع تعرقل تمويل كييف في الاتحاد الأوروبي بسبب الموقف والفيتو الهنغاري بالدرجة الأولى، تتوالى الأحاديث عن سعي وبحث مجموعة السبع الكبار تخصيصها 50 مليار دولار لأوكرانيا كذلك.

كما عادت بولندا لتبرز على الساحة مجدداً، فمن جهة، قامت بنشر قوات لها قرب الحدود الروسية في مدينة فارميان ماسوريا، وذلك في إطار إجراء مناورات عسكرية مشتركة يجريها حلف شمال الأطلسي «الناتو» بعنوان «المدافع الصامد 2024» بين 4 و6 من الشهر الجاري، وتشارك بهذه المناورات قرابة 50 سفينة و80 طائرة وأكثر من ألف آلية عسكرية من بينها 133 دبابة، ونحو 90 ألف جندي، وبالإضافة لبولندا، تُقام المناورات في دول البلطيق وألمانيا.

## دخول دول بشكل أوسع على خط المواجهة

من الملاحظ دخول العديد من الدول بشكل أكبر على خط الصراع بشكل غير مباشر، ومباشر أحياناً، سواء بريطانيا أو المانيا أو فرنسا، والدول الاسكندنافية ودول البلطيق وبولندا، مما يعني توسيع الجبهة ومزيداً من التصعيد السياسي والأمني، والاستفزاز عموماً، ضد روسيا، ويعمّق من غرق وتورط أوروبا في الصراع الجاري خدمة لمصالح الولايات المتحدة، ويحمل هذا الأمر فكرتين متناقضتين بآنٍ واحد، الأولى: إبعاد موضوعة المفاوضات حول الملف الأوكراني تماماً في المرحلة الراهنة، والثانية: أنه وإلى حين بدء هذه المفاوضات تسعى الولايات المتحدة عبر هذا التصعيد إلى رفع وزنها التفاوضي قدر الإمكان، إن استطاعت ذلك.

## ردود روسية أوّلية

بطبيعة الحال، لا تمر هذه الاستفزازات دون ردود روسية ومواقف تعلنها موسكو، فمقابل قرار استخدام أرباح الأموال الروسية المجمدة لتمويل أوكرانيا، أعلن القضاء الروسي عن تجميد أصول وأموال بنكي «جي بي مورغان» الأمريكي و«كوميرز بنك» الألماني، وتبلغ قيمة أموال البنكين المجمدة 12،4 مليون يورو، وكان قد سبق ذلك تجميد القضاء الروسي لحسابات في بنك «جي بي مورغان» بروسيا بقيمة 440 مليون دولار.

ورداً على حديث وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، حول حق كييف باستخدام أسلحتها لضرب روسيا، قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف: إن هذا الموقف يعتبر تصعيداً مباشراً، وقال: «نرى هذا التصعيد اللفظي من جانب شخصيات رسمية. ونرى ذلك على مستوى رؤساء الدول عندما يتعلق الأمر بفرنسا، وعلى مستوى أكثر خبرة عندما يتعلق الأمر ببريطانيا. هذا تصعيد مباشر للتوتر حول الصراع الأوكراني، والذي يمكن أن يشكل خطراً على الأمن الأوروبي، والهيكل الأمني الأوروبي برمته» مما يحمل تهديداً برد روسيا على هذه التطورات.

وبدورها حذرت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي من أن أي اعتداء على جسر القرم محكوم بالفشل، وسينتج عنه «رد ساحق» من روسيا، واعتبرت «من الصعب تصديق الهجوم على جسر القرم، ولكن الاستعدادات تجري الآن بشكل علني بجرأة ومفاخرة، وبدعم مطلق ومباشر وبلا حياء من التكتل الغربي».

كما حذرت زاخاروفا من أن «أي محاولات لتقييد حقوق الملاحة للسفن الروسية ستعتبر خطوة غير ودية أخرى تعقبها إجراءات انتقامية قاسية» بإشارة منها إلى حركة الملاحة في مضيق البلطيق.

**استعراض موسكو للآليات الثقيلة الغربية كـ «غنائم» حرب يحمل ضمناً رسالة بإنجاز الانتصار الذي «لا مفر منه»**

## روسيا تُعلن نصرها، وتسخر من الغربيين بطريقتها

أقدمت موسكو أواخر شهر نيسان الماضي على عرض مجموعة من الدبابات والمدرعات الغربية، منها بريطانية وأمريكية- والتي تم الاستيلاء عليها من قبل الجيش الروسي بأوكرانيا- في الساحة الحمراء بموسكو، وذلك كجزء من معرض عسكري استمر شهراً. من بين هذه الآليات الغربية المعروضة كانت ناقلة جنود مدرعة بريطانية من طراز «ساكسونية»، ودبابة «برادلي» الأمريكية، ودبابة «CV90» السويدية، وآلية مدرعة فرنسية من طراز «10RC-AMX» وغيرها، ورفعت فوق بعض هذه المدرعات لافتات حمراء كتب عليها «انتصارنا لا مفر منه».

وليأتي هذا المعرض بالتزامن مع اقتراب الذكرى الـ 79 لعيد النصر الروسي على النازية بالحرب العالمية الثانية في التاسع من أيار الجاري، والذي يقام خلاله سنوياً عرض عسكري في عموم المدن الروسية، وفي الساحة الحمراء بالعاصمة موسكو خاصةً.

استعراض موسكو للآليات الثقيلة الغربية كـ «غنائم» حرب يحمل ضمناً رسالة بإنجاز الانتصار الذي «لا مفر منه» ويفرّغ الأوهام الأوكرانية من أي أمل في التقدم خلال المرحلة المقبلة، بعد تسلمها المساعدات المالية والعسكرية، وحديثها الجديد حول هجوم عسكري مضاد ثان، بينما لم تلتئم جروحها من فشل الهجوم الأول بعد، والذي لم يكن يحمل مساعدات مالية وعسكرية أكبر من الحالية فحسب، بل كان قد سبقته سنوات من التحضير والتجهيز التي سبقت بدء العملية العسكرية الروسية أساساً، فكيف الآن؟

فقد الغربيون من رصيدهم العسكري، والاقتصادي، والمالي، الكثير، وجلّ ما تفعله واشنطن الآن شراء المزيد من الوقت، ومحاولات تفجير المزيد من التوترات قدر الإمكان، إلا أن رصيد الوقت نفسه شارف على الانتهاء، وبدأت التوترات الاجتماعية والأمنية تتزايد وتتصاعد داخل الدول الغربية نفسها، بمدنها وساحاتها وجامعاتها.. وإذا ما كان الملف الأوكراني هو الأكبر على الساحة الدولية، فإن انتهاءه يعني بدء انتهاء مختلف الملفات الدولية المشتعلة الأخرى، والتي يحرَض عليها الأمريكيون، على التوازي كذلك، سواء الملف الفلسطيني، أو السوري، أو اليمني، وغيرها وصولاً إلى تايوان في الشرق.

تأتي ذكرى عيد النصر على النازية الآن خلال حرب أخرى تخوضها موسكو على النازيين الجدد في أوكرانيا والغرب عموماً، وحرب أخرى يخوضها الفلسطينيون ضد الاحتلال الصهيوني، وحرب أخرى تخوضها شعوب الأرض وتتسع رقعتها وحدتها بوجه نظامٍ عالمي آن أوان طيّ صفحته من التاريخ، والمضي قدماً.

# ماكرون والردع النووي.. ما الأجدى لأوروبا الآن؟!

**منذ انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أصبحت فرنسا الدولة الوحيدة العضو في الاتحاد والتي تمتلك قدرات نووية. وحول هذه المسألة بالضبط، فجر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قنبلة جديدة في تصريحاته مؤخراً، إذ اعتبر الردع النووي «في قلب استراتيجية الدفاع الفرنسية» و«عنصراً أساسياً في الدفاع القارة الأوروبيّة» مقترحاً إدراج الأسلحة النووية في المناقشة الجارية حول السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة.**

■ أحمد علي

### سيلٌ من الانتقادات

يرى ماكرون، أن على أوروبا إيجاد طريقة لتكريس إمكانات دفاعية ذاتية بعيداً عن أمريكا وحلف الناتو، وأن يكون لدى أوروبا استراتيجية دفاع أوروبي بموازاة حلف شمال الأطلسي «الناتو» الذي تقوده واشنطن، في مواجهة روسيا. وفي خطاب له بشأن مستقبل أوروبا في جامعة السوربون، تحدّث ماكرون عن نشر دروع مضادة للصواريخ وأسلحة بعيدة المدى، ونووية، لحماية أوروبا، على اعتبار أن ما يهدّد أوروبا يُعرّض مصالح فرنسا للتهديد أيضاً.

عرّضت هذه التصريحات ماكرون لسيل عارم من الانتقادات، وصل بعضها حدّ اتهامهً بالخيانة والتنازل عن السيادة الوطنية للبلاد، لأن اقتراحه بدا بالنسبة للبعض أنه استعداد لوضع الترسانة النووية الفرنسية– التي من المفترض أن تكون لحماية البلد وحده عند تعرضه لمخاطر أمنية– بأيدي أوروبا كلّها، بمعنى أنه بشكل أو بآخر يجعل هذه الترسانة متاحة «للاستخدام بمواجهة أي خطر يواجه أي دولة أوروبية».

ومثل ذلك ما نراه في حديث ووصف فرانسوا كزافييه بيلامي، القيادي بحزب الجمهوريين، الذي اعتبر أن تصريحات ماكرون «تمسّ عصب السيادة»، مضيفاً أنه «لا ينبغي لرئيس دولة فرنسي أن يقول هذا». كذلك، وفي السياق ذاته، انتقدت رئيسة الكتلة البرلمانية لحزب «فرنسا الأبية» ماتيلد بانو حديث ماكرون، وقالت: «لن نشعل نزاعاً نووياً لصالح دول أخرى». غير أنه وفي إطار السخرية قال تييري مارياني، القيادي في حزب التجمع الوطني، عبر منصة «إكس»: إنه بعد الأسلحة النووية يمكن لماكرون أن يتنازل للاتحاد الأوروبي عن مقعد فرنسا الدائم في مجلس الأمن.

### فكرة جيّدة ولكن!

فكرة ماكرون، بأن يكون لأوروبا قدراتها الدفاعية الخاصة بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية والناتو، هي فكرة جيدة من حيث المبدأ، لكن من الضروري عند نقاش هذه الفكرة معرفة حجم القدرات النووية لأوروبا في عالم اليوم. لذا سنتوقف عند ذلك قليلاً ثم نكمل.

في البداية، من الضروري معرفة أن فرنسا وبريطانيا وحدهما من تمتلكان ترسانة نووية مستقلة في أوروبا، بينما تعتمد بقيّة دول القارة على الردع النووي الأمريكي من خلال عضوية الناتو. يُقدّر ما تمتلكه فرنسا من الرؤوس الحربية النووية بـ 290 رأساً نووياً، وما تمتلكه بريطانياً بـ 210 رؤوس نووية. أي بالمجموع تمتلك الدولتان ما يقارب 400 رأس نووي، وتتركّز الترسانتان الفرنسية والبريطانية على الصواريخ البالستية العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات البحرية.

وإذا ما كان هدف ماكرون هو وجود قوة ردع أوروبية نووية بوجه روسيا، فمن الضروري جداً أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار المقدرات النووية الهائلة لروسيا. فروسيا اليوم هي أكبر مخزون للرؤوس الحربية النووية في العالم، إذ تمتلك ما يقارب 6000 رأس نووي، ينشر الآن ما يقارب 800 منها على صواريخ بالستية أرضية، و600 على صواريخ بالستية تطلق من غواصات، ونحو 200 في قواعد قاذفات ثقيلة.

### ما الأجدى لأوروبا؟

بإجراء مقارنة بسيطة ما بين الترسانتين النوويتين الأوروبية والروسية، يصبح واضحاً إلى أي مدى يمكن أن تشكل الترسانة الفرنسية وحدها أو الأوروبية ككل «فرنسا وبريطانيا» مظلة نووية رادعة بمواجهة روسيا. فالترسانة الأوروبية هزيلة جداً، ولا يمكن مقارنتها بما تملك روسيا على الإطلاق. واستناداً لهذا، من الأجدى بالنسبة لفرنسا ولأوروبا اليوم، الذهاب لتفاهم مع روسيا عوضاً عن التصعيد معها، وتعريض البلاد والشعوب لمخاطر كبرى.

من هنا، يتضح أن تصريحات ماكرون، هي إمّا تصريحات غير مسؤولة يُعرّض فيها الرئيس بلاده وشعبه لخطر مواجهة نووية ويحرض عليها، وإما لسوء تقدير أو عدم فهم سياسي، وإمّا محاولة من ماكرون لتبرير التدخل الأمريكي الكبير في الشأن الأوروبي ليكون هدفاً معاكساً للخطاب السياسي العام، ما يمهّد ويفتح المجال بصورة أكبر لتدخّل متزايد في المستقبل. وفي الحالتين هي تصريحات بعيدة كل البعد عمّا يجب أن يكون في الظرف العالمي الجديد ومتغيراته، وبعيدة عن مصالح أوروبا وشعوبها.

# تبون يُعلن أرقاماً جديدة... فهل تخطو الجزائر في الاتجاه المطلوب؟

**خرج الرئيس الجزائر عبد المجيد تبون بمناسبة عيد العمال العالمي 1 أيار، بخطاب من دار الشعب في العاصمة الجزائرية، معلناً مجموعةً من النتائج والإحصاءات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية التي أثارت ردود فعل متباينة حول دقتها، إلا أن معناها السياسي بقي واضحاً.**

■ ملاذ سعد

خلال حديثه، أعلن عبد المجيد تبون عن زيادة أجور المتقاعدين الجزائريين بين 10 و15%، وأكد مواصلة زيادة الأجور عموماً في البلاد، ورفع حدّها الأدنى.

وفي حديثه، أجرى مقاربة ومقارنة بين فترة رئاسته وما سبقها في عهد بوتفليقة، متهماً الإدارة السابقة أنها حاولت بيع البلاد للخارج، وقال: «كان اقتصادنا خلال السنوات السابقة مبنياً على أسس هشة من تصدير مواد أولية من المحروقات ومن المناجم، والاستيراد بكيفية افترسوا بها البلاد» واعتبر أن مثل هكذا استيراد «أساسه قتل الإنتاج الوطني». وذلك في وقت أكد فيه تبون أن الإنتاج الوطني للبلاد قد زاد وارتفع بمختلف المجالات، وخصّ بالذكر مجال البناء والسكن، معتبراً أن البلاد كانت تستورد كافة مواد البناء، أما اليوم فقد أصبح البناء جزائرياً 100%، حيث انتقلت البلاد من استيراد الحديد والإسمنت إلى تصنيعه داخلياً وتصديره حتى.

وأكد الرئيس الجزائري مواصلة مسيرته ببناء استثمار واقتصاد حقيقي داخل البلاد، بعيداً عن الريع، وتعزيز الإنتاج الوطني الحقيقي.

وقال: إن الجزائر قد حققت خلال عام 2023 نسبة نمو بلغت 4,1%، وأن قيمة العملة الوطنية، الدينار الجزائري، قد ارتفعت كذلك بنسبة 4,1%.

وقال تبون: إنه تم رفع عراقيل بيروقراطية عن حوالي 900 مؤسسة في 2022، مما أمن قرابة 7 آلاف وظيفة جديدة، وإنشاء ما يقرب من 7 آلاف شركة صغيرة ومتوسطة الحجم. وحول بيئة الاستثمار وفقاً لقانون الاستثمار الجديد، قال تبون: هناك 7 آلاف مستثمر وطني، و100 طلب استثمار أجنبي حالياً. وأعلن أن الجزائر باتت ثالث اقتصاد في القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا ومصر.

يرى بعض المتابعين، والعديد من المعارضين الجزائريين، أن الأرقام التي قدمها تبون غير دقيقة وبعضها «فلكي»، إلا أن أحداً لم يدعم أو ينقض إعلانات تبون بوثائق رسمية توضح صحتها من عدمه، ومن ذلك انتقل معارضوه من الحديث عن الأرقام الاقتصادية إلى فكرة قالها تبون بلغة شعبية جزائرية حول «حجرٍ في يده» لتصبح مادة للتصيّد به من خلالها، على طريقة المدرسة الغربية والإعلام الغربي.

على أية حال، وبعيداً عن نقاش صحة الأرقام، رغم أهميتها بالنسبة للجزائريين ومتابعة وعود حكوماتهم، إلا أن الجانب والموقف السياسي والاقتصادي لدى تبون كان واضحاً سواء عملياً في الفترة السابقة أو في الخطاب، عبر تعزيز الاقتصاد الوطني وتنميته، واعتباره كلاً من الاقتصاد الوطني ومؤسسة الجيش ضامناً لسيادة البلاد واستقلالها، وفي المواقف الخارجية للجزائر سواء سياسياً بملفات أوكرانيا وفلسطين وغيرها، أو اقتصادياً بالسعي نحو التخلص من هيمنة البنك الدولي، وانضمام الجزائر إلى بنك التنمية المشترك لدول «بريكس».

لا يعني ذلك بأي حال أن الجزائر داخلياً تخلو من المشاكل والفساد وكل مرادفات ذلك، إلا أن المسار الحالي كما يبدو، وتحديداً ما يتعلق بمواجهة التدخلات الخارجية والحدّ منها، ينزع فتيل التوترات والتفجيرات والأزمات الكبرى وفرص الفوضى.. ولتتعلق الأنظار الآن نحو الانتخابات الرئاسية المبكرة في الشهر السابع.

# الأمريكيون لا يريدون مواجهة التراجع الاستعماري في فرنسا وحيدين

**هل حقاً يتمّ تحضير عددٍ من الجنود الفرنسيين الموجودين في قواعد فرنسية في إفريقيا ليذهبوا للقتال في أوكرانيا؟ ربما يكون السؤال عن هذا الأمر هام، وربما يكون ضمنياً في الإجابة على أسئلة أخرى مرتبطة بالمركز الإمبريالي في القسم الآخر من الأطلسي. بعد الانتخابات الرئاسية في السنغال، حيث فاز التحالف السياسي المناهض للغرب، أكدت مصادر عسكرية فرنسية وأمريكية أنّ البنتاغون سيساعد باريس في الحفاظ على وجودها العسكري السياسي في إفريقيا. بما في ذلك القواعد الفرنسية في ستة بلدان إفريقية.**

■ اليكسي شيشكين
ترجمة: قاسيون

لا شكّ أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء مثل هذا «الإزالة» السريعة لفرنسا من أغلب مستعمراتها السابقة. في الواقع: في السنوات الثلاثة والنصف الماضية فقط، تمت الإطاحة بالأنظمة الحاكمة الموالية تقليدياً لفرنسا في كلّ من مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو والنيجر والجابون. ونجحت الأنظمة الجديدة على الفور في سحب القواعد العسكرية الفرنسية من هناك. بالإضافة إلى ذلك، في اتحاد جزر القمر – وهي مستعمرة فرنسية في جنوب شرق إفريقيا حتى منتصف السبعينيات– هناك حملة متزايدة لإعادة التوحيد مع جزر مايوت وإيبارس، التي استولت عليها باريس من جزر القمر. وتؤيد جميع البلدان الإفريقية تقريبا هذه الحملة. بالمناسبة، فإن الأمم المتحدة لا تدرج الجزر المنفصلة عن جزر القمر في قائمة الأراضي الاستعمارية.

الأمر الآخر هو أن إخراج فرنسا من إفريقيا ليس في مصلحة الولايات المتحدة أيضاً: فواشنطن تدرك أن الأمريكيين لا يستطيعون التعامل مع إفريقيا بمفردهم. وعلى أية حال، فإن التدخل الفرنسي الأمريكي المشترك عام 2011 هو الذي ساهم في تدمير الجماهيرية الليبية وقتل رئيسها معمر القذافي. أما بالنسبة لبريطانيا «العظمى»، فإن المستعمرات البريطانية السابقة في إفريقيا، حتى غامبيا وسيشيل وليسوتو وسوازيلاند «المصغرة»، كانت قادرة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات– بمساعدة اقتصادية وعسكرية وفنية من الاتحاد السوفييتي والصين– على الحصول على التخلص من الوجود البريطاني ونفوذهم.

اليوم، بسبب التطور النشط للتعاون السياسي والاقتصادي لعدد متزايد من الدول الإفريقية مع روسيا والصين وإيران وبيلاروسيا وإخراج فرنسا من إفريقيا، تفقد الولايات المتحدة حليفها الوحيد في القارة.

في هذه الأثناء، أمر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بخفض عدد القوات الفرنسية في الجابون والسنغال وكوت ديفوار بنحو الثلث بحلول نهاية هذا العام لمنع تعزيز الحركات المناهضة لفرنسا في هذه البلدان، المستعمرات السابقة لباريس. ويتمركز حتى الآن 350 جندياً في القواعد الجوية في الجابون والسنغال. ويتمركز ما يقرب من ألف جندي في قاعدتين عسكريتين فرنسيتين في كوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، يبلغ الوجود العسكري الفرنسي في جيبوتي الواقعة في شرق إفريقيا وفي تشاد في وسط إفريقيا 1500 جندي في كل دولة: في جيبوتي توجد قاعدة بحرية، وفي تشاد هناك قاعدتان – القوات الجوية والقوات البرية الخاصة.

**تعتزم واشنطن وباريس الدفاع بشكل مشترك عن مواقفهما في القارة وعلى الأرجح القيام معاً بالاشتراك في قمع المشاعر المناهضة للاستعمار في البلدان الإفريقية**

وقاعدة جيبوتي العسكرية مطلوبة بشكل خاص من قبل باريس، لأنها تقع بالقرب من البحر الأحمر والمضيق المؤدي إلى المحيط الهندي. ومن الواضح أن الوضع المتوتر في حوض البحر الأحمر يساهم في الحفاظ على أهميّة هذه القاعدة.

### الأمريكيون يريدون حماية فرنسا من أجل عدم المواجهة بأنفسهم

رجّح خبراء أجانب أنّ قرار تقليص الوجود العسكري الفرنسي في عدد من الدول الإفريقية قد يكون مرتبطاً بخطّة إرسال الجيش الفرنسي إلى أوكرانيا. تمّ الإعلان عن ذلك بالتزامن تقريباً مع بيان ماكرون حول مساعدة كييف بـ «مدربين ومستشارين عسكريين».

في الوقت نفسه، أفادت وسائل الإعلام الفرنسية، في إشارة إلى مقاطعة تصريحات مشتركة للبنتاغون ووزارة الدفاع الفرنسية، أن الجيش الأمريكي سيعوض «النقص» لدى زملائه الفرنسيين في القواعد الإفريقية التي تحاول باريس الحفاظ عليها. بحسب صحيفة لوموند، تخطط فرنسا والولايات المتحدة لإنشاء قواعد عسكرية مشتركة في عدد من الدول في إفريقيا في المستعمرات الفرنسية السابقة. كما تدرس الولايات المتحدة خيارات إعادة انتشار قواتها العسكرية من النيجر وبعض الدول الأخرى إلى هذه الدول. وبناء على ذلك، سيتم السماح للقوات البحرية والجوية الأمريكية بالوصول إلى القواعد الفرنسية في السنغال والجابون وساحل العاج.

من غير المرجح أن يكون رد فعل سكان هذه البلدان على هذه «الابتكارات» إيجابياً. ومع ذلك، تعتزم واشنطن وباريس الدفاع بشكل مشترك عن مواقفهما في القارة. وعلى الأرجح، القيام معاً بالاشتراك في قمع المشاعر المناهضة للاستعمار في البلدان الإفريقية.

في هذا الصدد، من المناسب التذكير بأن الولايات المتحدة دعمت دائماً العمليات العسكرية التي تقوم بها باريس في مستعمراتها السابقة، سواء في إفريقيا أو خارج إفريقيا. أرسلت الولايات المتحدة وفرنسا بشكل مشترك «مستشارين ومدربين» في الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات. إلى الكونغو البلجيكية السابقة – أكبر «صندوق» موارد في إفريقيا، حيث ساعدوا «بالنار والسيف» المرتزقة والانفصاليين المحليين على انتزاع مناطق الموارد الرئيسية من الكونغو لصالح الأعمال الغربية. ولنتذكر أيضاً العمليات العسكرية المشتركة التي يفترض أنها «لحفظ السلام» بين الولايات المتحدة وفرنسا في لبنان في أوائل الثمانينيات، وكذلك حول المساعدة العسكرية التقنية من واشنطن وباريس للأنظمة العنصرية في جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية في الستينيات والثمانينيات من القرن الماضي، متجاوزة عقوبات الأمم المتحدة ضد هذه الأنظمة.

كما دعمت الولايات المتحدة فرنسا بشكل كبير لما يقرب من 10 سنوات من الحرب الاستعمارية الفرنسية في الجزائر في 1954–1962. وفي عام 2011، قامت القاذفات الأمريكية والفرنسية معاً باجتياح ليبيا بأكملها، التي تبلغ مساحة أراضيها ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا. باختصار، واشنطن وباريس غير مهتمتين على الإطلاق بتجربة «حفظ السلام» المشتركة.

إنّ السبب الرئيسي الذي قد يدفع الدول الإفريقية إلى عدم القبول تباعاً بهذه المؤامرات هي أنّ مستعمرات الغرب السابقة رأت النور في «النافذة» الجيوسياسية، وتأكدت من أن روسيا والصين، اللتين يتهمهما الغرب بارتكاب كل الخطايا التي يمكن تصورها والتي لا يمكن تصورها، على استعداد لتزويد بلدان الجنوب العالمي بالمساعدات اللازمة. الأمن القومي والدعم الاقتصادي، ودون أدنى اعتداء على السيادة الوطنية.

# الإرهاب والمرتزقة الذين يقاتلون مع «إسرائيل» في غزة

**هددت الولايات المتحدة مؤخراً بفرض عقوبات على «نتساح يهودا»، وهي وحدة تابعة للجيش «الإسرائيلي» تأسست قبل حوالي 25 عاماً لدمج الرجال اليهود المتشددين في الجيش. وفي حين أنّ احتمال فرض عقوبات على هذه الوحدة قد يبدو في الظاهر تطوراً إيجابياً، إلا أنّه في الحقيقة له وجه خفي يهدف من وراء هذه الخطوة إلى تحسين وتلميع الصورة العامة للجيش «الإسرائيلي» بوصفه قوة تلتزم بالقانون والخلل فيه ضعيف، في الوقت الذي تواصل فيه واشنطن تقديم الدعم المالي والعسكري والاستخباراتي للجيش: آلة الحرب «الإسرائيلية» التي ترتكب الفظائع.**

■ رجب باكير وعلي اوغلو
ترجمة: قاسيون

مع استمرار الحرب على غزة إلى أكثر من ستّة أشهر، غمر الجنود «الإسرائيليون» شبكة الإنترنت بالصور ومقاطع الفيديو لأنفسهم وهم يسرقون منازل الفلسطينيين، ويرتدون الملابس الداخلية لنساء ميتات أو مشردات، ويركبون دراجات مسروقة، ويتفاخرون بالهجمات على البنية التحتية المدنية في غزة. وحتى كبير المحامين في الجيش خلص إلى أنهم تجاوزوا «العتبة الجنائية».

منذ بدء الحرب في تشرين الأول الماضي، قتلت القوات «الإسرائيلية» أكثر من 34500 فلسطيني، 72% منهم من النساء والأطفال. إن القتل المتعمّد والمنهجي الذي يقوم به الجيش «الإسرائيلي» للمدنيين الفلسطينيين، إلى جانب استخدام الغذاء والماء كسلاح، ليس له سوابق كثيرة في سياق الحرب الحديثة. وحتّى بعد أن أمرت محكمة العدل الدولية «إسرائيل» بمنع أعمال الإبادة الجماعية، استمر الجنود وكأنّ شيئاً لم يحدث. لماذا؟

عندما تم إنشاء الجيش «الإسرائيلي»، شكّلت المنظمات الصهيونية الإرهابية مثل الهاغاناه والبالماخ والإرغون، من بين آخرين، العمود الفقري له. لقد ولدت دولة «إسرائيل» من رحم العمليات الإرهابية واسعة النطاق التي قامت بها الجماعات الصهيونية، بهدف احتلال الأراضي الفلسطينية. وقد لخص ديفيد بن غوريون، الذي أصبح فيما بعد أول رئيس وزراء «لإسرائيل»، هذه السياسة عندما كتب في عام 1937: «يجب أن نطرد العرب ونأخذ مكانهم».

### عملية هائلة

أكد ديفيد تشارترز، أستاذ التاريخ العسكري، أنّ الإرهاب الصهيوني في فلسطين في الأربعينيات «كان ذا أهمية تكتيكية واستراتيجية... وخلق الظروف التي سهلت تأسيس «إسرائيل» وإنشاء الشتات العربي الفلسطيني». ومن الفظائع التي ارتكبتها الجماعات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، بهدف التهجير واسع النطاق والاستيلاء على الأراضي، مجزرة دير ياسين .

في الفيلم الوثائقي «ولد في دير ياسين» لعام 2017، شرح عضو الهاغاناه السابق مئير بيل كيف ذبحت الميليشيات الصهيونية المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك النساء والأطفال. في إحدى الوثائق التاريخية التي كشف عنها الفيلم الوثائقي، يتفاخر يهودا فيدر، عضو مجموعة ليهي شبه العسكرية، بإعدام الفتيات بمدفع رشاش ونهب قريتهن: «لقد كانت هذه عملية هائلة حقاً، ولهذا السبب يشوّه اليسار سمعتنا مرة أخرى».

ومثل عشرات الآلاف من الصهاينة الذين جاؤوا إلى فلسطين كلاجئين من أوروبا وأماكن أخرى، كان فيدر يهودياً من بولندا. بعد تفكيك ليهي، انضم إلى الجيش «الإسرائيلي»، ومن 1986 إلى 1994، شغل منصب رئيس فرع الليكود في القدس. وفي نيسان 2001، ورد أنه حصل على جائزة «المواطن البارز في القدس». وهذا مجرد مثال واحد على المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين أنشأوا الجيش «الإسرائيلي»، ثمّ تمّت مكافأتهم على مذابحهم.

لا تزال الممارسة القديمة المتمثلة في استيعاب المقاتلين الأجانب الذين يرتكبون المذابح نشطة في الجيش «الإسرائيلي» اليوم، بما في ذلك عنصر أمريكي كبير. وفقاً للجيش الإسرائيلي، يخدم حالياً أكثر من 23,000 مواطن أمريكي في صفوف الجيش «الإسرائيلي»، وفي الواقع فإن حوالي 10% من الإصابات القاتلة التي لحقت بالجيش منذ بداية غزو غزة كانت بين الجنود الأمريكيين.

في ديسمبر الماضي، كشف أحد المشرعين الفرنسيين أن أكثر من 4000 مواطن فرنسي تم تجنيدهم في الجيش «الإسرائيلي» خلال الحرب على غزة. ويقال إن هناك أيضاً ما يصل إلى 1000 أسترالي و1000 إيطالي و400 هندي . وتشكّل بريطانيا وألمانيا وكندا وروسيا وأوكرانيا وفنلندا وجنوب إفريقيا، من بين دول أخرى، مصدراً للمقاتلين الأجانب «لإسرائيل».

### برامج كثيرة للمرتزقة

بالإضافة إلى ذلك، يقوم الجيش «الإسرائيلي» بتجنيد متطوعين للمساعدة في مهام مثل تعبئة الإمدادات الطبية وإعداد الوجبات القتالية، حيث تقوم منظمات مثل El-Sar بجلب آلاف المتطوعين من عشرات البلدان حول العالم. الحد الأدنى لسن العمل التطوعي هو 16 سنة. وإضافة إلى الأموال السخيّة، تعرّض مثل هذه البرامج المتطوعين للتلقين الإيديولوجي، بهدف تعزيز الروابط بينهم وبين «إسرائيل» وجيشها.

هناك برنامج آخر لتجنيد المتطوعين الأجانب: «محل Mahal». تأسس في البداية قبل عقود من الزمن عندما جاء متطوعون من جميع أنحاء العالم لمساعدة الهاغاناه، وبعد ذلك الجيش «الإسرائيلي». بالإضافة إلى ذلك، يقدم برنامج «الجنود الوحيدون soldiers lone» الدعم للمقاتلين «ذوي الدوافع العالية» الذين ليس لديهم عائلات في «إسرائيل». ويحصل ما يسمى بالجنود الوحيدين، الذين يبلغ عددهم أكثر من 7000 جندي، على ضعف الراتب الشهري العادي. ووفقاً لتقديرات الجيش «الإسرائيلي»، فإنّ 35% منهم من الولايات المتحدة. وفي عام 2020، كان 9% بالمئة من «الجنود الوحيدين» في الجيش «الإسرائيلي» من كندا.

ومع ذلك، فإن الفئة الأكثر إثارة للجدل من المجندين الأجانب هم المرتزقة الذين يتم استئجارهم من خلال المقاولين. وكانت هناك تقارير عن مرتزقة يقاتلون في حرب غزة، بما في ذلك مقاطع فيديو وصور تشير إلى أن المرتزقة الأمريكيين يرتكبون الفظائع في غزة إلى جانب الجيش «الإسرائيلي».

تماماً مثل الجنود «الإسرائيليين»، تتمتع جميع هذه الفئات من المقاتلين الأجانب بالإفلات الكامل من العقاب، وهو ما قد يفسّر لماذا يتصرّف البعض بهذه الطريقة القاسية والمتهورة، ويتفاخرون بجرائمهم على الإنترنت وينشرون أدلة على انتهاكهم لقواعد الحرب المختلفة. الواقع أنه على الرغم من الاحتجاجات واسعة النطاق ضد مثل هذه الأنشطة، فإن جنوب إفريقيا فقط هي التي أبدت استعدادها الجاد لفرض عقوبات جنائية على مواطنيها من الذين عملوا في الارتزاق في غزة.

مع أنّ لدى الغرب سوابق وأطر قانونية تسمح لهم بالتحقيق مع هؤلاء المرتزقة ومعاقبتهم على جرائم الحرب التي يرتكبونها ويفخرون بها– حيث تمّ التحقيق مع مواطني الدول الغربية الذين سافروا للقتال في سورية، على سبيل المثال، ومعاقبتهم وتجريمهم وسجنهم، حتى لو كانت أنشطتهم تقتصر على جمع الأموال وليس على العمليات القتالية الفعلية. وبعيداً عن المعايير المزدوجة الواضحة المطبقة هنا– فإن الإفلات من العقاب الممنوح للمقاتلين الأجانب الذين ينضمون إلى الجيش «الإسرائيلي» سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة على المدنيين الفلسطينيين إذا بقي هؤلاء المقاتلون في فلسطين، وعلى الأمن الداخلي في وطنهم إذا عادوا إلى بلدهم الأصلي.

يؤدي وضع عدم محاسبتهم والسماح لهم بالإفلات بأفعالهم الإجرامية إلى تحفيز هؤلاء المقاتلين الأجانب على الانخراط بشكل أكبر في أنشطة غير أخلاقية وغير قانونية وإجرامية. ويمكن أن يشمل ذلك المشاركة في العمليات القتالية التي تؤدي إلى مقتل المزيد من المدنيين، أو التمركز في الأراضي المحتلة، أو العيش في المستوطنات، أو المشاركة في حرب الإبادة الجماعية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني.

**يؤدي وضع عدم محاسبتهم والسماح لهم بالإفلات بأفعالهم الإجرامية إلى تحفيز هؤلاء المقاتلين الأجانب على الانخراط بشكل أكبر في أنشطة غير أخلاقية وغير قانونية وإجرامية**

# إحدى عشرة أطروحة عن الموسيقا «2»

**كان بول بوركيت «1956–2024» أستاذاً للاقتصاد في جامعة ولاية إنديانا، ومؤلف كتاب ماركس والطبيعة «هايماركت، الطبعة الثانية 2014». وكان أيضاً موسيقيَّ الجاز.**

■ بول بوركيت
ترجمة قاسيون بتصرف

«8» في رأيي، توفر أنماط التعبير الموسيقي «ذات الشكل الحر»، وخاصة الموسيقا الارتجالية الحرة «التي تسمى غالباً «موسيقا الجاز الحرة»» أعظم إمكانات التحرر الشعبي من موسيقا وثقافة رأسمالية الشركات. يمكن لأشكال الموسيقا الارتجالية عضوياً أن تتنبأ بشكل عفوي «وتوفر أشكالاً بسيطة ومنسقة» للإنتاج غير المغترب في المجال الاجتماعي والاقتصادي الأوسع. لكن إمكاناتهم الرئيسية تكمن في استقلالهم الإبداعي، في حقيقة أنهم يقتطعون مساحات من إنتاجهم الذاتي فردياً وجماعياً، في كل من الوعي والتفاعلات المادية والاجتماعية بين الأشخاص، للتعبير عن المشاعر الشخصية والسياسية – خاصة تلك التي تكون إما بطبيعتها أو في الوقت الراهن، لا يمكن التعبير عنها لفظياً. «هناك العديد من التلميحات المفيدة لهذه الارتباطات في الأدبيات المتعلقة بالموسيقا الارتجالية؛ ولكن بشكل خاص يمكن قراءة السيرة الذاتية التي كتبها بن واتسون عن ديريك بيلي، وكتاب ديفيد سوش عن موسيقيي الجاز الطليعيّين، والمساهمات المختلفة في Signal to Noise وThe Wire». ومع ذلك، يجب التأكيد على أن النضال من أجل التعبير الحر عن المشاعر وتطوير القدرات التعبيرية مستمر في جميع مجالات الموسيقا تقريباً، حتى تلك الخاضعة لسيطرة رأس مال الشركات. إنها مسألة القيود التفاضلية المؤثرة على الفعل الإنساني، أو في مختلف مجالات النشاط الموسيقي.

النقطة التي أريد أن أطرحها بشكل مختلف هي أن أشكال التعبير الأكثر جذريةً وتحرراً تقع إلى حد كبير خارج الحدود المقبولة على نطاق واسع «لصناعة الموسيقا»، وخاصة في مجالات الإنتاج الموسيقي الأكثر حرية.

«9» الأساس الآخر للجهود الإبداعية المستمرة الرامية إلى إزالة الاغتراب في صناعة الموسيقا الرأسمالية وضدها هو تكنولوجيا الموسيقا المتغيرة نفسها. تتيح أجهزة الكمبيوتر والأدوات الرقمية وتقنيات تسجيل الصوت والفيديو الدقيقة والإنترنت للموسيقيين الشباب التعبير عن مشاعرهم الشخصية والسياسية وإيصالها بطرق جديدة ومبتكرة تتعارض مع ثقافة رأسمالية الشركات، بل وتوفر أيضاً موارد ثقافية مفيدة، لتحرير الحركات الاجتماعية. بطبيعة الحال، ليس من السهل استخدام هذه التكنولوجيات، التي تم تطويرها إلى حد كبير لأغراض التسويق الشامل، من دون حصر الجهود الإبداعية في أنماط تنظمها الضرورات التنافسية التي يحركها الربح والتي يفرضها رأس مال الشركات. علاوة على ذلك، من الصعب بما فيه الكفاية على أي شخص أن يكسب رزقه كموسيقي، ولكن الأمر الأكثر صعوبة هو أن تكون جهود الفرد الإبداعية غير تجارية منذ البداية، أي إذا سمح المرء للتعبير الإبداعي والتواصل بأن يكونا الدليل، بدلاً من الجدوى التجارية، كما هو محدد من قبل أماكن الأداء المهيمنة وشركات الإعلام الخاصة. يؤدي مسار النضال هذا نحو الاستيلاء على أماكن جديدة للأداء وإنشائها «لا تتضمن في كثير من الأحيان الموسيقا فحسب، بل مجموعات جديدة من «فنون الأداء»، فضلاً عن استصلاح المساحات المشتركة» ومؤسسات إعلامية شعبية جديدة «مثل الإذاعة البلدية وراديو القراصنة أو توزيع حرب العصابات للتسجيلات خارج قنوات الشركات» أقل تقييداً بالربح الخاص والمنافسة في السوق الشامل. ومع ذلك، يظل هذا صراعاً صعباً نظراً للظروف الأوسع للثقافة الشركاتية، ويتعين على معظم الفنانين العمل في «وظائف يومية» أو العثور على مصادر عيش أخرى.

**يظل هناك صراعٌ صعبٌ نظراً للظروف الأوسع للثقافة الشركاتية ويتعين على معظم الفنانين العمل في «وظائف يومية» أو العثور على مصادر عيش أخرى**

«10» يؤدي منطق مثل هذه النضالات الموسيقية الشعبية إلى المطالبة بدخل مضمون لتوفير سبل العيش للموسيقيين وغيرهم من المنتجين الثقافيين، فضلاً عن الإعانات العامة المستهدفة للإنتاج الثقافي على مستوى القاعدة وبالتالي التعامل مع الثقافة كما هي في الواقع منفعة عامة، «انظر الأطروحة الحادية عشرة»، وما يقابلها من إعادة توجيه هائلة للفائض الاقتصادي نحو القطاع الثقافي الشعبي الحقيقي، وبعيداً عن الجيش وغيره من أشكال الهدر الممنهج. هناك تآزر محتمل مع النضالات البيئية هنا بقدر ما يكون الإنتاج الثقافي الشعبي أقل كثافة في استخدام الطاقة وأقل تلويثاً من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ومع ذلك، فإن الطابع المؤيد للبيئة للإنتاج الموسيقي الشعبي ليس تلقائياً، نظراً لاستخدام التقنيات الرقمية، ولكن الأمر يستحق الاستكشاف بمزيد من التفصيل. على أية حال، فإن ضرورة التعامل مع الثقافة باعتبارها منفعة عامة أو نفقات اجتماعية تثير التحدي المتمثل في كيفية التعامل مع تقييم الجودة في توزيع الإعانات العامة على المنتجين الموسيقيين وأماكنهم. يتم تخفيف الصراعات التوزيعية المرتبطة بالإعانات الموسيقية بقدر ما يتم تحسين مستوى المعيشة المضمون، ليس فقط من خلال زيادة الحد الأدنى من الدخل المالي، ولكن من خلال زيادة توافر المنافع العامة بشكل عام، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والوصول إلى الأنشطة الثقافية، والإسكان. ومع ذلك، ستظل مسألة الجودة تحدياً لأي مجتمع مهتم بتعزيز النشاط الموسيقي كأداة وشكل من أشكال التنمية البشرية. ولا بد من حل هذه المشكلة بشكل علني وديمقراطي وليس على أساس التسلسل الهرمي الثقافي القائم على النخبة و/أو ثقافة الشركات.

«11» ركزت الكثير من المناقشات الأخيرة حول صناعة الموسيقا على مشكلة كيفية تعويض الموسيقيين الأفراد، خاصة عندما تصبح موسيقاهم متاحة على الإنترنت. قد يعتقد المرء من خلال هذه المناقشات أن القضية الرئيسية هي مسألة حقوق الملكية الفردية. إن هذه المشكلة برمتها تشير إلى الحاجة إلى التعامل مع أشكال الإنتاج الموسيقي وغيره من أشكال الإنتاج الثقافي باعتبارها سلعاً عامة «أي باعتبارها نفقات اجتماعية عامة يتم تمويلها وفقاً لذلك من ميزانيات القطاع العام» وهي مسألة لم يتم التعليق عليها كثيراً. ويصدق الشيء نفسه على الإشارة إلى أن التحدي الأكبر يكمن في كيفية التعامل مع الثقافة باعتبارها عبئاً اجتماعياً مع الحفاظ على استقلالها وإبداعها وتنوعها، والقيام بذلك بطريقة ديمقراطية. ولكن تم تجاهل نقطة أساسية أكثرأهمية: هل يستطيع المجتمع أن يتعامل مع التناقض الصارخ بين إمكانات التنمية البشرية العظيمة للتكنولوجيا الرقمية مقابل استخدام هذه التكنولوجيا كأداة تنافسية مدفوعة بالربح من قبل رأس مال الشركات بطرق تشوهها؟ ويعيق ويخنق التنمية البشرية؟

لا يتعلق الأمر فقط بتعويض الفنانين «صانعي النجاح» عندما تكون التكلفة الهامشية لنسخة إضافية من الأغنية صفراً. إن الفضاء والوقت الشخصي والاجتماعي يتم ملؤهما بمواد الثقافة الرقمية غير المرغوب فيها، وهي وابل مستمر من الضجيج الفقير فكرياً وثقافياً والذي يشوه ويقيد التنمية البشرية نفسها. في هذا الإطار الواسع، لا يفكر معظم الناس «باستثناء الفنانين المكافحين» في الموسيقا كمورد أو شكل محتمل للتعبير الإبداعي الخاص بهم عن مشاعرهم الشخصية والاجتماعية المتولدة بشكل مستقل، بل مجرد مسألة اختيار الأصوات الخلفية من بين الاختيارات التي تقدمها رؤوس أموال الشركات. ومع ذلك، فإن العديد من الشباب بشكل خاص، وكذلك مجتمعات السكان الأصليين غير الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، يكافحون ببسالة ضد هذا الاتجاه في جهودهم الرامية إلى تطوير أشكالهم ومجتمعاتهم الموسيقية المستقلة. ومن وجهة نظر التنمية البشرية، يعد هذا خط المواجهة الثقافي في النضال من أجل توسيع الزمان والمكان للتنمية البشرية المستقلة، وهو خط لا يسعه إلا أن يتنافس مع قوة المال والسوق في المجالات المادية والثقافية.

«في ذكرى بول بوركيت، الباحث الماركسي وموسيقي الجاز، 1956–2024»، نشرت في موقع المراجعة الشهرية.

# الصراع التكنولوجي العالمي

**تحتدم المواجهات بين طرفي الصراع الرئيسيين في العالم، وتتعدد أشكالها ومجالاتها وتتنوع. ويظهر تصاعد الصراع في مجال التكنولوجيا والاتصالات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أبعاداً سياسية واقتصادية وتكنولوجية تستدعي الاهتمام. ويتضح التوتر في مسعى الطرفين وتنافسهما على وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات التكنولوجية.**

■ إيمان الاحمد

فمعركة تيك توك الذي يواجه تهديداً حقيقياً في الولايات المتحدة ما زالت مستمرة، ويتصاعد فيها التوتر المتعلق بمخاطر مزعومة حول خصوصية البيانات الناجمة عن ملكيته الصينية. فقد أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون سيجبر الشركة الأم على التطبيق «بايت دانس» ومقرّها بكين، على التخلي عن ملكيتها للمنصة في غضون عام أو سيجعلها تخاطر بحظر التطبيق في البلاد. وقد جرى إدراج البند الذي يستهدف تيك توك ضمن مشروع قانون حزمة مساعدات خارجية بقيمة 95،3 مليار دولار، من بينها حوالي 26 مليار دولار مخصصة لكيان الاحتلال الصهيوني ولأوكرانيا!

كانت حجة اتفاق المشرّعين من الحزبين على حظر تيك توك، خوف مزعوم من تداعيات علاقات تيك توك المزعومة مع الصين على الأمن القومي! وخشيتهم من أن الحكومة الصينية قد تجبر «بايت دانس» على تسليم بيانات مستخدمي تيك توك الأمريكيين الذين يقدر عددهم بـ 170 مليوناً في الولايات المتحدة، وهو ما تنفيه الشركة. علماً أن بيانات المستخدمين الأمريكيين على التطبيق موجودة كلها داخل مراكز بيانات شركة «أوراكل» وعلى الأراضي الأمريكية. وقد أثار تمرير مشروع القانون احتجاجات من ملايين صناع المحتوى والمبدعين والمستخدمين المؤثرين في التطبيق. وانتقدت منصة تيك توك الحظر المقترح ودعت قاعدة مستخدميها إلى الاحتجاج عليه. وحذّرت من أنه «سيسحق حقوق حرية التعبير» لملايين الأمريكيين ويغلق منصة تدرّ 24 مليار دولار سنوياً للاقتصاد الأمريكي!

تنبّه الأحداث الجارية إلى أهمية فهم تداعيات الصراعات التكنولوجية وتأثيرها على السياسات العالمية. فقد أثبتت الوقائع اليوم أن الخوف من تيك توك ليس بسبب التقنية وحدها، ولكنه خوف من أن التكنولوجيا الصينية باتت تمثل خطراً على الثقافة الشعبية والوعي السياسي داخل أمريكا، فالداخل الأمريكي صار هشاً إلى درجة يحاول معها صناع السياسة الأمريكية بناء الأسوار حوله في مفارقة مدهشة، وهي تعكس ضعفاً ضمنياً في قدرة قادتها وسياسيّيها على التحكم في الداخل والسيطرة على الرأي العام فيها كما كان في السابق.

على الطرف الآخر، تتيح الصين لمواطنيها بشكل واسع عدداً من الوسائط الاجتماعية، مثل الإصدار الأصلي من منصة تيك توك و WeChat وDouyin وWeibo وQQ لتشكيل بديل محلي للمنتجات الأجنبية.

# أخبار ثقافية

## جائزة حرية الصحافة العالمية للصحفيين الفلسطينيين

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونيسكو»، أنها منحت جائزتها العالمية لحرية الصحافة إلى جميع الصحفيين الفلسطينيين الذين يغطون العدوان الإسرائيلي على غزة.

قال رئيس لجنة التحكيم الدولية للإعلاميين، ماوريسيو ويبل: «في هذه الأوقات من الظلام والفوضى، نود أن نرسل رسالة تضامن واعتراف قوية للصحفيين الفلسطينيين الذين يغطون هذه الأزمة في ظروف مأساوية». وتابع ويبل في بيان: «إن الإنسانية مدينة لهم بدين هائل، لشجاعتهم والتزامهم بحرية التعبير». كما أكدت أودري أزولاي، المديرة العامة للمنظمة، على «أهمية التعبئة الجماعية حتى يتمكن الصحفيون، في كل مكان في العالم، من مواصلة القيام بعملهم الأساسي في مجال المعلومات والتحقيق». ويتزامن منح الجائزة العالمية، مع الاحتفال بـ «اليوم العالمي لحرية الصحافة».

وسبق للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أن أعلن عن استشهاد أكثر من 136 صحفياً منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، مُديناً استمرار استهداف الاحتلال للطواقم الصحفية والإعلامية وقتلهم وإصابتهم وبتر أطرافهم عمداً وعن قصد «في رسالة واضحة لتخويفهم وتهديدهم بالقتل».

## حظر الأعلام أو الرموز الفلسطينية

بعد مطالبة 400 فنان إيرلندي الشهر الماضي مواطنتهم المرشحة لمسابقة «يوروفيجن»، بامبي ثاغ، بمقاطعة هذا الحدث بسبب مشاركة «إسرائيل» فيه. أكد منظمو مسابقة الأغنية الأوربية «يوروفيجن» إنهم سيمنعون ظهور أي أعلام ورموز مؤيدة للفلسطينيين، في فعالية الأسبوع المقبل في السويد.

جاء هذا الإعلان وسط تصاعد التوتر والاحتجاج ضد مشاركة الكيان الصهيوني في المسابقة الموسيقية السنوية بسبب العدوان على غزة، وتركّزت الانتقادات على الجهتين المنظمتين وهما الاتحاد الأوروبي للإذاعة والتلفزيون، والتلفزيون السويدي العام «إس في تي».

وخوفاً من أن ينظم المؤيدون للفلسطينيين احتجاجات في مالمو لزيادة الوعي بالقضية الفلسطينية، قالت ميشيل رفيلي رئيسة الاتصالات في اتحاد الإذاعة الأوربي لوكالة «أسوشيتد برس» في رسالة نصية: إن الاتحاد يحتفظ بالحق في «إزالة أي أعلام أو رموز أو ملابس أو أشياء أو لافتات أخرى يتم استخدامها لغرض محتمل، وهو استغلال البرامج التلفزيونية! بينما يسمح لمشتري التذاكر فقط بإحضار وعرض الأعلام التي تمثل الدول المشاركة، بالإضافة إلى العلم الملون بألوان قوس قزح!!»

## كانوا وكنا

**المناضلات الجزائريات ضد الاحتلال الفرنسي، زهرة ظريف وحسيبة بن بو علي وجميلة بوحيرد**

# المقاومة وصراع الوجود

**تقدم المقاومة الفلسطينية اليوم وخلفها صمود الشعب الفلسطيني نموذجاً يستحق الدراسة كغيرها من منظومات المقاومة الحالية أو تلك التي مرت في التاريخ، فهي تشكل مدرسة فكرية وسياسية وعسكرية وأخلاقية... في عالم يتغير وتُخلق فيه قضاءات جديدة ويعاد فيه إنتاج المعنى الحقيقي للإنسان.**

■ إيمان الذياب

ما يجري في العالم اليوم من صراعات كبرى هي صراعات ممتدة بين منظومات، وليست حروباً عسكرية خاطفة، ولهذا تكتسب استراتيجيات وطرق إدارة الصراع أهمية عالية.

## اعرف عدوك!

في صراع المنظومات، غالباً ما يلعب الوقت دوراً هاماً ويكون في مصلحة أحد المنافسين في بعض المجالات. هنا تأتي أهمية معرفة نقاط ضعف العدو واستغلالها لرفع نقاط القوة وتحقيق أفضلية محددة ضمن أولويات محددة في صراع شامل ومتعدد الأبعاد. فالعدوّ هو منظومة، وتشبه «المنظومة» الكائن الحيّ فهي تقوى وتضعف، ولهذا يصبح من الضروري معرفتها فكرياً وسياسياً ومعرفة مكوناتها وعلاقاتها ومعاييرها بحيث يمكن تحليل طرق عملها واستشفاف تأثير الوقت وتغير موازين القوى فيه عليها، واستشفاف «آثار الشيخوخة» أي نقاط الضعف والهشاشة التي يمكن الاستفادة منها، والتي يمكن أن تكون أزمة اقتصادية أو سياسية أو تحولات ثقافية ...إلخ، وتوظيف هذه المعرفة بحيث يصبح من الممكن التأثير واستنزاف العدو كلما لاحت الفرصة لذلك، إما من خلال تحقيق التفوق أو رفع كلفة ممارساته.

كما تعلّمنا دروس التاريخ غير البعيدة، يتبيّن اليوم بأنه لا يمكن هزيمة المقاومة الشعبية بالطرق العسكرية التقليدية، خاصة إذا كانت تملك عمقاً اجتماعياً وارتباطاً متجذراً في وجدان الناس الذين تمثلهم. تأخذ المقاومة هنا طابع نظام تراكمي قد يسير ببطء أو تمر عليه لحظات تراجع مؤقت، ولكنه يسير بثبات ويحقق النتائج بشكل تدريجي، ويستلزم الصبر والصمود والثبات، ولا مثيل لصبر الشعب الفلسطيني وصموده في الوقت الراهن، صبرٌ تجاوز حدود الاحتمال، صبرٌ أذهل العدو قبل الصديق. كما يتطلب أيضاً القدرة على المخاطرة، ولا مثيل لقدرة الشباب الفلسطيني على اقتحام الموت وإظهار حالة أسطورية من البطولة المستمرة بين الأجيال المتعاقبة وكان آخرها ما صورته الفيديوهات والصور في المعركة المستمرة في غزة. ويتطلب أيضاً تنويع طرق التعامل مع العدو واستثمارها إلى أقصى درجة وإضعاف الأساس الإيديولوجي الذي تستمد نخب العدوّ منه مشروعيتها وكشف قدرة وإمكانيات نموذج الطرف المقاوم مقابل تخلّف نموذج العدوّ في المجالات الاخلاقية والسياسية والثقافية والفكرية كافة.... وهنا أيضاً أظهرت المقاومة تفوقها في تعاملها مع الأسرى وفي كشف كذب وزيف الادعاءات الصهيونية عن أحداث السابع من أكتوبر الماضي مقابل العنف وتوحش الاحتلال في حربه التي أخذت شكلاً انتقامياً وصل إلى درجة الإبادة الجماعية.

## إن لم تحطم عدوك فامنعه من التقدم!

عندما لا يكون من السهل تحديد متى تقترب الفرصة لتحطيم العدوّ، فينبغي على الأقل منعه من التقدّم. تعاني المنظومة الغربية الداعمة للكيان الصهيوني عامة والأمريكية على وجه الخصوص من عدة أزمات، الأساسي فيها هو الأزمة الاقتصادية العالمية العميقة وتجلياتها اللاحقة وتطورها باتجاه الانتقال إلى طور جديد وإمكانية تحولها إلى أزمة سياسية اجتماعية. الأمر الذي يشجع خصومها على استنزافها ومشاغلتها ومنعها من الاستقرار، وصولاً إلى كسر إرادتها السياسية. إنها لحظة استثنائية لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم ومنطقتنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تتشعّب الأزمات وتتراكم عوامل عدم الثقة والقلق داخل المنظومة الغربية نفسها، وتتعرض لضغوط دولية مختلفة بسبب تغير موازين القوى في النظام العالمي، إضافة إلى التقلبات الحادة في الداخل الأمريكي سواء حول السياسات الخارجية لأمريكا أو السياسات الداخلية وانخفاض مستوى الرضا الاجتماعي للشعب الأمريكي. فضلاً عن حجم المشاعر المعادية للأمريكيين والصهاينة والتي تتراكم بكثافة في المنطقة. وبهذا المعنى تمثل غزة ومقاومتها حلقة في سلسلة من الاضطرابات المختلفة حول العالم وفي المنطقة.

أما على الجانب الآخر، تحولت المساندة العسكرية والسياسية والإعلامية من حلفاء المقاومة الفلسطينية في الإقليم بوجه الكيان الصهيوني إلى تجربة لافتة، وأثبتت أن علاقة المقاومة بحلفائها تتسم بالتركيب والتعقيد والتفاعل وهي ليست مجرد علاقة بوكلاء أو «أذرع»، ولا هي مجرد منظمات «إرهابية» معزولة كما توصّفها وتحاول تصديرها الماكينة الإعلامية المرتبطة بالمصالح الغربية والأمريكية. بل على العكس من ذلك أثبتت ما تتسم به من كفاءة وقدرة وتصميم، رغم الفوارق الهائلة بينها وبين المنظومة الأمريكية والصهيونية بمختلف المجالات. فلقد بُنيت منظومة المقاومة ونمت وتطورت تحت النار وفي ظل خيارات صعبة إلى درجة أنها بدت في بعض الأحيان مستحيلة، ولكنها حققت إنجازات وفرضت وقائع ومعادلات تشكّل منها بذور مشروع هوية جديدة للمنطقة. وهي لا تزال تحت الاختبار والتحدّي الذي يستوجب درجة عالية من الوعي والصلابة.

لم تأت هذه المساندة من عبث أو ترف، بل كانت تعبيراً عن تلك الخيوط التي تجمع شعوب المنطقة وتوحد مصائرهم، كالمصالح المشتركة والهوية الجمعية والحقوق المسلوبة.... إلخ، والمتناقضة مع مصالح الأنظمة التابعة للمنظومة الغربية وحكامها.

**يشكل الانحياز للشعب الفلسطيني ومقاومته ورقة عباد الشمس للاختبار والكشف عن مصداقية الارتباط بقضية حقوق الشعب الفلسطيني والشعارات المرتبطة به**

يشكل الانحياز للشعب الفلسطيني ومقاومته ورقة عباد الشمس للاختبار والكشف عن مصداقية الارتباط بقضية حقوق الشعب الفلسطيني والشعارات المرتبطة به. إنها تجربة إضافية أثبتت عمق الصلات والروابط التي تجمع هذه الشعوب والتي لم تختلف يوماً عليها!

## القرارات الصعبة

تحتاج القرارات الصعبة إلى حزم وجزم، وقد أظهرت الوقائع وجود كتل اجتماعية وازنة اختارت، رغم عدم امتلاكها موارد مادية كافية ورغم أنها تعمل في ظروف صعبة، أن تضحي وتدفع أثماناً وتغامر في الدخول بالحرب من أجل التأثير في موازين القوى لمصلحة المقاومة الفلسطينية. إنّ التغيير في الواقع الحالي يفترض الانطلاق من منجزات وتجارب قادرة على إنتاج تصورات مختلفة عن الوضع القائم ومآلات الصراع. وقادرة على بناء وتأسيس حراك فكري وسياسي وإعلامي...إلخ يتجاوز تلك البنى المنحازة للعدو سواء بإعلان أو من دونه، فالأكثر أهمية من النوايا والآمال، تلك الإنجازات المحققة في معادلات القوة، صغيرة كانت أم كبيرة، ومن خلال مراكمة مصادر القوة الداخلية والذاتية من ناحية والتموضع في شبكة من التحالفات الخارجية الفاعلة من ناحية أخرى.

ما زال الشعب الفلسطيني صامداً وقواه الحية ومقاومته لن تتراجع، بسبب إيمانها العميق بأن «كل ما تدفعُه في المقاومة إذا لم تحصده في حياتك، فستحصل عليه لاحقاً، فالمقاومة جدوى مستمرّة، وإن القادم أفضل، وبأنّه من المهم أن نقاوم كفعل حياة» كما عبّر عنها المثقف المشتبك الشهيد باسل الأعرج.

في الحرب الدائرة على الأراضي الفلسطينية اليوم، لسنا مشاهدين ولسنا جمهوراً، بل نحن أهل الحرب بمنجزاتها ومآسيها. والدم المسفوك في غزة دمنا وشهداؤها شهداؤنا وكل من يختار أن يكون متفرّجاً، فإنه صار مشروع ضحية مؤجلة!